المسألة القبطية .. والشريعة والصحوة الإسلامية

أبو العلا ماضى

تقديم المستشار .. طارق البشرى



سفير الدولية للنشر

ما المحاولات التاريخية للعبث بملف الأقباط فى مصر .. كيف نجحت بعض القوى السياسية المتطرفة فى الزج بهذا الملف فى الساحة السياسية المصرية؟ ما موقف الأطراف السياسية والاجتماعية والفكرية من المسألة القبطية .. ما مفهوم الدولة الدينية ، والدولة المدنية، والدولة العلمانية، وما موقف الشريعة الإسلامية منها؟ ما معنى الصحوة الدينية الإسلامية؟ وما هو مفهوم الأصولية فى المفهوم الإسلامى؟ كلها قضايا مهمة ومسائل تطرح نفسها بقوة على الساحة العربية بشكل عام والساحة المصرية بوجه خاص، ولذلك فقد وجدنا من الأهمية تناول هذه القضايا بالشرح. آملين أن نسهم بهذا الجهد المتواضع فى محاولة للوصول إلى الحقيقة بعين العدل والإنصاف.

سفير الدولية للنشر

١٦ ش محمد عز العرب من ش القصر العينى
ص.ب: ٤٢٥ الدقى - القاهرة

ت : ٠٠٢٠٢-٢٥٣٢٩٩٠٢ فاكس : ٠٠٢٠٢-٢٥٣٢٩٥٠٥

Tel: 00202- 25329902 - Fax : 00202-25329505

E-Mail: info @ Safeer.com.eg
Web Site: www.safeer.com.eg



المسألة القبطية .. والشريعة والصحوة الإسلامية

أبوالعلا ماضى

تقديم المستشار

طارق البشرى



القاهرة – ٢٠٠٧

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

رقم الإيداع : ١٩٠٢٥ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولي : 9- 16-6127-977

سفير الدولية للنشر

١٦ ش محمد عز العرب من ش القصر العيني - ص. ب : ٤٢٥ الدقي - القاهرة

ت: ٢٥٣٢٩٩٠٢-٢٠٢+ فاكس : ٢٥٣٢٩٥٠٥-٢٠٢+

E-Mail: info@Safeer.com —Web Site: www.safeer.com.eg

المعرض الدائم

٤٨ ش أحمد عرابي- المهندسين

تليفون : ٣٣٠٤٩٤٠٣ / ٢٠٢+

الفهرس

الموضـــــــوع	الصفحة
تقديم المستشار / طارق البشرى	٧
مقدمة	٢٥
الباب الأول : المسألة القبطية وإشكالياتها فى مصر :	٣٣
١- مقدمة تعريفية .	٣٤
٢- عدد الأقباط المسيحيين.	٣٥
٣- المحاولات التاريخية للعبث بملف الأقباط منذ الحملة الفرنسية حتى عام ١٩٥٢م .	٣٩
٤- الملف القبطى منذ عام ١٩٥٢م حتى عام ١٩٧٠م (الفترة الناصرية) .	٤١
٥- إعادة طرح المسألة القبطية من جديد منذ بداية السبعينيات وحتى الآن .	٤٤
(أ) مرحلة الرئيس السادات (١٩٧٠ - ١٩٨١م).	٤٥
(ب) مرحلة الرئيس مبارك (١٩٨١ - حتى الآن ٢٠٠٧م).	٤٩
٦- مواقف الأطراف السياسية والاجتماعية والفكرية المصرية من المسألة القبطية :	٥٣
أولاً : موقف الدولة والحزب الوطنى الحاكم .	٥٣
ثانياً : موقف الأقباط الأرثوذوكس :	٥٦
أ- البابا شنودة وقيادات الكنيسة .	٥٦
ب- موقف الأقباط العلمانيين (المدنيين) .	٥٨
جـ- موقف أقباط المهجر.	٥٩
د - موقف جمهور الأقباط .	٦١



الموضـــــــوع	الصفحة
ثالثاً : موقف الكنائس القبطية الأخرى البروتستانتية والكاثوليكية.	٦٢
رابعاً : مواقف القوى والحركات الإسلامية :	٦٣
أ- جماعات العنف .	٦٣
ب- الإخوان المسلمون.	٦٤
جـ- الأحزاب المدنية المنتمية للمشروع الحضاري الإسلامي (حزب العمل - حزب الوسط) .	٦٧
د - موقف المفكرين الإسلاميين المستقلين.	٧٠
هـ- موقف الجمهور المسلم .	٧٢
خامساً : مواقف القوى السياسية الأخرى .	٧٣
سادساً : مواقف الأطراف الخارجية وضغوطها .	٧٤
٧- تحديد طبيعة المشكلة هل هى اضطهاد أم مشكلات؟	٧٥
٨- الخلاصة والحلول المقترحة .	٧٦
- مؤتمرات أقباط المهجر ١، ٢، ٣ .	٧٨
الباب الثاني : الشريعة الإسلامية والدولة الدينية والعلمانية :	٨٩
تمهيد.	٩٠
الدولة الدينية .	٩١
الدولة العلمانية .	٩٢
الدولة المدنية .	٩٤
رؤية حزب الوسط للدولة المدنية .	٩٥
الحزب الديني والمرجعية الإسلامية .	٩٩
الفرق بين المسلمين والإسلاميين .	١٠٣
بين التدين والتطرف.	١٠٥

الموضـــــــوع	الصفحة
العلمانية والشريعة الإسلامية .	١٠٨
الشريعة الإسلامية :	١١٢
دين الدولة الإسلام .	١١٣
اللغة العربية هى اللغة الرسمية .	١١٥
مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع.	١١٦
مساواة أم نقص إسلام.	١٢٢
المواطنة فى الشريعة.	١٢٨
الفيروس الطائفى.	١٣٤
الحرية والشريعة.	١٣٨
الديمقراطية والشريعة .	١٤٢
الدين والدولة .	١٤٧
التعددية فى إطار المواطنة .	١٥٤
الباب الثالث : معنى الصحوة الدينية (الإسلامية) :	١٦٩
١- مقدمة تعريفية .	١٧٠
٢- معنى الصحوة الدينية الإسلامية.	١٧١
٣- الصحوة الدينية هل هي صحوة إسلامية فقط أم عالمية؟	١٧٢
٤- الصحوة الدينية الإسلامية في السياق المصري.	١٧٤
أ - الصحوة الأولى في بدايات القرن العشرين.	١٧٤
ب- الصحوة الإسلامية الثانية في مصر منذ السبعينيات وحتى الآن .	١٧٨
٥- مظاهر الصحوة الإسلامية في مصر .	١٧٩
٦- المقارنة بين الصحوة الإسلامية الآن ونظيرتها في عشرينيات القرن الماضي.	١٨١
٧- مبررات الصحوة الإسلامية الحديثة .	١٨٣



الموضـــــــوع	الصفحة

٨- تجليات الصحوة في المجال السياسي وتقويمها .	١٨٦
أ- المظاهر السلبية للصحوة .	١٨٦
ب- المظاهر الإيجابية للصحوة .	١٨٦
٩- نتائج انتخابات البرلمان المصري الأخيرة - ٢٠٠٥ م وربطها بحالة الصحوة الإسلامية .	١٩٠
الباب الرابع : الأصولية وجهة نظر إسلامية :	١٩٥
- الأصولية عند المسلمين .	١٩٦
- الأصولية بمفهومها الغربي .	١٩٨
- جرائم الأمن العام والأمن الخاص (الحرابة) .	١٩٩
- التطرف والغلو .	٢٠٢
- **الخلاصة .**	٢٠٦
خاتمة الكتاب .	٢٠٧

* * *



تقديم

بقلم المستشار طارق البشرى

هذه الدراسات كتبت فى وقتها وتنشر فى حينها، وكاتبها الصديق المهندس أبو العلا ماضى يجمع بين الثقافة والحركية، ولذلك فهو مع انشغاله بالعمل الحركى العام لما يراه فى صالح الإسلام والوطن، يكتب هذه الدراسات وغيرها ليجمع فيها بين اتخاذ الموقف الفكرى والسياسى العام وبين الجهد الثقافى المتميز بالأصالة والذكاء، والمستند إلى خلفية ثقافية تقدم الإشباع العقلى والإحاطة بجوانب الموضوع الذى يعالجه.

ونحن عندما نقرأ هذه الفصول التى حدد تواريخ كتابتها ونشرها الأول، نعرف تمامًا أية مسائل فكرية سياسية كان يحياها المصريون فى هذه الفترة المعيشة، وأية وجوه تعمل وتفاعل تجرى فى الساحة المصرية، وأية مواقف فكرية سياسية كان يتعين أن تتخذ فى هذا الزمان.

ووفقًا لهذا السياق ترد هذه المقدمة التى لا أراها إلا تنويعات فى ذات النغمة الفكرية، فنحن جميعًا على ذات الدرب وفى ذات اللحظة التاريخية التى تكشف عنها هذه



الفصول، ونحدث القارئ نفسه بالمشاغل والهموم ذاتها.

والحديث عن المسألة القبطية فى مصر وعن الشريعة الإسلامية ومرجعيتها، هذان الأمران ليسا جديدين فى الساحة المصرية، لا من حيث طرحهما، ولا من حيث المواقف الخلافية حولهما، فهما موصولان بما سبق بغير توقف ولا انقطاع، إنما ثمة جديد بشأنهما وهو التقاؤهما معاً، واتصال موقف الأقباط باعتبارها الدينى بالموقف من الشريعة الإسلامية مطالبة بها أو تحفظًا عليها.

فى السابق، كان ثمة جدل يشتد ويضعف حول مسألة الشريعة الإسلامية، ولكنه كان جدلاً يقوم بين العلمانيين وبين الإسلاميين، وكانت المسألة القبطية ومسألة المساواة بين المسلمين والأقباط من المواطنين، كانت تثور بهذا الصدد بوصفها «حجة» أو سلاحًا يستخدمه العلمانيون فى مواجهة الإسلاميين، بحسبان أن الشريعة الإسلامية لا تضمن هذه المساواة بين مختلفى الديانة من المواطنين، وكان ذلك من جهة العلمانيين استخدامًا يصدر عن عدم المسئولية فى مراعاة موجبات التماسك الوطنى، لأن الإسلام فى مصر ثابت وباقٍ، ودعوة تطبيق الشريعة كلما قمعت لا تلبث أن تقوم من جديد أقوى مما كانت.



وهذه الحقيقة توجب على المنشغلين بأوضاع المواطنة وتماسك الجماعة السياسية، أن يساعدوا الإسلاميين فى الوصول إلى الحلول لا أن يضربوهم بسلاح القبطية ويؤججوا الوقيعة بين من يستحيل أن يتنازلوا عن أصل إيمانهم من العنصرين، ويثيروا الشعور بالعداء بينهم. وقد قبل الفكر الإسلامى السياسى بهذا التحدى وأعمل اجتهاداته ليضمن من داخله وبمادته الفكرية الشرعية، يضمن إمكان بناء تنظيم تقبله المرجعية الشرعية، ويحقق المساواة الكاملة بين المواطنين مختلفى الأديان، وأمكنه ذلك فعلاً، ولكن بقى بعض العلمانيين يسدد هجومه على دعاة المرجعية الإسلامية بالتشكيك فى هذا الاجتهاد، ورغم استقامته وشرعيته وثبوت تقبله من الكثير من ذوى الرأى المعتبر فى الحياة الفكرية الإسلامية.

أقول: كانت المسألة تجرى فى هذا الإطار، والأقباط مع ميلهم لأصحاب التوجه العلمانى، لم يكونوا يظهرون بوصفهم قبطًا فى مسألة الشريعة الإسلامية ومرجعيتها، ولكن جدّ فى الفترة الأخيرة المعيشة موقف آخر، وأسفر عن نفسه سفوراً لا يحتمل شكًّا، بأن رفض الشريعة الإسلامية وإسلامية الدولة المصرية هو موقف يصدر عن مطلب قبطى، وأن الشريعة



الإسـلامـيـة تتناقض مع مـبـدأ المواطنة، بدت رياح هـذا الموقف أول ما بدت فى مطالب أقباط المهجر وفـيما عقدوا من مؤتمرات أخيراً فى أوربا وأمريكا، وفيما أذاعوه من مواقف وتصريحات، وسـايـرهـم فى ذلك رجـال من رءوس الكـنيـسـة القـبطيـة ومن يمثلهـا، وبدا ذلك بوضوح فى فـترة مناقشة التـعديلات الأخـيرة فى الدسـتور المصـرى مطالبين بحذف ما أوردته المادة الثانيـة من الدستور، وهى تنص على أن دين الدولة هو الإسلام وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، رغم أن النص على إسلامية الدولة هى نص تكرر فى دسـاتير مصـر على مدى القـرن العشرين، وقد بقى نص المادة الثانيـة على حاله طبعًا لم يشـمـله التـعـديل الدسـتـورى، ولكن اطرد حـديث مـن الجـانب القـبطى يـفـيـد الإصـرار عـلى نفى دلالات المادة الثـانيـة بـاسم «المواطنة»، وإثارة تناقض بين المواطنة وبين إسلامية الدولة.

ويكاد يكون هذا الموقف هو الموقف الذى تسوّده الكنيسة بين الأقـبـاط، وهو الموقف الذى يتبـناه من يتكلمـون عن الشأن القبطى بين أقباط المهجر ممن تركوا مصر من عقود عديدة، وبدا لهم أخيراً رأى مسموع فى شئون أقباط مصر، وبدا لهم أثر فى مواقف الإدارة الكنسية فى مصر، متعلقًا بالشئون المصرية.



والحاصل أن استصحب ذلك نوعًا من التعديل فى قضايا المواطنة ومطالب الأقباط المصريين، كان تركيز المطالب القبطية حسب السائد فى فترات التاريخ الماضية، متعلقًا فى الأساس بموضوع المساواة والمشاركة فى الشئون الوطنية العامة وفى التوظف وفرص العمل، وكان وضع المسألة فى هذا الإطار يبعد العلاقة الإسلامية المسيحية عن جوانب التناقض والاحتكاك العقيدى، ويدخلها فى مجال تحقق المستوى الأمثل من المساواة واندماج عناصر الجماعة الوطنية والتحقق الأمثل لأوضاع العيش المشترك، ومن هنا جاءت اجتهادات المجتهدين فى الفقه الإسلامى لتحقيق هذه الأوضاع من داخل أحكام فقه المسلمين وبمادته التفسيرية والمنهجية، ليكون أكبر الضمانات فى هذا الشأن؛ لأن المساواة لدى المسلم ستكون معنى من معانى دينه يتمسك بها معه.

ولكن التعديل الجديد فى طرح المسائل صار يركز على مسألة بناء الكنائس ومسألة التحول من ديانة إلى أخرى ومسألة المطالبة بمبدأ نفى الإسلامية عن الدولة. ثم ترد مسائل المساواة فى ذيل ما يثير الاهتمام العام فى هذه الأيام، وأن أى استقراء لما يثار فى الصحف ووسائل الإعلام ولما يركز عليه من أحداث ووقائع يصل بنا إلى هذه النتيجة. وهذا الواقع يوضح



عدداً من الأمور فى الجهات التى تثير المسائل وتتعهدها بالإذاعة والإشهار، ذلك أن الإدارة الكنسية متخصصة فى الشأن العبادى، وعندما تحتكر الشأن القبطى فى مصر إنما تصوغه كله بالجانب العبادى وتركز على ذلك أكثر مما تركز على شئون العيش المشترك للمواطنين فى مجالات أعمالهم المهنية والحرفية وتبادلاتهم الاقتصادية وترابطاتهم الاجتماعية.

والإدارة الكنسية فى سعيها لأن تكون المعبر الوحيد عن الشأن القبطى فى مصر، وهو مسلك يظهر جليًّا من سلوك هذه الإدارة فى عهد الأنبا شنودة، تعمل على جذب الأقباط فى مجالات الأنشطة التى ترعاها الكنيسة ليتجمعوا وحدهم فيها، وليتحقق التشكيل الجمعى المغلق على نفسه تحت سيطرتها المنفردة، وهذا الأمر يستوجب تكاثراً فى عدد الكنائس والمحال الملحقة بالكنائس، لأنشطة الرياضة (بدلاً من النوادى)، والتعليم (بدلاً من المدارس العامة وحدها) والتدريب على المهن والحرف (بدلاً من المعاهد العامة) والتجمعات (بدلاً من الجمعيات المشتركة).

وكذلك فإن أقباط المهجر يرتبطون ارتباط تدين بأقباط مصر، أكثر مما تهمهم شئون العيش المشترك فى مصر بين مواطنيها وإن اختلفوا فى الدين. وهم لا يتصلون اتصالاً



عضويًّا بشئون الجماعة المصرية بمسلميها ومسيحيها، إلا أن تكون اتصال ذكريات أو تعاطف عبر الحدود.

والحاصل أن إثارة مسائل المساواة والمشاركة تؤدى إلى التعايش والتشارك ثم إلى التداخل والاندماج، لأنها مسائل تتعلق بالمصاحبة اليومية فى العمل والجوار السكنى والعملى وفى الأنشطة الجماعية، وليس أقدر على توحيد البشر من تشاركهم فى أعمال جماعية واحدة، سواء كانت أعمالاً ذهنية أو أعمالاً يدوية، وساعتها لا تلبث «الأنا» الجماعية أن تشكل المتشاركين جميعًا. أما العزلة فهى تولد الغربة والوحشة، وإثارة مسائل الخلاف وبخاصة الخلاف العقيدى، فهو يفضى إلى التمييز ثم إلى الفرز والتجنيب ثم إلى الاستقطاب، وهذا ما يبدو لى أن السياسات المتبعة تفضى إليه الآن، وهى ستفضى إليه حتمًا إن بقيت كذلك.

لقد كنا نقول للعلمانيين: لا يجوز أن يكون سعيكم لترجيح وجهة نظركم ضد المرجعية الإسلامية، أن تثيروا التناقض بين المواطنة والإسلام، لأن المسلمين إن شعروا بهذا الضيق ستختار غالبيتهم العظمى الإسلام، إنما المطلوب أن نقيم سبل التداخل بين المبادئ ونرجح من المعانى ما يسع الإيجابيات



فى المفاهيم الأخرى. وكنا نقول لهم: لا ترموا الإسلام بسهم القبطية، لأننى أخشى أن يثير لدى المسلم الشعور بأن «القبطية» هى مما يعوق بلوغه التحقيق الكامل لإسلامه، ولذلك صار الجامعيون منا، الذين ينشدون بناء التيار السياسى الأساسى فى بلادنا صاروا إلى الاجتهاد لكى تكون المواطنة متداخلة مع الإسلام، فتكسب عصمته وحصانته لدى المسلم.

ولكن الغريب أن الإدارة الكنسية والمتحدثين باسم أقباط المهجر، قد أوغلوا الآن فى هذا الموقف غير المسئول، ونحن على ثقة أن الغالبية العظمى من المواطنين الأقباط فى بلادنا، من مهنيين وحرفيين ومزارعين وتجار وغيرهم تهمهم مسائل العيش المشترك والتداخل والاندماج بين المواطنين، ونحن معهم فى ذلك بذات القدر من الاهتمام وببذل الجهد كل الجهد للتحقيق الأمثل لهذه المسائل، وعليهم أن يدركوا أن السياسات الكنسية والمهجرية الحالية تضر بهم.

* * * * *

إن الشريعة الإسلامية ومبادئها ليست غريبة ولا بعيدة عن أقباط مصر، وقد طبقت على المصريين جميعًا منذ دخل الإسلام مصر فى النصف الأول من القرن الأول الهجرى، وعرفت مدارس الفقه الإسلامى فى مصر، من الليث بن سعد المصرى إلى عبد الرحمن بن القاسم مشيع المذهب المالكى إلى محمد بن إدريس الشافعى مؤسس المذهب الشافعى، وعرف بها الأزهر، وما كان يجذب إليه من علماء المسلمين، وهذا الإشعاع الثقافى لم يكن الأقباط بمعزل عنه، وأن كتاب القوانين المعروف باسم «المجموع الصفوى» للمثقف القبطى المعروف صفى الدين أبى الفضائل بن العسال هو من أدلة هذا الشيوع، ذلك أنه كتاب ألف فى القرن الثالث عشر الميلادى من جزأين، يحوى أولهما فى اثنين وعشرين بابًا أحكام العبادات فى المذهب الأرثوذكسى المصرى، ورغم كونه كتابًا مسيحيًّا قبطيًّا أرثوذكسيًّا تنضبط أحكامه مع أحوال هذه العقيدة، إلا أنه يلحظ شيوع استخدامه للمصطلحات الفقهية الإسلامية فى التعبير عن أحكامه الكنسية، مثل الإجماع والفروض وغير ذلك.

ولما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨م حاول نابليون قائد الحملة أن يدخل القوانين المدنية والجنائية إلى مصر



فلم يفلح، ويذكر الدكتور لويس عوض (المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث، المبحث الثانى، الفكر السياسى الاجتماعى، من الحملة الفرنسية إلى عهد إسماعيل. معهد الدراسات العربية العالمية القاهرة ١٩٦٣م ص١٢١، «والجبرتى يذكر لنا أن بونابرت عرض للمناقشة فى أول جمعية تأسيسية أنشأها موضوع نظام الملكية ونظام التوريث، وعرض وجهة نظر القانون الفرنسى فيهما فرفض أعضاء الديوان بالإجماع، بما فيهم الأقباط ونصارى الشوام الذين قالوا: المسلمون يقسمون لنا».

ويستخلص الدكتور لويس عوض من ذلك أن المصريين وقتها قبلوا فلسفة الحكم الجديد للنظام النيابى، ولكنهم «رفضوا مبدأ فصل الدين عن الدولة»، وكان هذا هو موقف القبط ونصارى الشوام.

وفى نهايات القرن التاسع عشر، بعد أن كان القانون الوضعى المأخوذ عن التقنينات الفرنسية دخل مصر، وأنشئت المحاكم المختلطة بها فى ١٨٧٥م لتطبقها فى الدعاوى التى يكون الأجنبى طرفًا فيها، ثم احتل الإنجليز مصر وحكموها منذ سنة ١٨٨٢م، وأنشئت المحاكم الأهلية بتقنينات وضعية آخذة من التشريعات الفرنسية، وما لبثت أن صارت ذات ولاية

عامة تطبق على جميع المصريين فى غير الأحوال الشخصية، وكان قضاة هذه المحاكم الأهلية يتخرجون من المدارس العليا التى تدرس القوانين الوضعية، وهى مدرسة الإدارة والألسن أولاً ثم مدرسة الحقوق الخديوية، ولم يكن لها شأن بالأهر الشريف وعلمائه إلا بالنسبة إلى فقه الأحوال الشخصية.

وفى هذا المناخ نلحظ من أقباط مصر ذات موقفهم القديم من حيث تقبل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، فقد كانت المادة ٥٤ من القانون المدنى الوضعى الجديد تنص على أن الحكم فى المواريث يكون «حسب المقرر فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى»، وعرض نزاع عن هذا الأمر بالنسبة إلى ميراث قبطى مصرى ونظرته «محكمة استئناف مصر الأهلية» الدائرة المدنية، وقد كانت المحكمة العليا فى ترتيب المحاكم الأهلية الحديثة وقتها. وكانت هيئة المحكمة التى نظرت الدعوى مشكلة من «سعادة باسيلى بك تادرس ومسيو أندريس وأمين بك فكرى وحنا بك نصرالله ومحمد بك زكى»، بمعنى أنها كانت هيئة مشكلة من ثلاثة أقباط ومسلمين، وانتهت إلى أن نظر مواد «المواريث يستمر كما كان بحسب الشريعة المحلية لأن (الملة التابع لها المتوفى) من الأقباط التى تحكم فى المواريث على حسب المقرر فى الأحوال



الشخصية بها هى الملة المصرية، وهذه يحكم فى مواريثها بمقتضى نصوص الشريعة الإسلامية، فصار الحكم فى المواريث بين أبناء الطائفة القبطية بمصر واجب الحصول على حسب المقرر بالشريعة الإسلامية»، ثم انتهت إلى «أن يكون التوريث بين أبناء الطائفة القبطية بمصر بمقتضى قانون الملة المصرية أى بموجب أحكام الشريعة المحلية» (منتخبات المؤيد السنة الأولى سنة ١٨٩٠م المجلد الأول ص٢٣٦- ٢٤٢).

ولما بدأت الجماعة المصرية تتبلور مع بدايات القرن العشرين، تحددت هذه البلورة أول ما تحددت فى الصياغات والسياسات التى وضعها ما سمى بالمؤتمر المصرى الذى انعقد ما بين ٢٩ إبريل و٤ مايو سنة ١٩١١م ردًّا على مؤتمر القبط فى أسيوط.. وحسبى فى هذا السياق ذكر أن من أعدوا للمؤتمر وحرروا تقريره الأساسى هم بناة الجماعة السياسية المصرية ذوى المنزع العلمانى فى النظر إلى الجماعة السياسية وإلى النظم التشريعية الوضعية، من أمثال أحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى ورجال حزب الأمة، وهؤلاء أدانوا بحدة أى موقف انعزالى اتخذه القبط فى المؤتمر السابق «وانتهاز فرصة الاحتلال المسيحى لإبطال التقاليد الإسلامية والاستهانة بالأكثرية وتقسيم الشعائر القومية نصفين متساويين بين أقلية صغيرة

بعض أفـرادها على دين الإنجليـز، وبين الأكـثـرية الكبـرى الإسـلامـيـة»، ثم كـانت أولى قرارات المؤتمر: «إن الأمـة المصرية هى فى مـجـموعها لا يقـبل التجزئة فى الحقوق السـيـاسـيـة، وإنه مع ما لكل طائفة دينيـة من حـرية فى عقيدتها، فإن للحكومة المصرية دينًا رسميًّا واحدًا هو الإسلام».

ثم جاء دسـتـور مـصـر المسـتـقلة فى عام ١٩٢٣م لينص فى المادة ١٤٩ على أن «الإسـلام دين الدولة واللغـة العربيـة لغـتـهـا الرسـمـيـة» وضـعـت هذا النص فى الدسـتـور لجنة الثـلاثين التى أعـدته، وكـان فـيـهـا ثلاثـة فـقـط ممن يسـمـون الآن بالإسـلامـيين وهم الشـيـخ مـحـمـد بخـيت، والسـيـد عـبـد الحـمـيـد البكرى، والشيخ محمد خيرت راضى، وكان فيها خمسة من المسيحيين هم يوسف سابا باشـا، وقلينى فهمى باشا، وإلياس عوض باشا، وتوفـيق دوس بك، والأنبـا يؤانس نائب بطريرك الأقـبـاط الأرثوذكس وقـتـهـا، والذى تولى البطريركـيـة بعـد ذلك بأربع سنوات فى سنة ١٩٢٧م، وكـان فـيـهـا عضـو يهـودى هو موسى قطاوى باشـا، وهذه اللجنة بهـذا التـشـكيل وافـقـت بالإجـمـاع وبمشاركة من فيـهـا من مسـيـحـيين ويهـود على إقرار هذا النص عندما طرح للتصويت فى جلسات ١٩ مايو و١٤ أغسطس و٣ أكتوبر ١٩٢٢م، وكان أعـضـاء اللجنة الآخـرون كلهـم من ذوى



التفكير الوضعى ومع ذلك وافقوا جميعًا، وأطرد ذكر هذا النص فى الدساتير التالية جميعًا حتى دستور سنة ١٩٧١م الأخير.

إننى أقصر حديثى هنا عن وقائع وشهادات صدرت من أقباط أو علمانيين بشأن الشريعة الإسلامية، وذلك دون أن أُعيد تكرار الجدل حول هذه المسألة من وجهة نظر الإسلاميين والعمانيين المحدثين فى المرحلة المعيشة. وحسبى أن أشير هنا فى هذا السياق إلى اثنين من كبار رجال القانون فى مصر، وهما قبطيان ظهرا بيننا وانتفعنا بعلمهما فى نصف القرن الماضى، أولهما الأستاذ الدكتور شفيق شحاتة، وكان أستاذًا لنا فى كلية الحقوق، ودرسنا على يديه تاريخ القانون فى السنة الأولى ومادة التأمينات العينية فى السنة الرابعة، وهو من علماء القانون المدنى، وكان أعد رسالة الدكتوراه فى نظرية الالتزام فى الشريعة الإسلامية على المذهب الحنفى، وتأثر بفنيات الفقه الإسلامى أيما تأثر مما ظهر فى مؤلفاته، كتب يقول: «إن بالشريعة الإسلامية كنوزًا من الأفكار والآراء والتصورات القانونية..»، «إن الفقه الإسلامى قام وترعرع فى مدى أجيال عديدة، وساد فى مختلف الأقطار التى جمعتها المدنية العربية، تلك المدينة التى تركت آثارًا خالدة فى جميع مناحى العلوم

والفنون، فليس غريبًا أن يكون أثرها كذلك فى التفكير القانونى»، «من العقوق أن يهمل هذا التراث»، كما كتب فى كتاب له صدر عام ١٩٦٠م عن معهد الدراسات العربية، أن البلاد العربية إبان حضارتها «حكمها قانون ينبعث من صميم عقيدتها يتمثل فى الشريعة الإسلامية»، «قانون ينبعث من صميم عقيدتها يتمثل فى الشريعة الإسلامية»، «إذا أردنا الرجوع بالبلاد العربية إلى مقوماتها الأصلية، تعين علينا الرجوع إلى هذا الينبوع..».

وثانى هذين الأستاذين هو المستشار الدكتور وليم سليمان قلادة. أذكر أنه عام ١٩٨٢م أصدر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام كتابًا بعنوان «الشعب الواحد الوطن الواحد» يجمع ثلاثة بحوث لى ولوليم وللدكتور مصطفى الفقى، وكان كتابى «المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية» صدر قبلها بشهور ثم سحبته الحكومة من الأسواق وحجبته ستة أشهر، فنشرت فى كتاب المركز الفصل الأخير من كتابى الذى تحدثت فيه فيما تحدثت عن حقوق المساواة بين المواطنين فى إطار الشريعة الإسلامية وموقف الإسلام من المواطنة واستيعاب فقهه لها وللمساواة، ونشر وليم بحثه الذى اتخذ فيها طابع الحوار مع ما كتبته، وذكر فيما ذكر أن



«الإسلام يقدم نظامًا يستند إلى أساس أكثر ثباتًا يعصمه من هذا التغيير الذى يبدد الاستقرار والسكينة لدى الإنسان فردًا وجماعة»، ثم يتساءل عما إذا كان هذا التوجه فيه «خطورة على الوحدة الوطنية فى مصر» ويجيب: «لقد كفلت الصفحات السابقة الإجابة، الإسلام لم يستبعد من المجتمع الذى يهيمن عليه تعدد الأديان من مكونات الشعب، هذا التسامح ليس خاتمة ولكن بداية»، «التوجه إلى الإسلام الآن لا يكون باعتباره ماضيًا نتذكره ولكن باعتباره واقعًا حيًّا ومستقبليًّا»، «والدين هو الكفيل بأن يكمل ما فى النظام الوضعى من نقص يهدد حقوق الإنسان وكرامته..»، «إن التجربة المصرية تقدم إنجازًا إسلاميًّا يفخر به الإسلام ويقدمه للعالم مثلا فى الإمكانيات التى يتيحها لمن يعيشون فى ظله- ليس فى ظل التسامح- ولكن مع إطلاق طاقات التطور والمشاركة حتى الوحدة بين المواطنين».

هذه أمثلة من مواقف أقباط مصريين من موضوع الإسلام والشريعة الإسلامية، وهى تمتد على مدى القرنين الماضيين، ونحن نلحظ أننا الآن لأول مرة يبرز هذا الموقف القبطى المنافى لإسلامية المجتمع والدولة. ومن حقنا اليوم أن نذكر مثيرى هذا الأمر بيننا وبعضهم من المسئولين فى الكنيسة القبطية،

نذكرهم بمواقف ابائهم على امتداد قرون، وعلى امتداد مراحل مختلفة فى القرنين الأخيرين.

وإذا كنا اليوم نعانى من الهجوم الأمريكى الصهيونى علينا فى كل مجالات النشاط، وبكل الوسائل العسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، ثم نجد مواكبًا لذلك حركة أقباط المهجر وصراخهم ضدنا واستقواء الكنيسة القبطية بما لا يخطئه مراقب لشئوننا على مدى السنوات القليلة الأخيرة، وسكوت العاملين من الأقباط فى شئون العيش المشترك والجماعة الوطنية، وهو سكوت يتراوح بين الضعف والاستخذاء أو التأييد الصامت، إلا ما ندر منهم. فهل يكون لنا أن نعيد كلمة المؤتمر المصرى لسنة ١٩١١م التى أعدها أحمد لطفى السيد وصحبه، وعاب على من يتذرعون بمطالب قبطية «حتى يصلوا بمعونة إنجلترا المسيحية إلى أن يكون لهم فى مصر- وهم الأقلية الضعيفة- حق السيادة على الأكثرية الإسلامية العظمى». وهل يكون لنا أن نردد مع عبد الله نديم عباراته التى عاتب فيها من استعان بهم الاستعمار البريطانى من أهل الشام سنة ١٨٩٣م وقال: «أنا أخوك فلماذا أنكرتنى».



إن أمر العلاقات الخاصة بالجماعة الوطنية، لا يجوز أن ينظر إليها فى إطار أوضاع سياسية تتعلق بنصر أو هزيمة فى ظروف قصيرة المدى، لأن حساباتها ينبغى أن تكون على أساس الآماد البعيدة، ونحن لازلنا نذكر الحروب الصليبية من ألف سنة والاحتلال الفرنسى من مائتى سنة ونحسب تاريخيًّا بمواقف وآثار لا زالت تترتب نتائجها، ولازلنا أيضًا نذكر الجنرال يعقوب الذى استعانت به الحملة الفرنسية على أهل بلده من المصريين.

والحمد لله،،،

طارق البشرى

القاهرة فى ٤ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ

١٩ يونيو ٢٠٠٧م



مقدمة

تطرح على الساحة العربية بشكل عام والساحة المصرية بوجه خاص مسائل تجمع بين الواقع السياسى والفكر والاجتماع ، وتأتى قضايا الفكر السياسى الإسلامى والمجموعات الإسلامية بدرجات متفاوتة ، وكذلك التيارات السياسية الأخرى وخاصة التيار العلمانى أيضاً بدرجاته المختلفة طرفًا فى هذا كله .

ولقد تأثرت العلاقات الإسلامية - العلمانية وكذلك العلاقات الإسلامية - المسيحية فى العالم العربى بنتيجة هذه المجادلات والمساجلات بين هذه الأطراف طوال أكثر من عقدين من الزمان ، وبدا فى السطح فى فترات سابقة أنها تتجه (أى هذه العلاقات) نحو الهدوء والتفاهم ، لكن أحياناً وبدون مقدمات يعلو الصخب والضجيج من جديد، وأصبحت ملفات تتعلق بالمواطنة والأقباط المسيحيين وواقعهم فى الحال السياسى الراهن وقضايا الشريعة الإسلامية والصحوة والموقف من الديمقراطية والتعددية . . إلخ -تتصدر هذا المشهد ، ولقد نجحت مجموعات علمانية متطرفة فى الزج بملف الأقباط فى المسألة (مسألة الصراع الإسلامى - العلماني) حتى تتحجج



بجمهور كأنه سيُضار من القضايا التى يطرحونها وخاصة مسألة الشريعة الإسلامية ودورها فى التشريع المصرى وهوية الدولة وكون دينها الإسلام ... إلخ .

ولقد كان الوعى المسيحى القبطى فى مراحل سابقة مدركًا لهذا الأمر ، فلم يُستدرج فى هذه المعركة ، لكن هذا الوعى تآكل فى الفترة الأخيرة ورأينا أصواتًا تُحسب من العقلاء تدخل فى هذه المواجهة (الإسلامية _العلمانية) كطرف مطالب بإبعاد الشريعة الإسلامية كالمصدر الرئيسى للتشريع ؛ مما أثر سلبًا على العلاقات الإسلامية المسيحية ، وهو نجاح يُحسب للتيار العلمانى المتطرف الذى أراد ذلك ، جرى ذلك فى جو لعبت فيه الكنيسة الوطنية الأرثوذكسية دورا متزايدا فى السيطرة على الجمهور المسيحى الأرثوذكسى واستيعاب أغلبه داخل مجتمع الكنيسة وتعميق عزلته عن المجتمع ، وبالتالى إضعاف تأثيره وخاصة السياسى ، ثم ما لبثت أن مارست دورا سياسيًّا بامتياز فى طلبات تجاوزت دور رئاسة الطائفة والحرص على دورها الدينى الوعظى التعليمى الكنسى، جرى هذا فى ظل تراجع المناخ الديمقراطى الحقيقى وضعف الدولة ومؤسساتها وخاصة السياسية فى ظل ضغوط خارجية متنوعة جعلت هذه المؤسسات قابلة للاستجابة

للضغوط الخارجية فى ملفات عديدة ، بالطبع على رأسها المطالب الأمريكية فيما يخص (الصراع العربى - الإسرائيلي) أو فى الملف العراقى . . .إلخ .

وكذلك جعلها أيضاً تتراجع عن دور الدولة فى رعاية أبنائها وتطبيق القانون على الجميع لصالح الكنيسة ، والأمثلة على هذا الموضوع كثيرة منها الأراضى التى تم الاستيلاء عليها حول دير تابع للكنيسة فى البحر الأحمر ، أو تسليم المواطنة وفاء قسطنتين والمواطنة مارى عبد الله اللتين أعلنتا إسلامهما إلى الكنيسة ، وإخفائهما عن الجميع حتى كتابة هذه السطور أى منذ عدة سنوات ، مما جعل وصف المستشار الجليل طارق البشرى لهذه الوقائع بقوله : " إن الدولة المستبدة وهنت وتنازلت عن جزء من استبدادها للكنيسة" يتطابق مع الحقيقة، ومما عمق الشعور بالاحتقان الطائفى وأصاب العلاقات الإسلامية المسيحية بشرخ كبير ، لكل هذا جعلت الباب الأول من هذا الكتاب عن "المسألة القبطية وإشكالياتها فى مصر" ، وهى دراسة كتبتها فى أواخر عام ٢٠٠٦ م بناء على طلب من فريق "الحوار العربى الأوربى الأمريكي" الذى أشارك فيه منذ أكثر من ثلاث سنوات وقد تم نشرها على موقع الحوار هذا



باللغتين العربية والإنجليزية ، ولقد كتبت هذه الدراسة بنظرة موضوعية لموقف كل الأطراف فيه سواء الأطراف المسيحية أو الإسلامية أو الدولة والحزب الحاكم ، أو القوى السياسية المختلفة ، أو أطراف خارجية محاولاً الوصول إلى الحقيقة بعين العدل والإنصاف .

* * * * *

كذلك بمناسبة الحديث عن تعديلات دستورية جرت مؤخراً في مصر شملت حوالى ٣٤ مادة من الدستور ، لم تكن منها المادة الثانية من الدستور المصرى التى تنص على أن "دين الدولة الإسلام واللغة العربية هى لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع" ، ومع ذلك اندفعت حملة غير مسبوقة للهجوم على هذه المادة من جهة أطراف علمانية متطرفة ، وللأسف شارك فيها رموز كنسية أرثوذكسية وإنجيلية ، ولكونها حملة منسقة لعبت فيها أدواراً مختلفة بعض مراكز حقوق الإنسان ، ومراكز بحثية ذات علاقات خاصة بالأمريكيين والإسرائيليين وهيئة أهلية مسيحية ، ورئيس تحرير إحدى الصحف التى تصدر عن وزارة الثقافة وكتاب ومثقفون علمانيون متطرفون ، منهم من له جذور



ماركسية حالية أو سابقة وبعض رجال الكنيسة ، والغريب أنه لأول مرة يشارك قساوسة من الكنيسة الإنجيلية فى هذه الحملة بالرغم من كونها كنيسة كانت دائمًا تسعى للظهور بمظهر المنفتح والمندمج مع المجتمع ، أقول شارك كل هؤلاء فى هذه الحملة المشبوهة على المادة الثانية من الدستور ، وهو أمر يصدم مشاعر أكثر من ٩٠ ٪ من الشعب المصرى ، فلهذا ساهمتُ بجهد متواضع فى الرد على هذه الحملة بسلسلة مقالات نُشرت معظمها فى موقع "المصريون" الإلكترونى للرد على الشبهات المتعلقة بالمادة الثانية والشريعة الإسلامية على وجه الخصوص ، ولهذا كان الباب الثانى من هذا الكتاب عرضًا لهذه المقالات والدراسات المتعلقة بالشريعة الإسلامية والدولة الدينية والعلمانية .

* * * * *

ولقد شاركت فى اجتماعات منتظمة للحوار المصرى الألمانى الذى يُعقد مرة فى ألمانيا ومرة فى مصر ، وتنظمه من مصر الهيئة القبطية الإنجيلية ، ومن ألمانيا الأكاديمية البروتستانتية فى مدينة لوكوم – بهانوفر ، وعُقدت آخر جلساته فى الفترة من ١ مايو حتى ٧ مايو ٢٠٠٦م ، وقدمت



فيه ورقة عن معنى "الصحوة الدينية الإسلامية" شرحت فيها عدة عناوين فرعية تتعلق بمعنى الصحوة ، وهل هى إسلامية فقط أم عالمية ، وشرحت كذلك الصحوة الإسلامية فى السياق المصرى ومظاهرها ، ومقارنة بينها وبين تلك التى ظهرت فى بدايات القرن الماضى ومبررات هذه الصحوة ، وتقويمها فى المجال السياسى وأخيراً تحليل لنتائج الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥م وربطها بحالة الصحوة الإسلامية وهذه الدراسة هى مضمون الباب الثالث من هذا الكتاب .

أما الباب الرابع والأخير فهو عن "الأصولية . . وجهة نظر إسلامية" ، وهى ورقة قدمتها فى ندوة عُقدت فى عمان عاصمة المملكة الأردنية فى الفترة من ١٧ حتى ٢١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٥م ، وقد شرحت فيها تعريف الأصولية عند المسلمين والأصولية فى المفهوم الغربى ، وشرحت كيف عالج الفكر السياسى والفقه الإسلامى مشكلة جرائم العنف والإرهاب ، وكيف يرى التشدد والتطرف والغلو.

آمل أن أسهم بهذا الجهد المتواضع فى شرح القضايا السياسية والاجتماعية والفكرية من منظور إسلامى مبنى على محاولات التجديد فى هذا المجال ، ولا يفوتنى هنا أن أدين بالفضل الكبير فى كثير من مصادرى التى اعتمدت عليها للمفكرين الجليلين،



الأستاذ المستشار طارق البشرى والأستاذ الدكتور محمد سليم العوًا ، فجزاهما الله خيراً عنى وعن الإسلام والفكر الإسلامى التجديدى، وعن حرصهما على الوطن خير الجزاء.

أبو العلا ماضى

القاهرة في ١٧ ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ

٤ مايو ٢٠٠٧م



الباب الأول

المسألة القبطية
وإشكالياتها فى مصر

١-مقدمة تعريفية (*):

حينما تذكر كلمة قبطى أو أقباط يتبادر إلى الذهن "المسيحى المصري" أو "المسيحيون المصريون" وليس غيرهم، و كلمة قبطى أصلها قبط أو " Egypt" بمعنى مصر وقبطى بمعنى مصرى، و على هذا التعريف فكل المصريين الذين من جذور مصرية هم أقباط (مسلمين ومسيحيين) ، فهناك أقباط مسلمون وهناك أقباط مسيحيون ؛ لأن أغلبية الشعب المصرى الآن من جذور مصرية ، وعدد قليل من السكان من جذور عربية غير مصرية أو من قبائل الجزيرة العربية الذين جاءوا مع الفتح الإسلامى لمصر ، لكن أغلبية المصريين تحولوا تدريجيًّا إلى الإسلام بحيث أصبح عدد المسلمين المصريين بلغ نسبة ٩٤٪ من السكان ، وبالتالى الأغلبية الكاسحة من سكان مصر الآن هم من جذور مصرية قديمة أى أقباط ،لكن جرى العُرف على أن تطلق هذه الكلمة على المسيحيين المصريين ولذلك كثيراً ما أقول الأقباط المسيحيين .

(*) ورقة نُشرت في موقع "الحوار العربي الأوربي الأمريكي" الشعبي سبتمبر ٢٠٠٦م.



٢-عدد الأقباط المسيحيين :

ذكرنا فى الفقرة السابقة أن المصريين تحول أغلبهم إلى الإسلام بشكل سلمى دون إكراه ، نظراً للمعاملة الحسنة التى تعامل بها الفاتحون العرب المسلمون الأوائل مع الشعب المصرى وقد رفعوا عن الأقباط المسيحيين ظلم الرومان واضطهادهم لهم ولرؤساء كنائسهم، فتحول المصريون - كما قلت- بكامل رغباتهم نحو الإسلام و أصبحت الأغلبية الكاسحة من المصريين مسلمين ، لكن مشكلة التعداد والنسب لم تُعرف فى العصور القديمة، وتذكر كتب التاريخ و الموسوعات أن أول تعداد فى مصر الحديثة على أسس علمية نظامية جرى فى ظل الاحتلال الإنجليزى وذلك فى أول يونيو ١٨٩٧م بتشجيع وإشراف من دولة الاحتلال للتعرف على التركيبة الحقيقية للمجتمع المصرى ، وأشرف على عملية الإحصاء المستشار المالى البريطانى مستر ألبرت بوانيه ، وساعده فى متابعة العملية مفتشو وزارتى المالية و الداخلية وهم من الإنجليز(١) .

كما تكرر الإحصاء فى ظل الاحتلال وبإشرافه أيضا عام ١٩٠٧م ، وكذلك عام ١٩١٧م ، ثم ١٩٢٧م ، ثم عام

---

(١) د/ محمد مورو _يا أقباط مصر انتبهوا. القاهرة ، المختار الإسلامي ، ١٩٩٨، صـ ١٥



١٩٣٧م ، ثم عـام ١٩٤٧م ، وتأخـر تعـداد عـام ١٩٥٧م نظراً لمعارك حرب السويس فى نهاية ١٩٥٦م ، حتى تم التعداد مرة أخرى عام ١٩٦٠م ثم تعداد تجريبى عام ١٩٦٦م ، ثم التعداد التالى عام ١٩٧٦م ، ثم عام ١٩٨٦م ، ثم عام ١٩٩٦م ، مع ملاحظة أن التعداد الذى تم فى ظل الاحتلال الإنجليزى كانت قوات الاحتلال وأفراده يعدون ضمن نسبة المسيحيين منذ عام ١٩١٧م .

ويبين الجدول التالى نسب المسلمين والمسيحيين المصريين فى كل هذه التعدادات وهى نسب وردت فى العديد من المصادر الدولية والعربية والمصرية وأهمها (أطلس معلومات العالم العربى،فيليب خارج ، ورفيق البستاني) ودائرة المعارف البريطانية، وكذلك الكثير من المصادر المصرية المتخصصة ، ومن سجل الإحصائيات الرسمية سواء فى ظل الاحتلال أو بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن و الجدول كالآتى :



سنة التعداد	نسبة المسلمين	نسبة المسيحيين	ملاحظات
١٨٩٧	٩٣٪	٦،٣٪	المصدر : دائرة المعارف البريطانية ط١ ١٩١ ج٧
١٩٠٧	٩١،٨٪	٦،٤٪	« « « «
١٩١٧	٩١،٤٪	٨،١٪	تم حساب جيش الاحتلال ضمن تعداد المسيحيين
١٩٢٧	٩١،٢٪	٨،٣٪	« « « «
١٩٣٧	٩١،٤٪	٨،٢٪	« « « «
١٩٤٧	٩١،٧٪	٧،٩٪	« « « «
١٩٥٧	لم يتم	لم يتم	
١٩٦٠	٩٢،٦٪	٧،٣٪	
١٩٦٦	٩٢،٩٪	٦،٧٪	بدأت حالات هجرة المسيحيين بعد التأميم
١٩٧٦	٩٣،٠٧٥٪	٦،٠٢٤٪	
١٩٨٦	٩٤٪	٦٪	
١٩٩٦	٩٤٪	٦٪	(٢)

بالطبع كان توجد نسبة قليلة من اليهود وغيرهم ممن لم يحددهم التعداد تكمل نسبة ١٠٠ ٪ من عدد السكان حتى هاجروا من مصر بعد قيام دولة إسرائيل .

---

(٢) معلومات الجدول من المستشار طارق البشري ، الجماعة الوطنية – العزلة والاندماج ، كتاب الهلال طبعة إبريل ٢٠٠٥ م صـ١٧ ، ١٨ ، ١٩

وطبعًا نظرًا لزيادة نسب معدل الزيادة فى المواليد بين المسلمين عن المسيحيين لأسباب تتعلق بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى ، فكان من الطبيعى أنه مع الوقت تزداد نسبة المسلمين عن نسبة المسيحيين .

- كذلك يشكل المسيحيون الأرثوذكس حوالى ٨٠٪ من عدد المسيحيين المصريين، ويشكل المسيحيون البروتستانت والكاثوليك نسبة ٢٠٪من عدد المسيحيين المصريين.

إذن تصبح نسبة الأقباط المسيحيين تدور حول رقم ٦٪ من إجمالى عدد السكان ولقد ذكرت هذه المعلومات لأن أطرافاً تحب أن تذكر معلومات مغلوطة عن المسيحيين الأقباط و ليس لها مصدر معلوم، كما أنها تتناقض مع الإحصائيات منذ بدأت وحتى الآن، وعليه فإن عدد الأقباط المسيحيين فى مصر من كل الطوائف فى ظل عدد السكان الحالى حوالى ٧٠ مليون نسمة داخل مصر تكون حوالى ٤,٢٠٠,٠٠٠ أربعة ملايين ومائتى ألف نسمة بنسبة حوالى ٦٪ من عدد السكان .

والحقيقة أن العدد و النسبة لا يترتب عليهما أى أثر فى اكتساب الحقوق والمساواة فيها أو فى الواجبات على أساس المواطنة، فلو كانت نسبة الأقباط المسيحيين أقل من نصف فى



المائة وليس حتى واحد فى المائة فهذا لا يؤثر على المساواة فى الحقوق والواجبات.

٣-المحاولات التاريخية للعبث بملف الأقباط منذ الحملة الفرنسية حتى عام ١٩٥٢م :

كان أول من سجل فى التاريخ الحديث محاولات عبثهم بملف الأقباط وإثارة الفتنة الطائفية هم قوات الاحتلال الفرنسى فى الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م) وقد نجحوا فى أن يجندوا واحد من القبط هو المعلم يعقوب حنا الذى أطلقوا عليه لقب جنرال بالجيش الفرنسى، والذى نجح فى أن يجند حوالى ٢٠٠٠ قبطى ليحاربوا مع جيوش الاحتلال، لكن الأغلبية الساحقة من القبط المسيحيين وأهم رموزهم ، وكذلك قيادات الكنيسة الأرثوذكسية رفضت هذه الخيانة وواجهتها حتى فشلت الحملة الفرنسية وخرج المعلم يعقوب ونفر من أتباعه معهم ، كما حاول الاحتلال الإنجليزى أن يعبث بنفس الملف محرضاً مجموعة من الأقباط على عقد مؤتمر فى مدينة أسيوط يوم ٦مارس١٩١١م سمى المؤتمر القبطى الأول ، وكان الدافع إليه مطالب طائفية بتحريض من الاحتلال الإنجليزى ورد العقلاء من الزعماء المستنيرين من رجال حزب الأمة أو رجال



الحزب الوطنى الداعين إلى الوحدة الوطنية لمؤتمر آخر عُقد فى نفس العام يوم ٢٩ / ٤ / ١٩١١م سمى المؤتمر المصرى ، وتجاوز العقلاء من الطرفين هذه المحنة بأن الحل لا يكون فى التمييز و إنما يكون فى المزيد من الاندماج كما روى هذه الوقائع بالتفاصيل المؤرخ الكبير المستشار طارق البشرى فى كتابه القيم "المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية" .

وقد عالجت هذا الأمر بشكل مثالى ثورة عام ١٩١٩م التى قام بها المسلمون والمسيحيون الأقباط ضد الاحتلال الإنجليزى ، وخطب القساوسة فى الأزهر وخطب المشايخ فى الكنائس، والذى تشكل على إثرها الوفد المصرى الذى فاوض باسم المصريين بزعامة سعد زغلول ، وانتهى إلى تأسيس حزب الوطنية المصرية (حزب الوفد) ، ولكن الاحتلال حاول مرة أخرى أن يشق الصف ، وحاول محو أثر ثورة ١٩١٩م بأن عين يوسف وهبة باشا رئيساً للوزارة فى حماية الإنجليز إبان مقاطعة الشعب الثائر لسلطات الاحتلال ، ولكن الشاب القبطى عريان يوسف سعد تطوع لاغتيال يوسف وهبة باشا كى لا تكون فتنة إذا اغتاله أحد المسلمين (٣) .

(٣) د/ محمد عمارة _في المسالة القبطية حقائق وأوهام . القاهرة ، مكتبة الشروق ، ٢٠٠١ ، صـ ١٢

كما حاول الاحتلال الإنجليزى أن يفرض حماية الأقليات فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢م والذى رفضه الأقباط المسيحيون قبل المسلمين، كما صاغ الجميع دستور عام ١٩٢٣م على أساس المواطنة وعدم التمييز، ورفض المسيحيون قبل المسلمين تخصيص حصة فى المقاعد البرلمانية للأقباط، ونجح كثير من الأقباط فى دوائر أغلبيتها الكاسحة من المسلمين؛ لأن الاختيار كان على أساس الكفاءة وليس الدين(٤).

فظل الأمر على هذا الحال حتى قيام حركة يوليو عام ١٩٥٢م.

٤- الملف القبطى منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ (الفترة الناصرية) :

منذ قيام حركة ضباط الجيش فى يوليو ١٩٥٢ واستيلائهم على السلطة وتغيير النظام الملكى إلى نظام جمهورى، كان لدى الضباط اللذين كانوا ينتظمون قبل قيامهم بالاستيلاء على السلطة فى تنظيم أطلق عليه "الضباط الأحرار" ، وكان لدى هؤلاء الضباط أجندة واضحة فى تغيير البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المصرى، وقبل أن تشرع الحركة الجديدة

(٤) المستشار طارق البشري ، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، صـ ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ بتصرف طبعة دار الشروق

فى تطبيق أجندتها أطلت منذ العام الذى حدثت فيه حركة يوليو أى عام ١٩٥٢م جماعة قبطية سياسية طائفية كان اسمها "جماعة الأمة القبطية" التى قادها المحامى إبراهيم فهمى هلال، وقد تبنت لأول مرة فى تاريخ أقباط مصر مشروعًا سياسيًّا طائفيًّا يدعو إلى إحياء اللغة القبطية بدلا من العربية وإعادة مصر قبطية و"تحريرها" من الإسلام والمسلمين، واختطفت البطرك "يوساب الثانى " عام ١٩٥٤م ، وأجبرته على التنازل عن كرسى البطريركية فى محاولة انقلابية أرادت بها جعل الكنيسة أداة و قيادة لهذا المشروع الطائفى ، وتأسست هذه الجماعة فى ١١ سبتمبر عام ١٩٥٢م كإفراز سياسى ثورى لتيار "مدارس الأحد" القبطية ، وسرعان ما استقطبت هذه الجماعة حوالى ٩٢ ألف عضو، أغلبهم من الشباب ، واتخذت لها شعارات مماثلة لشعارات "جماعة الإخوان المسلمين" مثل " الإنجيل دستورنا.... والموت فى سبيل المسيح أسمى أمانينا "(٥).

وقد قضت حركة يوليو على هذه الحركة تمامًا ، مثلما وجهت ضربات قاضية لجماعة الإخوان المسلمين، ثم حدثت

(٥) د/ محمد عمارة ، مصدر سابق ، صـ٥٧ - ٥٨

تغييرات كبيرة على كل هذه المستويات جعلت القائمين على هذه الحركة والمتعاطفين معها وكثير من المراقبين يعتبرونها ثورة فيما أحدثته من تغييرات وليس لأن أصحابها أطلقوا على أنفسهم مجلس قيادة الثورة ، وبالتالى هذه التغييرات مثل إلغاء الأحزاب وحلها وحل الجماعات السياسية وأشهرها جماعة الإخوان المسلمين بعد صدام عنيف بين الطرفين وقيام نظام اشتراكى مركزى فيه تنظيم سياسى واحد قائم على ما أسموه "تحالف قوى الشعب العاملة" وتمييز طبقة العمال والفلاحين ، وتأميم المشروعات الكبرى ثم المتوسطة والصغيرة فى المجال الاقتصادى والسيطرة على الأوقاف الإسلامية وجزء من الأوقاف المسيحية.

كما أحدثت "الثورة" تغييرات اجتماعية من حيث التعليم المجانى والعلاج والخدمات المختلفة ومن تأميم قناة السويس ودخلت حروب عدة أهمها على الصعيد الصراع العربى الإسرائيلى - حرب ١٩٥٦م ، وحرب عام ١٩٦٧م ، وحرب الاستنزاف، وعلى الصعيد العربى حرب اليمن عام ١٩٦٢م لنصرة ثوار اليمن ضد الحركة الإمامية ، وكذلك قيادة حركة عدم الانحياز ، ودعم حركات التحرر على المستوى الأفريقى والعربى والدولى.... إلخ ، ودعم التيار القومى

العروبى وتقويته على المستوى العربى، كل هذه التغيرات جعلت ملف الأقباط غير مطروح فى هذه الفترة، ويعتبر البعض أن عدم طرح هذا الملف بسبب انصهار المصريين جميعًا - مسلمين ومسيحيين - فى برنامج "الثورة" ومشروعها وتحدياتها، ولم يكن هناك أى تمييز بسبب الدين فى هذه الفترة ، كما يرى البعض الآخر أن هناك بعض التمييز لكن القمع الذى مارسته السلطة الناصرية ضد خصومها جعلهم لا يتكلمون فى هذه الفترة ، علمًا بأن قطاعًا كبيراً من رجال الأعمال الذين تضرروا من التأميم كانوا من الأقباط المسيحيين، ولذلك بدأت موجات الهجرة من بينهم منذ الستينيات إلى الغرب (أوربا والولايات المتحدة وأستراليا) بسبب هذا التحول الاقتصادى لكن كما قلت كان التأميم على الجميع بغير استثناء وإن كانت نسبة الأقباط دائماً فى قطاع الأعمال أكبر من نسبتهم فى المجتمع.

٥-إعادة طرح المسألة القبطية من جديد منذ بداية السبعينيات وحتى الآن :

تمت من جديد إعادة طرح المسألة القبطية منذ بداية السبعينيات وحتى الآن لكننا نقسمها بحسب وجود الرؤساء إلى فترتين : فترة الرئيس السادات ، وفترة الرئيس مبارك.

(أ) مرحلة الرئيس السادات (١٩٧٠-١٩٨١) :

وصل الرئيس السادات إلى السلطة عقب وفاة الرئيس عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م ، وواجه فى بداية وجوده كثيراً من رموز الفترة الناصرية فى السلطة ممن كانوا يختلفون معه ونجح الرئيس السادات فى الإطاحة بهم جميعًا فى مايو ١٩٧١م ، واستقر له الأمر تماماً بعدها، و تولى فى نفس هذا العام - أى عام ١٩٧١م - رئاسة الكنيسة المصرية الأرثوذكسية الأنبا شنودة الذى أصبح البابا شنودة الثالث عقب وفاة الأنبا كيرلس السادس، ولقد أحدث الرئيس السادات تغييرات جذرية فى النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، بل اعتبر خصومه أن ما قام به كان انقلاباً على ثورة يوليو وعلى الفترة الناصرية ، فلقد قام بعمل جيد ، وهو إتمام معركة تحرير سيناء بحرب أكتوبر ١٩٧٣م ، والتى اعتُبرت بمثابة المشروعية التاريخية للرئيس السادات ، ولقد قام قبلها بإخراج الخبراء السوفيت فى عام ١٩٧٢م ، ثم قام بعدها بالتحول نحو الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤م ، ثم سمح فى عام ١٩٧٦م ، بقيام ثلاثة منابر داخل التنظيم الواحد الذى كان موجوداً من الفترة الناصرية ، وهو الاتحاد الاشتراكى ؛ ليكون هناك منبر لليمين وآخر لليسار وثالث للوسط، ثم حول



هذه المنابر إلى أحزاب وأصدر قانوناً لإنشاء الأحزاب ، وإن كان بقيود وهو القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م ، وقام بزيارة القدس في نوفمبر عام ١٩٧٧م ، وعقد اتفاقيات الصلح مع إسرائيل في كامب ديفيد عام ١٩٧٩م ، وكانت فترة الرئيس السادات تمتاز بأجواء من الحرية لم تعرفها مصر منذ زمن بعيد وخاصة في الجامعات التي سيطر على قياداتها الطلابية في أوائل فترة الرئيس السادات التيار اليساري الماركسي، ثم انتقلت القيادة إلى التيار القومي الناصري، ثم تحولت في نهاية السبعينات للتيار الإسلامي ، ولقد واجه الرئيس السادات صعوبات أيضًا في فترة حكمه التي استمرت إحدى عشر عامًا منذ عام ١٩٧٠م حتى عام ١٩٨١م ، حيث واجه في بداية حكمه مقاومة عناصر مهمة داخل النظام، ثم تخلص منهم في مايو ١٩٧١م ، كما ذكرنا وأطلق عليهم "مراكز القوي" ، ثم معارضة الحركة الطلابية بالجامعات التي يقودها التيار الماركسي بسبب تأخر قيام الحرب لتحرير سيناء وذلك في عام ١٩٧٢م، ثم واجه أخطر تمرد عليه بمظاهرات عارمة في عام ١٩٧٧م ، نظرًا لارتفاع الأسعار، ثم واجه معارضة زيارة القدس واتفاقيات الصلح مع إسرائيل والتي زادت حتى قام في سبتمبر ١٩٨١م باعتقال أكثر من ١٥٠٠ شخصية سياسية وفكرية

ودينية، وفصل الكثير من وظائفهم ، وأوقف مجلات وصحفًا ، وعزل البابا شنودة الثالث عن منصبه كبابا الأقباط الأرثوذكس ، وانتهت هذه الأحداث باغتيال الرئيس السادات بعدها بحوالى شهر فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١م على أيدى مجموعة إسلامية متشددة.

"ولكن فيما يخص المسألة القبطية بدأت تداعياتها وآثارها بشكل مثير منذ تولى البابا شنودة الثالث فى عام ١٩٧١م ، وأهم أحداث هذه الفترة أحداث مدينة الخانكة فى شمال القاهرة فى نوفمبر عام ١٩٧٢م ، وهو الحادث الخاص بحرق سقف مبنى يستخدم ككنيسة بغير ترخيص فطلب البابا شنودة من القساوسة والرهبان القيام بمظاهرة بالزى الكنسى بعد انتقالهم بأتوبيسات إلى الخانكة وكانوا حوالى ١٦٠ من رجال الكهنوت ، فلما طُلب إلى البابا أن لا يشارك فى المظاهرة، قام بها رجال الكهنوت وأوصاهم البابا قائلاً: " أنتم كم؟ " فقالوا: " مائة وستون" . فرد عليهم قائلاً: "عايزكم ترجعوا ستة عشر كاهناً والباقى يفترشوا الأرض افتراشاً ويستشهدون" . (٦)

---

(٦) د/ محمد عمارة ، مصدر سابق.

ثم هدأت الأحداث قليلاً بعد تشكيل لجنة تقصى حقائق من مجلس الشعب برئاسة وكيل المجلس وعضوية أعضاء مسلمين وأقباط، كما ساهمت حرب أكتوبر ١٩٧٣م فى تهدئة الأوضاع حتى ظهرت مرة أخرى للوجود عام ١٩٧٧م ، وذلك حينما عقدت الكنيسة الأرثوذكسية مؤتمراً فى الإسكندرية فى ١٧ / ١ / ١٩٧٧م، وكان هذا المؤتمر هو المؤتمر الثانى ، حيث عقد الأول فى ١٧- ١٨ يوليو عام ١٩٧٢م أيضًا فى الإسكندرية ، وقدم قائمة من المطالب الطائفية ، وتطور الصراع بين الدولة وأجهزتها ورئيس الجمهورية وبين قيادات الكنيسة وخاصة البابا شنودة ، واستُخدمت فيه ورقة الأقباط المقيمين فى أوربا والولايات المتحدة وأستراليا، وذلك بتحريضهم من قبل البابا شنودة للاحتجاج والتظاهر ضد الرئيس السادات ، وإشاعة أخبار عن اضطهاد الأقباط فى مصر، وبالطبع كان قد دخل على الخط فى نهاية السبعينيات الجماعات الإسلامية بالجامعات وقد ازداد نفوذها ودخلت فى صدام مع مجموعات قبطية فى أماكن مختلفة وخاصة فى الصعيد وفى الإسكندرية، فى الوقت نفسه الذى بدأت هذه الجماعات فى الصدام أيضاً مع الدولة ونظام الرئيس السادات حدثت فى هذه الأجواء حادثة شهيرة عام ١٩٨٠م ، وهى



حادثة الزاوية الحمراء ، وهى منطقة شعبية فى القاهرة حدث فيها صدام بين المسلمين والمسيحيين ، واستخدمت هذه الأحداث فى الصراع بين قيادات الكنيسة ، وعلى رأسهم البابا شنودة وبين الدولة وأجهزتها ، وعلى رأسها الرئيس السادات الذى شعر – وأعلن عن ذلك – أن البابا شنودة تحول إلى زعيم سياسى له مطالب سياسية وليس رجل كهنوت أو رجل دين وانتهى الأمر – كما ذكرنا – بعزل البابا شنودة الثالث عن منصبه كبابا للأقباط الأرثوذكس وتحديد إقامته فى دير وادى النطرون ، وتعيين لجنة خماسية من الأساقفة للقيام بمهمة البابا وانتهت هذه الفترة بالطبع بموت الرئيس السادات الذى اغتالته المجموعة السابق الإشارة إليها فى يوم الاحتفال بنصر أكتوبر فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١م .

(ب) مرحلة الرئيس مبارك ١٩٨١- حتى الآن (٢٠٠٧):

بالنسبة إلى الرئيس مبارك فقد وصل للسلطة بعد إغتيال الرئيس السادات ، وقد كان نائبًا له ، فتم اختياره رئيسًا لمصر فى منتصف أكتوبر ١٩٨١م ، وقد بدأ الرئيس مبارك حكمه بإنفراجة سياسية بالإفراج عن عدد من الرموز السياسية



والفكرية والدينية التى إعتقلها الرئيس السادات فى أواخر أيامه ثم أفرج عن الباقين بالتدريج ، وبالرغم من صدور حكم من محكمة القضاء الإدارى فى ١٢ / ٤ / ١٩٨٣م بتأييد قرار الرئيس السادات بعزل البابا شنودة وإثبات كل التهم الموجهة من الدولة الى البابا شنودة فى التحريض على الفتنة والقيام بدور سياسى ، كما ورد فى نص حكم المحكمة الذى ألغى قرار تشكيل لجنة خماسية للقيام بمهمة البابا وأبقى على قرار عزل البابا .[٧]

أقول بالرغم من ذلك أصدر الرئيس حسنى مبارك قراراً جمهوريًا بعودة البابا شنودة إلى موقعه من جديد ، ورفع الحظر عنه، وعاد البابا شنودة بقوة إلى نشاطه ، وكما قلت كانت بدايات عصر الرئيس مبارك حتى أوائل التسعينيات فترة انفراجة سياسية ، وحدث فيها حراك سياسى كبير عاد فيه حزب الوفد إلى نشاطه مرة أخرى بعد أن جمد احتجاجًا على مواقف الرئيس السادات وذلك فى عام ١٩٨٤م ، كما خاض انتخابات برلمانية فى نفس العام وكان يشارك فيها بعض رموز من الإخوان المسلمين وكذلك رموز قبطية لتواجدها التاريخى

---

(٧) نص الحكم فى نفس المصدر السابق كتاب د/ محمد عمارة صـ١١٧ وما بعدها.

مع حزب الوفد، وفى بداية التسعينيات عاشت مصر فترة من العنف غير المسبوق التى قامت به جماعات العنف والتشدد الإسلامى وواجهت الدولة المصرية والمجتمع أخطر موجة من العنف السياسى عرفتها مصر فى تاريخها الحديث.

وقد أصاب هذا العنف رموزاً للدولة ورجال شرطة ومواطنين عاديين مسلمين وسائحين أجانب ، وكذلك أقباط مسيحيون مصريون ، وكان الجميع يرفض هذا ويتصدى له، وفى مقدمتهم الدولة وأجهزتها الأمنية ، واستمرت حالة المواجهة بين الدولة وجماعات العنف حتى قرب نهاية التسعينات وكان آخر حادث منظم فى هذه الفترة هو حادث الأقصر الإجرامى الذى وقع فى نوفمبر ١٩٩٧م ، وراح ضحيته ما يقرب من ستين ضحية معظمهم من الأجانب ، ثم بدأت تظهر على السطح منظمات موجودة فى الغرب وخاصة فى الولايات المتحدة وأستراليا باسم منظمات أقباط المهجر، وبدأت بغير مبرر طرح أجندة طائفية تحريضية تساعدها أطراف متنفذة فى بعض الإدارات الغربية ، ويتهمها البعض هنا فى العالم العربى بصلات مع الدوائر الصهيونية، وبدأت هذه المنظمات تستقبل أى حادث يحدث بين المسلمين والأقباط وتضخمه حتى تصور الوضع على أنه اضطهاد للأقباط ، مثل



حادث قرية الكشح فى جنوب الصعيد فى أواخر التسعينيات وحادث جريدة النبأ التى نشرت صوراً فاضحة لراهب مشلوح (أى مفصول) من الكهنوت وخروج مظاهرات داخل الكنيسة تحمل هتافات طائفية وتدعو للتدخل الأجنبى، وأخيراً حوادث التحول من المسيحية إلى الإسلام والعكس مثل زوجة الكاهن التى اسمها وفاء قسطنطين وأخرى تدعى مارى عبد الله مما أوجد حالة من الاحتقان الطائفى، وأخيراً حادث الاعتداء الذى وقع منتصف عام ٢٠٠٦م ، على ثلاث كنائس فى مدينة الإسكندرية من شخص قيل عنه أنه مختل عقليًّا، وأسفرت عن مقتل قبطى وإصابة عدد آخر بجروح ، وأعقبها خروج مظاهرات مسيحية وأخرى مسلمة ، وتوفى مسلم وأصيب آخرون أيضاً.

وفى آخر مشهد متعلق بهذا الشأن (المسألة القبطية) قبل كتابة هذه الدراسة هو مشهد الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، حيث تراجع ترشيح الأقباط المسيحيين على قوائم الحزب الوطنى الحاكم إلى حوالى أربعة مرشحين فقط من إجمالى ٤٤٠ (أربعمائة وأربعين) مرشحًا لم يفز منهم إلا شخص واحد هو الوزير الدكتور بطرس غالى وكان ذلك مثار انتقاد واسع من الرأى العام والنخب السياسية المستقلة والمعارضة

مسلمين ومسيحيين نظراً للتدنى الشديد فى عدد المرشحين وعدم دعمهم دعمًا حقيقيًّا، وقد عين الرئيس مبارك ٤ من الأقباط كأعضاء فى مجلس الشعب من بين العشرة المعينين فى المجلس الذين يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية فى كل تشكيل جديد للمجلس، فأصبح عدد الأقباط فى مجلس الشعب (البرلمان)٥ أعضاء من إجمالى عدد المقاعد ٤٥٠ مقعداً (بعد تعيين عشرة نواب)، وهو ما جعل المنظمات المشار إليها فى الخارج من أقباط المهجر تستغل هذا الموقف أسوأ استغلال.

٦- مواقف الأطراف السياسية والاجتماعية والفكرية المصرية من المسألة القبطية:

بعد أن تجولنا تاريخيًّا حول هذه المسألة منذ الحملة الفرنسية على مصر وحتى الآن نحتاج إلى استعراض موقف الأطراف والقوى السياسية والاجتماعية والفكرية المصرية الآن من هذه المسألة.

أولاً: موقف الدولة والحزب الوطنى الحاكم:

بالنسبة إلى الدولة وأجهزتها فى هذا الشأن ، فالقضية لديها ليس فيها موقف يخالف طبيعة الدولة ودورها، فالحقيقة



لا يوجد هناك موقف مع أو ضد ؛ لأن طبيعة الدولة السعى نحو الاستقرار والمحافظة على الأمن وعدم إثارة القلاقل ،وإن كان هناك من دور سلبى أو إيجابى سيكون للأفراد كأفراد وكجزء من المجتمع، فلقد سعى الرئيس مبارك منذ مجيئه وخاصة فى الفترة الأولى من حكمه إلى تهدئة الأجواء ومحاولة حل الملفات الساخنة وكان منها موضوع عزل البابا شنودة عن منصبه كبطريرك للأقباط الأرثوذكس ، ولهذا صدر قرار من الرئيس مبارك بعودته (أى عودة البابا شنودة) إلى موقعه بالرغم من صدور حكم من محكمة القضاء الإدارى يؤيد عزله – سبق الإشارة إليه– ثم حينما أثير بعد ذلك ملف بناء الكنائس وترميمها وما يواجهها من صعوبات نظرًا لأن الموافقة على بناء الكنائس أو ترميمها كان من اختصاص رئيس الجمهورية ، صدر قرار من رئيس الجمهورية بتفويض المحافظين فى هذه القرارات ، كما صدر مؤخرًا قرار بجعل يوم عيد الميلاد المجيد ، وهو وفق التقويم القبطى الأرثوذكسى هو يوم ٧ يناير جعل هذا اليوم عيداً رسميًّا للبلاد تعطل فيه جميع المصالح والمؤسسات والمدارس والجامعات كباقى الأعياد الرسمية الإسلامية والوطنية ، كما تم الاستجابة من قبل رئيس الدولة لبعض الطلبات المتجاوزة للحق وللقانون رغماً عن اعتراض

كثير من الأجهزة الأمنية مثل تسليم أراضٍ تم الاستيلاء عليها بالقوة من قبل رهبان بجوار دير بالبحر الأحمر، وكذلك تسليم المواطنة وفاء قسطنتين ، والمواطنة مارى عبد الله للكنيسة لتجنب إثارة المشكلات مع قيادة الكنيسة، والتى عادت تمارس سياسة الضغط والابتزاز للدولة وأجهزتها من أجل مطالب سياسية أكثر منها مطالب متعلقة بالحقوق الدينية، كما فعلت قيادة الكنيسة الأرثوذكسية وخاصة البابا شنودة فى معظم فترة الرئيس السادات ؛ مما عمق حالة الاستفزاز عند كثير من قيادات الأجهزة التنفيذية للدولة والمسئولين فى مواقع كثيرة.

أما الحزب الوطنى الحاكم فدوره يكاد يكون معدوماً فى المسائل الهامة ويتحول إلى جهاز تابع للدولة وليس صانع لسياساتها ، وينطبق ذلك على المسألة القبطية ، فمنذ تأسيس الرئيس السادات للحزب الوطنى عام ١٩٧٨م ، كان هناك من رموز المؤسسين والقيادات الفعلية للحزب السيد / فكرى مكرم عبيد، ومع مرور الوقت تراجع هذا الدور إلى أن اختفى ولم تعد هناك قيادات بارزة قبطية بالحزب ، وكما أشرت فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة وُجه اللوم للحزب الوطنى لعدم ترشيح عدد مناسب على مقاعد مجلس الشعب (البرلمان) ، وإن كان مرجع الأمر كما قلت إلى غياب الحزب الوطنى ككيان

حقيقى فاعل فى السياسة المصرية والواقع المصرى وتحوله أو اعتماده التام على الدولة وأجهزتها ، وهذه مشكلة أخرى ليس المجال هنا للحديث عنها.

ثانياً : موقف الأقباط الأرثوذكس :

سبق وقلنا : إن حوالى أكثر من ٨٠ ٪ من الأقباط المسيحيين هم من طائفة الأرثوذكس وبالتالى هم أهم فصيل فى الأقباط المسيحيين المصريين لكننا لا نستطيع أن نتحدث عن الأرثوذكس كشىء واحد ولكن نتحدث عنهم كمواقف متباينة من البابا وقيادة الكنيسة إلى الأقباط العلمانيين (غير رجال الدين) إلى عموم جمهور الأقباط إلى أقباط المهجر.

أ - البابا شنودة وقيادات الكنيسة :

لعب البابا شنودة دوراً سياسيًّا منذ مجيئه إلى كرسى البابوية منذ عام ١٩٧١م ، وسعى لاحتواء أغلبية الأقباط الأرثوذكس داخل مجتمع الكنيسة حتى نجح فى ذلك إلى حد كبير، وغطى معظم احتياجات الجمهور القبطى من ناحية الأنشطة الاجتماعية والثقافية والصحية والرياضية والترفيهية... إلخ داخل مجتمع الكنائس، وبالتالى عمق انعزالهم مع أسباب أخرى _سيأتى ذكرها لاحقاً _عن المجتمع



والتأثير فيه خاصة من الناحية السياسية ،وقد استمر البابا فى أساليب الضغط التى يمارسها على الدولة وأجهزتها بشكل خاص وعلى الرأى العام بشكل عام بالاعتكاف الاحتجاجى فى دير وادى النطرون أو الامتناع عن تلقى التهانى بالأعياد المسيحية أو التحريض المباشر لأقباط المهجر فى عهد الرئيس السادات كما أثبتته محكمة القضاء الإدارى فى حكمها بتأييد عزله فى ١٢ / ٤ /١٩٨٣م ، أو بطريق غير مباشر كما يحدث فى فترة الرئيس مبارك حتى لا يقع تحت طائلة إجراءات مماثلة كالتى قام بها الرئيس السادات وأيده القضاء الإدارى فيها وخاصة الشق الخاص بعزل البابا عن موقعه.

وللأسف سيطر البابا شنودة تمامًا على أغلب قيادات الكنيسة واختفى تمامًا أى صوت آخر يخالفه فى هذا الشأن أمثال الأب متى المسكين وآخرين حاصرهم أو استبعدهم من مواقعهم ، وأصبح الجميع إما يتبنى أجندته التى يغلب عليها الطابع السياسى أو يدافع عنه طوال الوقت ؛ مما عمق الاحتقان الطائفى ، ويظهر هذا من كتاباته فى الصحف والمجلات ذات الصلة بالكنيسة ، وأخيرًا بعض المحطات التليفزيونية المسيحية الطائفية التى تغذى الاحتقان الطائفى .



ب - موقف الأقباط العلمانيين (المدنيين) :

داخل المجتمع المسيحى يطلق على غير رجال الدين أو (الإكليروس) اسم العلمانيين من غير رجال الكهنوت والرهبان، وكان خلال التاريخ الحديث لمصر هناك دائمًا دور مهم لهذه الطبقة من الأقباط فى المشاركة فى العمل العام السياسى والثقافى والفكرى والاجتماعى ، كما شاركوا أيضاً فى رفض الاحتلال ومقاومته مع إخوانهم المسلمين، منذ الحملة الفرنسية والاحتلال الإنجليزى كما شاركوا فى ثورة ١٩١٩م ، وفى قيادة حزب الوفد وفى جميع المواقع السياسية وخلال فترة ما بعد يوليو ١٩٥٢م وحتى الآن، وكان هؤلاء الرموز يرفضون أى دور للكنيسة فى المسائل السياسية ، أو المطالب السياسية ، وكانوا ينحازون للموقف الوطنى العام ، بل وكثير منهم ينحاز للموقف القومى على المستوى العربى، ويرفضون المطالب الطائفية التى تبنتها قلة من الأقباط فى الداخل ومنظمات أقباط المهجر فى الخارج ، وللأسف قيادات الكنيسة وعلى رأسهم البابا ، لكن مع الوقت بدأ موقف هؤلاء يضعف وخاصة فى مواجهة البابا شنودة ، وفى عتابى لأحدهم لعدم نقدهم المواقف الخاطئة للبابا ، كما انتقدنا نحن المواقف الخاطئة لقيادات إسلامية ورموز إسلامية كبيرة فيما يتعلق

بالشأن القبطى ، علل ذلك بخشيته بعدم الصلاة عليه عند وفاته بأوامر من البابا، كما حدث قبل لبعض رموز الأقباط سواء العلمانيين منهم ، أو رجال الكنيسة الذين غضب عليهم البابا (أمثال الكاتب موسى صبرى والقس إبراهيم عبد السيد) فقلت له هذه مشكلتكم مع البابا وليست مشكلتنا نحن.

ج- موقف أقباط المهجر :

منذ أوائل الستينيات ومع قرارات ثورة يوليو ١٩٥٢م ، والتى اعتبرها البعض إضراراً بأصحاب رؤوس الأموال - مسلمين ومسيحيين - فقد كانت نسبة المضارين من المسيحيين أكبر من نسبة المسلمين لكونهم أكثر يسراً من المسلمين، منذ ذلك الوقت بدأت ظاهرة الهجرة إلى الخارج وخاصة الغرب (أوربا- الولايات المتحدة- كندا- أستراليا) وخاصة من الأقباط المسيحيين المصريين، وبدأت تتكون جاليات مع الوقت وبدأ يسمع عنها فى أوائل السبعينيات ، وبدأ يستعمل تعبير أقباط المهجر، وكانت الكنيسة الأرثوذكسية بقيادة البابا شنودة ولازالت تَنظم بناء الكنائس لهم فى أماكنهم والقيام بالرعاية الكنسية ، وبدأت توجههم وفق أجندة البابا شنودة للضغط على السلطة والدولة فى مصر من أجل مكاسب سياسية كما

سبق وأن أشرنا، وحينما تصدت له الدولة وعلى رأسها الرئيس السادات، وخاصة بعد قرار عزل البابا من موقعه تغير التكتيك الخاص بهذه المجموعات ، وللعلم فإن جزءاً من هؤلاء الناس حصل على حق اللجوء لهذه البلاد ثم الجنسية بادعائه كذباً بالاضطهاد من أجل دينه وأراد هؤلاء التأكيد على هذا الزعم ليبرروا للمجتمعات التى منحتهم اللجوء صدق زعمهم بالاضطهاد ؛ لذلك فهم أكثر الأطراف ادعاءً بغير حق بالاضطهاد وتضخيماً لأى حادث له بعد طائفى، ومنذ أوائل التسعينيات بدأ انتشار منظمات وجمعيات تتحدث باسم أقباط المهجر وكثير من هذه المنظمات ذات علاقات مشبوهة بمنظمات دينية متطرفة غربية لها أجندة خفية وتستغل هذه المنظمات -أى منظمات أقباط المهجر- فى تحقيق أغراض أخرى لها فى المنطقة ، وبعض من هذه المنظمات والجهات ذات الصلة بالأجندة الصهيونية أو المسيحية الصهيونية، وبالتالى فإن بعضاً من أقباط المهجر - وليس كلهم - يساعد فى تأجيج المسألة الطائفية فى مصر ولا يساعدون على حل حالات الاحتقان الطائفى ؛ لأن ضغوطهم بالخارج تجعل الأغلبية المسلمة وكثير من الوطنيين الأقباط يرفضون الاستجابة لأى مطلب يأتى من خلالهم، كما أن مشاعر الجمهور المسلم



تُستفز حتى ضد إخوانهم المسيحيين المصريين فى الداخل بسبب الممارسات المشبوهة لهذه المنظمات التى تحاول كما حدث فى مرات كثيرة وخاصة فى مؤتمراتهم التى تعقد بالغرب سواء فى أوربا أو فى الولايات المتحدة الأمريكية التحريض ضد وطنهم ، والدعوة للتدخل الأجنبى من جديد فى شئون وطنهم الأصلى مما يضر كثيراً ـ كما قلت ـ بمسألة التعايش السلمى بين أبناء الوطن الواحد مسلمين ومسحيين.

د- موقف جمهور الأقباط:

لا شك أن موقف جمهور الأقباط تأثر بموقف كل الأطراف سواء الأطراف المسيحية السابق الإشارة إليها أو تلك التى سنشير إليها لاحقاً سواء من أطراف إسلامية أو علمانية أو أطراف خارجية، فزاد حجم الاحتقان داخل الجمهور القبطى وأثارت داخله مخاوف ، وساهمت فى عزلته داخل الكنائس بعيداً عن التأثير فى المجتمع فى أنشطته العامة وخاصة السياسية، وبدأت تظهر بأشكال مختلفة أيضاً فى ممارسات طائفية ومشاعر طائفية تشكل خطراً على الأقباط وعلى المجتمع المصرى كله.



ثالثا : موقف الكنائس القبطية الأخرى البروتستانتية والكاثوليكية :

سبق وأن قلنا أن نسبة الطوائف المسيحية الأخرى غير الأرثوذكس أقل من ٢٠٪ من المسيحيين المصريين أو حوالى ١٪ من عدد السكان الإجمالى، ونظراً لظروف كثيرة منها أن الطوائف الأخرى ظهرت مع ظهور الإرساليات الغربية فى القرنين الماضيين فكان هناك اتهام ضمنى أو صريح من الكنيسة الأرثوذكسية بأن هذه الطوائف وافدة وغير وطنية ، فكان رد فعل هذه الطوائف التأكيد على وطنية كنائسهم وإطلاق اسم القبطية أيضًا على الكنائس الوطنية البروتستانتية والكاثوليكية ومن كونهم أيضًا أقباطًا أو مصريين تحولوا إلى الكاثوليكية والبروتستانتية، كما تحول الأقباط المسيحيون إلى الإسلام ، كما كانت هذه الكنائس أكثر انفتاحًا واستنارة على المجتمع وكافة المسلمين سواء فى نشاطهم الاجتماعى أو الثقافى أو الحوارى، وكانت أغلبية قيادات هذه الطوائف تميز نفسها عن الموقف الأرثوذكسى المتشدد بقيادة البابا شنودة ، وإن كان فى الفترة الأخيرة تأثر جزء كبير من جمهور هذه الطوائف بالمناخ غير الصحى الذى يشكو من الاحتقان الطائفى ، وكذلك عدد من رموز هذه الكنائس ، وشارك عدد من

القساوسة الإنجيليين فى الهجوم على المادة الثانية من الدستور ، التى تنص على أن دين الدولة الإسلام ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، بل وشارك أحدهم وهو قس إنجيلى فى مؤتمر عُقد مؤخراً (مارس ٢٠٠٧م) فى جنيف يتبنى أجندة طائفية نظمه أحد رموز منظمات أقباط المهجر.

رابعاً : موقف القوى والحركات الإسلامية :

يتنوع أيضاً الموقف داخل الطرف المسلم بتنوع تشكيلاته بدءاً من جماعات العنف مروراً بالإخوان المسلمين ثم الأحزاب المدنية الإسلامية والمفكرين الإسلاميين المستقلين وانتهاءً بالجمهور المسلم العادى ، وسوف نتناول بإيجاز موقف كل منهم على حدة.

أ - جماعات العنف :

كانت جماعات العنف من أهم مصادر تغذية الشعور بالطائفية وتغذية الاحتقان الطائفى ، سواء بأفكارها المتطرفة فى التطرق إلى الأقباط المسيحيين فى أدبياتها وأفكارها ومنشوراتها ، مما أثر سلباً على قطاعات من المجتمع فى نظرته وتعامله مع المسيحيين ، أو من خلال أعمالهم العدوانية ضد الأقباط واستحلال أموالهم - مثل سرقة محلات الذهب



المملوكة لأقباط مسيحيين لتمويل أنشطتهم- أو استحلال دمائهم وقتل عدد منهم سواء، فى أحداث عنف مباشر أو اعتداء على كنائس وخاصة فى الصعيد، وبالقطع هذه الحوادث جاءت ضمن منظومة عنف شملت -كما ذكرنا- رموزاً فى الدولة وأجهزة الأمن ومثقفين مسلمين ومواطنين عاديين مسلمين وأيضًا الأخوة المسيحيين كما ذكرنا، وإن كانت أهم جماعة مارست العنف فى الفترة الأخيرة داخل مصر وهى الجماعة الإسلامية الجهادية قد أعلنت التراجع عن العنف، وأصدرت ما سمى بالمراجعات بالنسبة إلى الأفكار المؤسسة للعنف، ومنها النظرة إلى المسيحيين فتغيرت من استحلال أموالهم ودمائهم كأعداء إلى المفهوم التقليدى لأهل الذمة ، وهو مفهوم تم تجاوزه من الناحية الفقهية والفكرية إلى مفهوم المواطنة القائمة على المساواة فى الحقوق والواجبات ، لكن هذه الجماعة لم تصل بعد إلى مفهوم المواطنة.

ب - الإخوان المسلمون:

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين المصرية هى أقدم الجماعات الإسلامية السياسية فى مصر والعالم العربى حيث تأسست عام ١٩٢٨م ، كما ذكرنا على يد الشيخ/ حسن البنا ، وقد بدأت



جماعة دعوية دينية، ثم تحولت إلى الاهتمام بالسياسة بجانب الدعوة كجماعة شاملة بعد عشر سنوات منذ نشأتها أى عام ١٩٣٨م وحتى الآن، ونظراً لدور الوفد التاريخى واستيعابه للمسألة الوطنية السياسية الجامعة مسلمين وأقباط بشكل مميز فى تلك الفترة أى منذ عام ١٩١٩م حتى عام ١٩٥٢م ، وكان دور الإخوان السياسى المتعلق بالانتخابات العامة البرلمانية ضعيفاً، والدليل على ذلك ترشح الأستاذ البنا فقط مرتين للانتخابات ، المرة الأولى تراجع بعد اتفاق مع النحاس باشا زعيم الوفد ورئيس الوزراء فى ذلك الوقت، والمرة الثانية فشل فى الحصول على المقعد ؛ ولذلك لم يكن موقف الإخوان السياسى من الأقباط له أهمية فى ذلك الوقت، وإن كانت العلاقات بالأقباط لم تكن سيئة بدليل أن الإخوان يذكرون فى كتبهم وجود شخصيتين قبطيتين كانا مستشارين للجنة السياسية للإخوان ولم يكونا أعضاء بالطبع، بل والرجل الوحيد الذى سار فى جنازة الشيخ البنا بعد اغتياله بواسطة البوليس السياسى أيام الملك هو مكرم باشا عبيد من زعماء الوفد المعروفين، ثم تراجع دور الإخوان السياسى بعد ذلك طوال فترة الرئيس عبد الناصر حتى فترة الرئيس السادات وبدأ الإخوان فى العودة والظهور تدريجياً منذ منتصف



السبعينيات، ولم يكن أيضاً هناك تأثير على عمليات الانتخابات البرلمانية حتى انتخابات عام ١٩٨٤م حيث اشترك الإخوان فى قائمة حزب الوفد، ثم فى قائمة التحالف الإسلامى الذى ضم حزب العمل وحزب الأحرار مع الإخوان المسلمين عام ١٩٨٧م ، وقد كان موقف حزب العمل من الأقباط من الناحية السياسية إيجابيًّا ، فى حين أن موقف الإخوان كان ينتمى إلى الفكر التقليدى حتى ذلك الوقت حيث النظرة إلى الأقباط كأهل ذمة، وحينما تبنى المفكرون الإسلاميون المستقلون أمثال المستشار طارق البشرى والدكتور سليم العوا والأستاذ فهمى هويدى فكرة المواطنة وتأصيلها من حيث الفقه والفكر الإسلامى لم تتأثر جماعة الإخوان بهذا التحول فى البداية، وإن كان تأثر به بعض أفراد فيها وكانت أفكار هؤلاء المفكرين المستقلين هى المغذية لفكرة إنشاء حزب الوسط الذى خرج جزء مهم من مؤسسيه من جماعة الإخوان خاصة فى المحاولة الأولى، وإن كان فى السنوات الأخيرة تبنى تيار منفتح داخل الإخوان ،وإن كان أقلية فكرة المواطنة بشكلها الكامل ويمثل هذا الجناح د. عبد المنعم أبو الفتوح، فى حين تبنى الجناح الآخر مفهوم المواطنة لكن بشكل ناقص فلم يقتنع بعد بقبول فكرة تولى الولاية فى المناصب الهامة



والقضاء لغير المسلم ، وبالتالى لم يدعم الإخوان بشكل حقيقى وكامل أى مرشح قبطى فى الانتخابات الأخيرة ، وإن كانوا تركوا بعض الدوائر خالية من مرشحيهم لوجود بعض رموز قبطية مرشحة فى هذه الدوائر (بغير دعم مباشر انتخابى كما ذكرت) .

ج- الأحزاب المدنية المنتمية للمشروع الحضارى الإسلامي :

ويدخل تحت هذا العنوان حزب العمل (المجمد الآن) وحزب الوسط تحت التأسيس .

حزب العمل :

كان حزب العمل قبل تجميده قد تحول على يد المرحوم عادل حسين من الخط الاشتراكى الذى نشأ به الحزب واستمر مدة طويلة واسمه الأصلى (حزب العمل الاشتراكي) ، أقول : قاد عادل حسين هذا التحول من الفكر الاشتراكى إلى الخط الإسلامى، فكانت خلفيات عادل حسين الماركسية تجعله يتعامل مع ملف الأقباط بغير حساسية أكثر من أى فصيل إسلامى بدأ إسلامياً نظراً لتأثير الثقافة الإسلامية التقليدية فى إعاقة قبول فكرة المواطنة بشكل كامل، لكن الحزب ظل يعانى



من خلفيته الاشتراكية القديمة والنزاعات التى صاحبت هذا الموضوع ، وإن كان نجح جناح عادل حسين فى إدخال ثلاثة رموز قبطية مهمة فى قيادة الحزب ، هم : جمال أسعد عبد الملاك عضو مجلس الشعب السابق عن أسيوط وجورج إسحق المنسق المساعد لحركة كفاية الآن ، وهانى لبيب (باحث وعضو بأمانة السياسات فى الحزب الوطنى الآن) ليكون هناك توازن فى العلاقة مع وجود الإخوان المسلمين داخل الحزب ، وبقايا الجماعات الإسلامية المتشددة الأخرى وان كانت هذه التجربة لم تكتمل لوفاة المرحوم عادل حسين ودخول الحزب فى صدام مع السلطة أدى إلى تجميده .

حزب الوسط :

نظراً لخلفية مجموعة مهمة من قيادات مؤسسى حزب الوسط المتعلقة بسابق وجودها فى الإخوان المسلمين ، وتأثرهم أساساً بفكر المفكرين الإسلاميين المستقلين السابق الإشارة إليهم ، ومحاولة لتطوير المشروع السياسى الإسلامى ؛ لذلك كان برنامج حزب الوسط الأول والثانى والثالث تطوراً مهمًّا فى الفكر السياسى الإسلامى من نواحٍ كثيرة، منها النظرة إلى الأقباط (غير المسلمين) والذى أسس لأول مرة كمشروع سياسى فى العصر الحديث لفكرة المواطنة كأساس للدولة

المدنية الحديثة من منظور إسلامى، وكذلك أسس للمواطنة فى عضوية الحزب وساوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات على هذا الأساس ، بل وقبل فكرة أن يكون من حق المواطن القبطى الترشح للرئاسة وتقلدها إذا فاز بأعلى الأصوات، وكذلك من حقه تولى القضاء وهو الموقف المتقدم عن كل الحركات والأحزاب الإسلامية فى العالم العربى على وجه العموم وفى مصر على وجه الخصوص، وتلك النقطة بالذات لم تقبلها جماعة الإخوان المسلمين رسميًّا حتى الآن، وان كان قبلها أفراد من قياداتها مثل د. عبد المنعم أبو الفتوح.

ولأول مرة فى مشروع سياسى إسلامى منذ نشأته يشارك فى تأسيسه بل وتقديم مشروعه السياسى أقباط مثل د. رفيق حبيب الذى كان موجوداً فى المشروع الأول والثانى ، وانضم للمشروع أيضاً فى المرة الثالثة ٧ أقباط من إجمالى ٢٠٠ (مائتى مؤسس) ليؤكد الحزب على كونه مدنيًّا منتميًا للمشروع الحضارى الإسلامى والعضوية فيه على أساس المواطنة.

بل وشارك الحزب من خلال قياداته طوال السنوات العشر الماضية ، وهى فترة محاولات الحصول على الترخيص المتعثر حتى الآن ، أقول شارك فى كل نشاطات الحوارات الوطنية



الداخلية بين المسلمين والمسيحيين أو على المستوى العربى من خلال الفريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى أو من خلال الحوار الدولى ، كما ساهم الحزب فى كل النقاشات الوطنية لمواجهة المشاكل المتعلقة بالملف القبطى من خلال علاقاته المتميزة بكل الأطراف المعنية ، سواء فى الطرف المسيحى أو المسلم أو العلمانى أو المدنى أو الجهات الرسمية أو الشعبية ، حرصًا على الوطن ووحدته ، وحرصًا على العدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد .

د- موقف المفكرين الإسلاميين المستقلين:

يعتبر موقف المفكرين الإسلاميين المستقلين فى مصر فى هذا الملف بالغ الأهمية، نظرا لإسهاماتهم المؤثرة فى صياغة الفكر الإسلامى الحديث، وفى تجديد هذا الفكر والفقه وخاصة فى الملفات ذات البعد السياسى والاجتماعى المتعلقة بالمشروع الحضارى الإسلامى، ويأتى على رأس هؤلاء المفكرين المستشار طارق البشرى والدكتور سليم العوا والأستاذ فهمى هويدى والدكتور محمد عمارة، فلقد ساهم هؤلاء المفكرون وخاصة فى حقبة الثمانينيات والتسعينيات وحتى الآن فى صياغة ملامح المشروع الإسلامى الفكرى والسياسى الحديث ، والذى



تأثر به كما قلت وحاول أن يترجمه إلى مشروع سياسى مؤسسو حزب الوسط كما أثروا فى جزء كبير من جسم الحركة الإسلامية والأهم فى الجمهور المسلم العادى ، لقد أصل هؤلاء المفكرون لفكرة المواطنة فى الفكر السياسى الإسلامى الحديث لأول مرة فى كتب ودراسات ومقالات ومحاضرات .... إلخ، كما شرحوا فكرة الولاية التى كانت مقيدة فى الفقه التقليدى أنه يجب أن تكون للمسلم الذكر فقط ، وخاصة فى ولايات الحكم والقضاء وشرحوها باجتهاد جديد جعل الولاية يمكن أن تكون للمسلم والمسيحى للرجل والمرأة ؛ لأنها انفصلت عن الفرد وصارت للمؤسسة وتحولت إلى نصوص فى الدساتير والقوانين وأصبحت جماعية.... إلخ، ولقد هاجموا كل أشكال التطرف والغلو والتشدد فى الطرف المسلم جماعات وأفراد وقيادات ، وتصدوا لكل من طرح فكرًا متشددًا فى ملف الأقباط والمواطنة ، وفى المقابل تصدوا أيضًا لتجاوزات الكنيسة والبابا شنودة وخاصة فى تصرفاته التى تزيد الاحتقان الطائفى وتعمقه وتعمق عزله للأقباط وخاصة سياسيًّا، فكما كان هؤلاء المفكرون من أوائل من دعا للحوار والعمل المشترك مع أبناء الوطن الواحد الأقباط المسيحيين ، وكذلك أول من أنشأ الفريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى ، كانوا أيضًا فى



مقدمة الصفوف للتصدى للتجاوز من أى طرف فى هذا الملف سواء كان هذا الطرف سلطة حكومية أو جماعة إسلامية أو قيادة إسلامية أو قيادة كنسية ولذلك كان موقف هؤلاء المفكرين ودورهم بالغ الأهمية كما قلت فى هذا الملف .

هـ- موقف الجمهور المسلم :

تأثر موقف الجمهور المسلم العادى بكل العناصر المؤثرة السابق الإشارة إليها وغيرها كما تأثر الجمهور المسيحى ، فلقد تأثر الجمهور المسلم بالجماعات الإسلامية المتطرفة والمعتدلة وبالفكر الراديكالى المتشدد وبالفكر الوسطى المعتدل وبالمناخ العام الذى يغذى حالة الاحتقان الطائفى سواء من الطرف المسلم أو الطرف المسيحى ، وتأثر سلباً أيضاً بتصرفات قيادة الكنيسة الأرثوذكسية واستفزازاتها، كما كانت أيضاً ممارسات منظمات أقباط المهجر وأقصد بالتأثر فى هذه الحالة التأثر السلبى والشعور بالاحتقان الطائفى، وهو ما يضر بملف العلاقات الإسلامية المسيحية واستقرارها، ولذلك واجب على كل الأطراف من الدولة وأجهزتها والقوى الإسلامية والمسيحية والمفكرين والسياسيين أن يساهموا فى تغيير الشعور بالاحتقان نحو الشعور بالتواصل والود والمشاركة والتعاون والذى دام



طوال قرون وظهر أكثر فى مواجهة الأخطار الخارجية، كما لا نستطيع أن ننسى أن هناك ثقافة شعبية تزكى النظرة الدونية للمسيحى وتقلل من شأنه وتؤثر فى النظرة نحوه على أساس المساواة فى الحقوق والواجبات.

خامساً: موقف القوى السياسية الأخرى:

هناك تيارات سياسية أخرى غير المنتمية للمشروع السياسى الإسلامى سواء منها أحزاب تقليدية قديمة أو أحزاب جديدة تسعى للوجود والتأثير السياسى فى الواقع المصرى، لكن بالنسبة إلى الأحزاب القديمة بعضها تراجع دوره على كل صعيد ويمر بحالة ضعف وغير مؤثر فى هذا الملف كما هو غير مؤثر فى ملفات أخرى، ولكن يبقى حزبان من الأحزاب القديمة لهما علاقة بهذا الملف أحدهما حزب يمثل اليسار وهو حزب " التجمع الوطني" اليسارى الذى يسيطر عليه الآن الماركسيون ويرأسه الآن د. رفعت السعيد، وهو ماركسى متشدد، وله موقف متطرف من الملف الإسلامى بكل تكويناته، وحاول استغلال الموقف من الأقباط للمزايدة على السلطة، وعلى القوى الإسلامية لضرب التيار الإسلامى بكل فصائله، وفقد الاتزان فى موقفه فى هذا الملف نظراً لكثير من المصالح الذى



تربطه برموز قبطية متطرفة فى الخارج والداخل.

وأما الحزب الثانى التقليدى فهو حزب الوفد الجديد والذى يعتبر امتداداً تاريخيًّا لحزب الوفد القديم الذى كان مثالاً للوطنية المصرية والوحدة الوطنية فى مشاركة وتمثيل الأقباط فى الحياة السياسية المصرية، ومنذ عودة الوفد إلى الحياة السياسية فى نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات كان هذا الملف القبطى حاضراً بقوة فى وجود زعامة تاريخية هو فؤاد باشا سراج الدين وبعد وفاته تراجع الاهتمام بهذا الملف داخل الوفد كما تراجعت أدواره فى ملفات كثيرة.

وأما الأحزاب الجديدة مثل الكرامة تحت التأسيس وحزب الغد فكانوا مثل حزب الوسط أكثر اتساقاً مع الوحدة الوطنية المصرية فى مشاركة الأقباط بشكل قوى فى هاتين التجربتين وإن كان الغد تأثر فى مواجهته مع السلطة مؤخراً وتراجع هذا الدور للضغوط الحكومية التى تمارس عليه.

سادسًا: موقف الأطراف الخارجية وضغوطها:

لا شك أن الأطراف الخارجية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من دول أوربا لها دور ما فى الحديث عن ملف الأقباط، وأحيانًا يستغل هذا الملف فى الولايات المتحدة



الأمريكية من قبل جماعات يمينية متطرفة مثل الجماعات المسيحية المتصهينة فى الضغط على الكونجرس والإدارة الأمريكية للضغط على الحكومة المصرية لتوظيف هذا الملف فى تمرير ملفات أخرى أغلبها مرتبط بالصراع العربى الإسرائيلى، وفى الجانب الأوربى تتحرك بعض المنظمات بدافع معلومات مغلوطة ترد من أطراف قبطية متطرفة سواء بالمهجر أو من الداخل تصور الأوضاع على أنها اضطهاد منظم وبالتالى تهتم بإثارة هذا الملف على الأقل من ناحية حقوق الإنسان، وهو تناول غير دقيق كما أن هناك إشارات متعددة من كثير من المصادر لدور "إسرائيل" فى توظيف هذا الملف بالتعاون مع أطراف عدة لتوظيفه لخدمة أغراضها فى الصراع العربى الإسرائيلى وفى الضغط على السلطة فى مصر لنفس الأسباب.

٦- تحديد طبيعة المشكلة هل هى اضطهاد أم مشكلات؟:

أعتقد من خلال السرد التاريخى السابق وتحديد مواقف كل الأطراف فالصورة تتضح على أنه حقيقة لا يوجد أى نوع من الاضطهاد لا العرقى ولا الدينى الذى نعرفه بمعنى التعرض للقتل أو الإغتصاب أو المنع من العمل أو التعليم أو التوظف أو

التملك أو الاستثمار.... إلخ.

أى المشكلة الموجودة ليست اضطهاداً دينيًّا لكنه احتقان طائفى أساسه مشاكل سياسية.

وهذه المشكلات أيضاً تتعلق ببعض المسائل أغلبها من ناحية المشاركة السياسية فى المجالس التشريعية وفى بعض المواقع الوظيفية المتقدمة وإن كان هناك بعض مشكلات فى بناء الكنائس وترميمها، تم حل الكثير منها ، كما أن مشكلة بعض أراضى الأوقاف المسيحية التى استولت عليها الدولة قديماً قد عادت الآن للكنيسة ، فى حين أن الأوقاف الإسلامية مازالت تحت سيطرة الدولة، أقول : إن الجانب الأهم من المشكلة هو السياسى وهو مرتبط بطبيعة النظام الحاكم بشكل عام ، حيث إنه نظام شبه متسلط وليس ديموقراطى ، وبالتالى الموضوع يتعلق بالحل السياسى لكل الوضع فى مصر وليس حلاً لكل طائفة من الطوائف.

٧- الخلاصة والحلول المقترحة:

نخلص مما تقدم أن المشكلة القبطية تتلخص فى بعض المطالب السياسية ، وهذه المطالب لها طريقان للحل : إما حل طائفى أى أن كل طائفة تطالب بحقوقها فقط ، وهذا مما يمزق



الأوطان، أو حل وطني يجمع فيه كل أبناء الوطن على أجندة وطنية تحقق المساواة والمواطنة للجميع وتنتزع التغيير الديمقراطي السلمي للجميع وعندها ستحل أغلب المشاكل السياسية للمصريين جميعاً وليس فقط للأقباط، كما أن هذا المدخل الوطني سيساهم في حل باقي الأبعاد المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية والثقافية ومحاصرة التحريض المتبادل في دور العبادة سواء من مسلمين ضد مسيحيين أو العكس أي من مسيحين ضد مسلمين ، في مناخ من الود العميق الذي استمر قرونًا ، ونجح في مواجهة كل الأزمات بما فيها الاحتلال الأجنبي وفشلت كل محاولات الفتنة والفرقة ، وبالتالي سيكون التحول الديمقراطي السلمي هو المدخل الأساسي والرئيسي لحل مشاكل الاحتقان الطائفي التي أساسها سياسي بامتياز.



مؤتمرات أقباط المهجر

مؤتمر أقباط المهجر (١) *

عُقد فى الأيام الماضية فى الفترة من ١٦ حتى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥ م مؤتمر لبعض منظمات من أقباط المهجر فى العاصمة الأمريكية واشنطن ، وعقد هذا المؤتمر فى مبنى الكونجرس له دلالة لا تخفى على أحد ، فهناك عواصم عالمية كثيرة يمكن أن يُعقد فيها هذا المؤتمر ، وهناك أماكن كثيرة داخل واشنطن (الفنادق والقاعات العامة) وغيرها كان يمكن فيها عقد هذا المؤتمر فلماذا واشنطن ولماذا مبنى الكونجرس ؟! أعتقد أنها تحمل فكرة الاستقواء بالإدارة الأمريكية ليس فقط فى مواجهة الحكومة المصرية (وهو أمر مستهجن أيضًا) بل وفى مواجهة الأغلبية الكاسحة من المجتمع المصرى، وبالرغم من أن عنوان المؤتمر تغير أكثر من مرة بناء على نصيحة بعض زملائنا من الأقباط المصريين كما علمت حيث أصبح عنوانه " غياب الديمقراطية وحرية الأديان واضطهاد الأقليات فى مصر وبلاد الشرق الأوسط ، " وقيل أيضًا بناءً على نصيحة من أطراف فى

---

* نُشرت هذه المقالة فى جريدة "المصريون" الإلكترونية بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٥

الإدارة الأمريكية ، أقول : بالرغم من تعديل العنوان قليلا إلا أن المحتوى المطروح داخل المؤتمر سواء من أوراق معدة أو تصريحات المنظمين والممولين أو كلمات بعض المشاركين أو التوصيات المعدة مسبقا قبل عقد المؤتمر غلب على كل هذا الروح الطائفية المستفزة ، فكثير من العقلاء من المسلمين والمسيحيين المصريين يعترفون بوجود نوع من المشاكل يواجه الأقباط المسيحيين، ولكن بتحليل كثير من هذه المشاكل وخاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية لا علاقة له بالإسلام أو المسلمين أو المتدينين بكافة أشكالهم (بعكس ما قالته إحدى المشاركات القبطيات وهى تدعى نادية غالى من منظمة الأقباط فى أستراليا مما دفع الدكتور أحمد صبحى منصور - وهو مقيم حاليًّا فى أمريكا بعد فصله من جامعة الأزهر بسبب آرائه فى السنة النبوية الشريفة - إلى الرد عليها لأن هجومها كان على الإسلام وهدد بالعودة إلى مصر إذا شعر أن هناك خطة للهجوم على الإسلام كما ورد فى خبر جريدة " المصرى اليوم " السبت ١٩ نوفمبر ٢٠٠٥م صـ٣) أعود وأذكر أن سبب المشاكل السياسية للأقباط المسيحيين هو غياب الحريات السياسية والديمقراطية وسيطرة الاستبداد والفساد على مقاليد الأمور وليس التدين وقد يكون جزء منها بسبب التعصب ،



لذلك فمدخل معالجة المشكلات كلها سواء منها السياسية أو القانونية أو الدينية هو المدخل الديمقراطى الوطنى للتغيير وهو ما تعمل عليه أغلب قوى التغيير الوطنية ومنها حركة "كفاية" التى يشارك فيها الجميع على أساس المواطنة وليس أدل على ذلك من أن منسقها العام الصديق الأستاذ / جورج إسحق * وكذلك عدد من قيادات الحركة هم من الأقباط المسيحيين الوطنيين الغيورين على هذا الوطن والحريصين على حريته واستقلاله وتطوره ، وهم جميعا مع إخوانهم المسلمين تصدوا طوال الفترة الماضية لكافة أشكال التدخل الأجنبى ليس فقط فى شئون مصر ولكن فى شئون المنطقة سواء فى فلسطين أو العراق أو سوريا ... إلخ ، ولذلك المدخل الحقيقى لحل مشاكل أبناء الوطن هو المدخل للتغير الديمقراطى السلمى و إطلاق الحريات ومواجهة الاستبداد والفساد على أرضية وطنية ليس المقصود منها عقد المؤتمر على أرض الوطن بل المقصود منها مداخل الحل وطنية وليست طائفية ، لقد حكى لى بعض من أصدقائنا الكتاب والصحفيين المسلمين غير المنتمين لأى تيار إسلامى ، بل يُعرفون بأنهم علمانيون بأن ما يكتبه بعض

* الأستاذ / جورج اسحق أصبح الآن منسقاً مساعداً والمنسق العام هو أ . د / عبد الوهاب المسيرى.



منظمى هذا المؤتمر أمثال مايكل منير ومجدى خليل وعدلى أبادير هو الجنون بعينه والطائفية الوقحة والعنصرية البغيضة قلت لهم الحمد لله لأنى لم أقرأ لهؤلاء حتى لا يتأثر قلبى بكلامهم وأظل ونظل جميعا على اتزان مواقفنا والتمسك بالعدل والإنصاف فى هذا الملف الحساس...



مؤتمر أقباط المهجر (٢) *

تحدثنا في المرة السابقة عن المؤتمر الذى عُقد فى العاصمة الأمريكية واشنطن في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نوفمبر ونظمته بعض منظمات أقباط المهجر، وقد ذكرت أنه عُقد في مبنى الكونجرس وما يثير ذلك من التباس عن الغرض من عقده في الكونجرس ، والحقيقة أنى شاهدت برنامجًا ممتازًا للإعلامى المميز حافظ الميرازى مقدم برنامج " من واشنطن " في قناة " الجزيرة " الفضائية ، والذى كشف فيه حقائق مهمة عن ظروف عقد هذا المؤتمر، وأنه عُقد بفندق قريب من الكونجرس وليس في الكونجرس كما أشاع المنظمون ، وأن الكلمة التى قيل إنها ألقيت في المؤتمر ، والتى قيل إنها أُرسلت من البيت الأبيض ثبت أنها لم ترسل إلى المؤتمر ، ولكن لمنظمة مسيحية أمريكية، مما أثار استغرابى لماذا هذا الكم من التدليس في هذه النقاط ؟ وبالطبع ذكرت هذه المعلومات في مواجهة المنظم الرئيسى للمؤتمر مايكل منير وتلعثم ولم يرد ، وواجهه كذلك بفقرات تحريضية ضد وطنه الأصلى مصر، لكنه ادعى أنها غير موجودة فواجهه بأنها موجودة على موقعه في شبكة المعلومات

---

* نُشرت هذه المقالة في جريدة "المصريون" الإلكترونية اليومية بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٧



الدولية (Internet)، كما ختم الإعلامى المميز حافظ الميرازى بمواجهته بمقال نُشر بالاشتراك مع شخص إسرائيلى فى واشنطن تايمز وكيف أن هذا الأمر تكرر للمرة الثانية مع نفس الشخص، مما يدل على التداخل بين هذا الشخص والأجندة الإسرائيلية فى هذا الموضوع ، وبالطبع شارك صديقنا الأستاذ / جورج إسحق من القاهرة فى هذا البرنامج ، وأكد على الموقف الوطنى له وللعديد من الوطنيين الأقباط اللذين يعيشون على أرض مصر ، ويعملون مع إخوانهم المسلمين على أرضية وطنية وليست طائفية من أجل تطوير الوطن للأفضل فى التحول الديمقراطى وتطبيق القانون والمواطنة ، والحقيقية أن موقف أمثال مايكل منير ذكرنى بوقائع حدثت أثناء زيارتى للولايات المتحدة الأمريكية فى صيف عام ٢٠٠٤م ، وكنت مع صديقنا الأستاذ الدكتور عماد رمزى رئيس قسم الجيولوجيا السابق فى جامعة أسيوط ، حيث واجهنا نماذج من هؤلاء النفر الذين ذهبوا للإقامة فى الولايات المتحدة وادعوا كذبا الاضطهاد ليحصلوا على اللجوء والجنسية وقد حصلوا بالفعل على ذلك، ولكنهم استمرءوا ادعاء الاضطهاد حتى يظل مبرر وجودهم وحصولهم على الجنسية أو اللجوء صحيحا ، والحقيقية أن د. عماد رمزى كان قويا فى مواجهة أمثال هؤلاء وذكر هذا

المعنى الذى قلته بادعائهم الاضطهاد وليحصلوا على اللجوء والجنسية ، ثم استمروا فى هذا الزعم حتى لا يثبت كذبهم وقال أنا أفهم أن يحاول الشخص تحسين أحواله الاقتصادية بالهجرة لكن ليس على حساب وطنه بادعاءات كاذبة وقال : (والحديث مازال للدكتور / عماد رمزى) : إن ابنى أراد الهجرة إلى كندا لأسباب اقتصادية تحسينية ، بالرغم من أنه كان يعمل عملا ممتازاً فى مصر فذهب إلى كندا وحصل على الهجرة والإقامة دون ادعاء بالاضطهاد ، وقال: لو أن هناك اضطهاداً ، ما أصبحت أنا رئيس قسم الجيولوجيا فى كلية العلوم بجامعة أسيوط.

أقول : أن بعضاً من هؤلاء المهاجرين بنى كيانه هناك على كذبة الاضطهاد فلم يستطع أن يتخلص منها، وبعضهم خرج لأسباب جنائية وأراد أن يحولها إلى بطولة سياسية، وآخرين يدفعون من عناصر هنا بالداخل لأغراض سياسية ليست مستقيمة، فتجمع هؤلاء ليخرجوا لنا وقائع مثل وقائع مؤتمر واشنطن المشار إليه ، والذى لن يغير فى الواقع كثيرا بالرغم من تحسين كثير من المطالب وتعديلها حتى لا تكون طائفية ، باستثناء موضوع " الكوتة " أى جعل نسبة من الأماكن فى المجالس المنتخبة للأقباط ، وهو موضوع مهم وحساس وسوف نتناوله فى المرة القادمة بإذن الله.



مؤتمر أقباط المهجر (٣) *

تحدثنا فى المقالتين السابقتين تحت نفس العنوان عن المؤتمر الذى عُقد فى العاصمة الأمريكية واشنطن فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م ، ونظمته بعض منظمات المهجر، وذكرنا فيه الخلفيات الطائفية لهذه المنظمات وما تنشره من آراء ومقالات تحريضية ومستفزة بشكل لم يسبق له مثيل ولعلى أعود مرة أخرى إلى : لماذا هذا التطور فى التصعيد الآن ودوافعه الحقيقية ؟ وانتهيت فى المقال الماضى بوعد الحديث عن قضية " الكوتة " التى يطالب به قادة هذه المنظمات وآخرين غيرهم الآن بالنسبة إلى تمثيل المسيحيين المصريين فى المجالس المنتخبة والمواقع التنفيذية ، كما هو معروف " الكوتة " معناها عمل " حصة " من المقاعد بنسبة معينة لطائفة معينة فى الأماكن المنتخبة فيجب أن ينتخب عددا من المقاعد وفق هذه الكوته كحد أدنى ، وهذه القضية طُرحت فى أول ما طُرحت فى أوائل القرن الماضى (القرن العشرين) ، ورفض المصريون جميعًا الفكرة المسيحيون قبل المسلمين ؛ لأنها فكرة تمييزية تُخل بفكرة المواطنة الكاملة ، والتى تفتح الباب لأى مصرى مسيحى أو مسلم للوصول إلى أى موقع بغير حد وبغير

---

* نُشرت هذه المقالة بجريدة "المصريون" الإلكترونية اليومية بتاريخ ٤ / ١٢ / ٢٠٠٥



نسبة ، وطوال هذه الفترة أى منذ دستور سنة ١٩٢٣م ، الذى رفض المصريون كلهم كما قلت (مسيحيون ومسلمون) وضع نسبة من المقاعد البرلمانية للمسيحيين الأقباط.

أقول: طوال هذه الفترة منذ عام ١٩٢٣م حتى ١٩٥٢م ، أى ما يعرف بالفترة الليبرالية كانت نسبة وجود إخواننا الأقباط المسيحيين أكبر من نسبتهم فى المجتمع بالمواقع النيابية والسياسية المختلفة ، وكانت رموزهم الوطنية تنجح بأغلبية كاسحة فى مناطقهم التى يقطنها أغلبية مسلمة تختارهم وفق معيار الكفاءة والأهلية السياسية وليس الدين ، ولكن مع تحول النظام السياسى المصرى من الليبرالية الناقصة التى كانت قبل عام ١٩٥٢م ، إلى نظم استبدادية تضيق على حريات المصريين جميعًا ، تغيرت هذه الأوضاع وقلت نسبة وجود الأقباط المسيحيين فى المواقع العامة وخاصة المنتخبة كما غاب فى معظم الأحيان التمثيل الصحيح لكل مكونات المجتمع ، وبالتالى حينما تنبهت كل القوى السياسية والفكرية والثقافية لخطورة هذه الأوضاع بدأت جهود كبيرة للسعى للتغيير الديمقراطى لتمثيل المصريين جميعًا تمثيلاً صحيحًا ، وحينما كانت تطل المشاكل الطائفية طوال الثلاثين عامًا الماضية كان مدخل كل العقلاء من رموز هذا الوطن أن مناقشة هذه المشاكل لابد أن يكون من خلال أرضية وطنية وليست



طائفية، أى أن المطالب يجب أن تكون مطالب وطنية بالتغيير الديمقراطي والمساواة بين جميع المصريين على أساس المواطنة وتطبيق القانون على الجميع ، وليس المطالبة بحل مشكلة جزء من الشعب المصرى هم أهلنا الأقباط المسيحيون ولكن المطالبة بحل مشاكل كل الشعب المصرى ، فإذا علا صوت يطالب بحرية بناء الكنائس رد الوطنيون جميعا بأن يجب أن تطالب بحرية بناء دور العبادة جميعًا ، وخاصة أنه فى الفترة الأخيرة وُضعت قيود على بناء المساجد أيضًا، تقترب من القيود التى وُضعت على بناء الكنائس ، وإن كانت القيود المفروضة على ترميم الكنائس ليست موجودة فيما يخص المساجد ، لكن الأفضل هو المدخل الوطنى لحل هذه المشكلة كما ذكرت.

وإذا ذُكر - كمدخل طائفى - عدم تمثيل الأقباط المسيحيين بعدد مناسب فى الانتخابات البرلمانية وغيرها رد الوطنيون بأن المدخل الديمقراطي بمعنى حرية تكوين الأحزاب وحرية الانتخابات ... إلخ ستؤدى حتما إلى تمثيل صحيح لكل مكونات المجتمع المصرى بما فيهم إخواننا الأقباط المسيحيون، وبالتالى فإن فكرة النسبة المئوية أو " الكوتة " لها أبعاد كثيرة وليست فى صالح أحد، وخصوصا إخواننا المسيحيين ، وبالتالى ضررها أكثر من نفعها.

* * *



[illegible]

[illegible]

الباب الثاني

الشريعة الإسلامية
والدولة الدينية والعلمانية

الدولة الدينية والدولة المدنية *

تمهيد

ثار فى الآونة الأخيرة لغط كثير حول مفهوم الدولة الدينية فى مقابل مفهومين آخرين : أحدهما هو الدولة العلمانية . والآخر هو الدولة المدنية ، ويُستعمل التعبيران الأخيران أحيانًا للتعبير عن شيء واحد وأحيانًا للتعبير عن شيئين مختلفين طبعا أقصد (العلمانية - المدنية)

والحقيقة أن هذا الجدل ليس جديدا فى منطقتنا العربية ولكنه أحيانا يطفو على السطح ، وأحيانًا يخبو ، فهذا مرتبط بصعود المشروع السياسى الإسلامى وهبوطه ، أو اصطدامه مع أطراف فى السلطة أو خارجها ، أو كما حدث فى مصر فى الفترة الأخيرة من ارتفاع تمثيل التيار الإسلامى فى انتخابات مجلس الشعب المصرى حيث تجدد الجدل من جديد .

تحرير المسألة :

ولا بد للنظر فى هذا الموضوع من استخدام تعبير (تحرير المسألة) وهو التعبير التراثى لمعرفة حدود الموضوع ، وأين الإشكالية فيه ، ولنبدأ بتعبير :

---

* نُشرت هذه الدراسة فى مجلة الهلال العدد الصادر بتاريخ أول يناير ٢٠٠٦م

الدولة الدينية :

فهذا التعبير لم تألفه ثقافتنا العربية الإسلامية طوال تاريخها منذ ما يقرب من ١٤ قرنًا من الزمان ، أى منذ ظهور الإسلام ، لأن الدولة التى قامت منذ ذلك التاريخ ـ الدولة الإسلامية ـ لم تكن دولة دينية بهذا المفهوم الوافد من الغرب ، بالرغم من وجود حكم وراثى بعد الخلافة الراشدة توارث الحكم فيه عائلات ، وهو أمر مخالف للروح الإسلامية والنصوص النبوية التى حذرت من الحكم العضوض (أى الوراثى) ، أعود فأقول : إن الدولة الدينية لم تكن موجودة فى النماذج التى حكمت فى العهود الأولى لظهور الدولة الإسلامية القديمة .

وهذا التعبير ظهر فى أوربا فى العصور الوسطى وعصور التخلف ، فى حين كانت هذه العصور فترات تألق للحضارة العربية الإسلامية ، وحكم أوربا فى ذلك الوقت رجال الكنيسة ومارسوا ممارسات غريبة وعدوانية وتسلطية طاردت العلم والعلماء والمفكرين ، وسيطرت على السلطة والثروة وأدت إلى ثورة ضد هذا النموذج من الحكم ، حكم رجال الدين (أو الأكليروس) ونتيجة لهذا تم فصل الكنيسة عن الدولة (طبعا



لم يتم فصل الدين عن الدولة) ، وهذا هو النموذج الواضح للدولة الدينية ، كما أن دولة " إسرائيل " هى النموذج الثانى للدولة الدينية ، حيث إن الدولة أسست كمكان لتجميع اليهود من كل جنس ولون وعرق ، فالدولة تنشأ لتجمع بشرى فى مكان واحد غالبا ما يكون أبناؤها من عرق واحد أو عرق غالب ، لكن نموذج دولة " إسرائيل " يجمع بين اليهود من أوربا الشرقية وهم من أعراق مختلفة وأوربا الغربية ، وهم أعراق أخرى ومن أمريكا ، وهؤلاء جميعا يُعرفون بيهود " الأشكناز " أى الغربيين ، كما تجمع اليهود من الدول العربية ومن أثيوبيا وغيرها ، وهم ما يعرفون " بالسفارديم " ، فأساس البناء لهذه الدولة هو الانتماء الدينى ، فلذلك الدولة الدينية هى الدولة التى يحكمها رجال الدين (بالمفهوم الكنسى) والدولة التى تنشأ لتجميع أبناء الدين الواحد من كل عرق وجنس ومكان .

الدولة العلمانية :

وحتى تعريف العلمانية والدولة العلمانية ليس عليه اتفاق، فهناك تعريفات كثيرة سواء من الناحية النظرية أو من حيث الواقع العملى ، والعلمانيون هم الرجال المدنيون فى



التعريف الكنسى فى مقابل رجال الأكليروس (أى رجال الدين من القساوسة والرهبان ... إلخ) فلهذا عُرفت الدولة العلمانية على أنها النموذج المقابل للدولة الدينية بالمفهوم الكنسى الذى ساد فى العصور الوسطى ، واستعمل البعض كلمة العلمانية على أنها فصل الدين عن الدولة أو فصل الكنيسة عن الدولة ، وغالى البعض فى تعريف العلمانية على أنها النموذج المضاد للدين والتدين ، كما عرفها البعض على أنها الموقف المحايد من الدين وجرت تطبيقات مختلفة للدولة العلمانية فى الغرب المسيحى ، فلا يمكن أن نقول أن الدولة العلمانية فى فرنسا مثلها مثل الدولة العلمانية فى ألمانيا ، ولا كذلك مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية ، وهكذا فكل هذه الدول تسمى علمانية ، ومع هذا تعدد نموذج الدول ، واختلف من مكان إلى آخر ، والجدل حول كلمة علمانية أو الدولة العلمانية لم يحسم إلى تعريف واحد ومحدد ، وظل النموذج المطبق لهذا العنوان هو نموذج غربى بامتياز ، والدول العربية والإسلامية التى حاولت أن تطبق هذا النموذج كانت أشبه بالمسخ ؛ لأنها بالرغم من المحاولات الدؤوبة لجعلها علمانية وفق النموذج الغربى - كتركيا مثلا - اصطدمت دائما مع القيم الإسلامية المتجذرة فى الشعب ،



لذلك أعود فأقول : إن النموذج العلمانى كان غربيًّا بامتياز ومناسبًا لبيئته وحضارته ، أما فى العالم العربى والإسلامى فالأمر مختلف .

الدولة المدنية :

نظرًا للظروف المختلفة فى العالم العربى كما سبق أن ذكرنا فالنموذج الأنسب فى التعبير عن الدولة غير الدينية هو " الدولة المدنية " ، فهى الدولة التى يحكم فيها أهل الاختصاص فى الحكم والإدارة والسياسية والاقتصاد ... إلخ . وليس علماء الدين بالتعبير الإسلامى أو " رجال الدين " بالتعبير المسيحى ، وكذلك هى الدولة القائمة على قاطنيها الأصليين ، وهم غالبا ما يجمعهم تكوين لغوى ونفسى وثقافى واحد ، أو عرق غالب وإن تعددت دياناتهم ومذاهبهم ، أما نموذج الدولة الدينية التى تقوم على أساس " ثيوقراطى " فهى نموذج غير معروف فى العالم العربى والإسلامى والدولة الوحيدة القريبة من هذا النوع فى العالم الإسلامى هى " إيران " حيث علماء الدين يتحكمون أو الملالى ، وحيث السلطة المهيمنة للمرشد الأعلى أو ما يسمى بـ " ولاية الفقيه " وهو نموذج يثير بين المسلمين اختلافا أكثر مما يثير اتفاقا ، وهو - كما قلنا - نموذج

غير مسبوق فى التاريخ الإسلامى منذ ظهور الإسلام حتى يوم الناس هذا .

وبالتالى حينما نريد أن نعبر عن دولة يحكمها رجال مدنيون متخصصون فى الحكم والإدارة والسياسية وليس فقهاء أو مشايخ أو قساوسة ... إلخ ، فالأنسب هو استعمال دولة مدنية وليس دولة علمانية ، لأنه كما ذكرنا التعبير الثانى وافد وغريب على الثقافة العربية الإسلامية ، وهو تعبير سيئ السمعة ، ودائما ما أقول : إننا نريد أن نتجاوز التسميات إلى المضامين أى أن المضمون للفكرة هى قيام الدولة على أساس مدنى وعلى دستور بشرى أيًّا كان مصدره ، وعلى احترام القانون وعلى المساواة وحرية الاعتقاد ... إلخ ، فهذا المضمون إذ وُجد فى دولة ما فهذا هو المطلوب ومحل قبول وبالتالى نسميها الدولة المدنية سواء كانت هذه الدولة المدنية قديمة كما كان فى غابر الزمان ، أو الدولة المدنية الحديثة المعروفة فى زماننا هذا .

رؤية حزب الوسط للدولة المدنية :

لقد اختمرت فى ذهن مؤسسى حزب الوسط بعد طول عناء وعميق فكر أن ما دار فى أدبيات الحركات الإسلامية



المختلفة من فكرة ضرورة قيام " الدولة الإسلامية " أو حتى " الخلافة الإسلامية " هو تفكير أقرب إلى المراهقة الفكرية منه إلى النضج الفكرى ، لأنه لا يوجد فى مبادئ الإسلام الواردة فى القرآن الكريم أو السنة النبوية الصحيحة أى تحديد أو تفصيل لشكل نظام الحكم أو شكل الدولة الواجب تبنى نموذجها ، ولكن الوارد هى القيم الحاكمة لهذه الدولة من العدل والشورى والمساواة . . .إلخ ، وعليه فالخلافة ليست نظامًا ورد نصه فى أحكام الإسلام الثابتة بقدر كونها تسمية لمنصب رئيس الدولة فى ذلك الحين بل تم استخدام تعبير الخليفة وأمير المؤمنين للتعبير عن هذا الموقع وبالتالى الدولة الإسلامية كان لها شكل قديم وأصبح لها الآن شكل حديث ، فحينما نتحدث عن النموذج القديم للدولة الإسلامية نقول " الدولة الإسلامية القديمة " وحينما نتحدث عن واقع الدولة الإسلامية الآن نقول " الدولة الإسلامية الحديثة " ، فلا يوجد فى ذهن مؤسسى الوسط شكل مختلف عن الشكل القائم الآن، وإن كان هناك إضافة فستكون فى القيم المطلوب تفعيلها فى الدولة الإسلامية الحديثة .

وعليه فنحن (فى حزب الوسط) لا نقبل نموذج الدولة الدينية كما عرَّفناها فى أول هذا المقال ، من حيث حكم



علماء الدين أو رجال الدين أو قيام دولة على أساس دينى محض فى عضوية هذه الدولة، ولكن نقبل وننادى وندعم الدولة المدنية الحديثة القائمة على سلطة الشعب فى التشريع ، وكما ورد بالنص فى برنامج حزب الوسط الجديد فى المحور السياسى " الشعب مصدر جميع السلطات التى يجب الفصل بينها واستقلال كل منها عن الأخرى فى إطار من التوازن العام ، وهذا المبدأ يتضمن حق الشعب فى أن يشرع لنفسه وبنفسه القوانين التى تتفق ومصالحه " (٨)

وكذلك يؤمن المؤسسون بتوزيع السلطات بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما يؤمنون بأساس المساواة التامة فى الحقوق والواجبات بكافة أشكالها ، ومنها السياسية بين الرجل والمرأة والمسلم وغير المسلم على أساس المواطنة الكاملة ، ويؤمنون بالتعددية الفكرية والدينية والسياسية والثقافية، ويؤمنون بتداول السلطة واحترام رأى الناخبين ، والالتزام بالقانون وكونه حكمًا بين كل الأطراف والإقرار بكافة الحقوق من حقوق الإنسان وكل الحريات .. .إلخ، فهذه أهم ملامح الدولة المدنية الحديثة التى نقبل بها

---

(٨) كتاب أوراق حزب الوسط الجديد تقديم د/ عبد الوهاب المسيرى صـ ٢١ .



ونرفض كل أشكال الدولة الدينيــة التى تقـوم على فـكرة أن هناك حـكمًـا باسـم الله ، وأن هنـاك من يمثل إرادة الله ويعـبـر عنها مـهـما كـان هـذا الشـخص أو الجـهـة أو الجـماعـة أو الحـزب فكل هذا غير مقبول .



الحزب الدينى ...
والمرجعية الإسلامية *

تناول بعض الكتَّاب فى الفترة الأخيرة فكرة المرجعية الإسلامية بشيء من الشك والتشكيك وخاصة فى مشروع حزب الوسط، الذى أتشرف بأن أكون وكيلاً لمؤسسيه، ولقد كان لهذا الحزب شرف صك تعبير "حزب مدنى ذو مرجعية إسلامية" منذ أكثر من عشر سنوات، ولقد استهجن كثير من أطراف التيار الإسلامى فى ذلك الوقت هذا التعبير وإن كان حدث تغير مع الوقت فى قبول متزايد داخل هذا التيار لهذا التعبير، لكن ظل فى قطاع من النخبة العلمانية والليبرالية الشك والتشكيك فى هذا التعبير بالرغم من قلة عددهم داخل هذا القطاع.

المرجعية الدينية والمرجعية الإسلامية

بداية هناك فارق مهم فى تعبير المرجعية الإسلامية والمرجعية الدينية، وبالرغم من هذا فإن تعمد الخلط بين التعبيرين من داخل هذه المجموعة، ينم عن تعمد إقصاء

---

* نُشرت هذه المقالة فى جريدة "المصرى اليوم" اليومية بتاريخ ١٦ / ١١ / ٢٠٠٦



أصحاب المرجعية الإسلامية وهو ما يتعارض مع المبادئ الليبرالية ذاتها التى تؤمن بحق الجميع فى التواجد و العمل السياسى طالما احترموا قواعد اللعبة الديمقراطية ، المهم أن المرجعية الدينية فى مفهومهم تعنى فكرة الحزب الدينى والحزب الدينى دائمًا ما أعرفه بأنه الحزب الذى يقوم إما على عضوية دين واحد كأن يكون الحزب للمسلمين فقط أو للمسيحيين فقط أو لليهود فقط أو للهندوس فقط ..... إلخ ، فهو بهذا التعريف حزب دينى ، أو أن يقوم على فكرة حكم رجال الدين وتكريس سيطرة الكهنوت ، كما حدث فى أوربا فى العصور الوسطى من سيطرة الكنيسة على الدولة والتحكم فيها وفق حكم ثيوقراطى كهنوتى كنسى، أو الفكرة الإسلامية كأن يكون شيخ الأزهر مثلاً هو رئيس الدولة والمفتى هو رئيس الوزراء وهكذا فهذه النماذج للتصور فى فكر أى حزب يجعله حزبًا دينيًّا.

أما فى الفكر الإسلامى الحديث الذى عبر عنه حزب الوسط فى مشروعه السياسى ، فهو حزب مدنى بمعنى أن نظريته السياسية هى نظرية مدنية قائمة على الفكرة الحديثة للدولة ونمطها السياسى، كذلك العضوية فيه على أساس المواطنة وليس الدين وهو ما طبقه بالفعل حزب الوسط فى



محاولاته الثلاث بوجود زملاء مؤسسين من الأقباط المسيحيين، وهو يعود للمرجعية الإسلامية التى ميزت الحضارة العربية الإسلامية طوال أكثر من ١٤ قرنًا من الزمان من أنها حضارة إنسانية بكل ما فيها

وقد شارك فيها وفى صناعتها كحضارة أبناء المنطقة العربية من مسلمين ومسيحيين وديانات أخرى كشركاء فى هذه الحضارة وبالتالى الإسلام ـ كما هو معروف ـ هو دين بمعنى الاعتقاد وحضارة بمعنى التشريع والثقافة والعمارة والفن ..... إلخ ، فالذى يجمع بين المصريين خصوصاً والعرب عمومًا هو الحضارة العربية الإسلامية ، بالرغم من وجود ديانات أخرى عاشت فى وسط أغلبية مسلمة ، وبالتالى هذه المرجعية تجمع من خلال منظور الحضارة بين المسلم وغير المسلم كما أن الحزب قدم اجتهاداً سياسيًّا متطوراً من خلال هذه المرجعية يطمئن الجميع من ناحية الحقوق والواجبات والمساواة بين الجميع سواء كان مسلماً أو غير مسلم رجالاً أو نساء ، مهما اختلف الجنس والعرق والدين والمذهب ؛ وذلك لأن النظام السياسى الإسلامى ليس نظامًا جامداً ، ولكنه مرن فهو ينظم فقط القيم التى يجب أن تحكم هذا النظام ولم يحدد شكلاً



محدداً له وكل من قال بشكل محدد ثابت نعتبره اجتهاداً خاصًّا به وخاطئًا في وجهة نظرنا ، لذلك قبلنا بالدولة المدنية الحديثة وبكل مكوناتها من برلمان أو أكثر وسلطات ثلاث : تشريعية وقضائية وتنفيذية ، وأن الناس والشعب مصدر هذه السلطات ، وهم الذين يختارون حكامهم بالشكل الذى يرونه مناسبًا . كذلك استغرب موقف الرافضين لفكرة المرجعية الإسلامية للأحزاب المدنية فى العالم العربى ولم يستغربوا فكرة الأحزاب المسيحية فى أوربا الغربية، ولم يقولوا عنها إنها أحزاب دينية أليس هذا تناقضًا يثير التساؤل؟ . وإذا أثار البعض تخوفًا من فكرة الشريعة الإسلامية فإن حزب الوسط عبر عنها فى برنامجه تعبيرًا دقيقًا حين قال فى التمهيد للبرنامج "ومهمة المؤسسين حين يسعون إلى جعل الشريعة متفاعلة مع جوانب الحياة جميعًا، هى تخير الاجتهادات التى لا تصيب حركة المجتمع بالشلل، بل تدفعه للأمام ، ولا تعرقل خطوات تطوره، بل تسهم فى زيادة سرعتها ، ولا تعوقه عن التقدم المنشود، بل تقربه من هذا التقدم يوما بعد يوم ، وهم يعتقدون أن ما يقدمونه فى ذلك اجتهادات بشرية تستضىء بمقاصد الشريعة العامة وكلياتها الأساسية ، ولكنها تظل اجتهادات تحتمل الصواب والخطأ، وقابلة للأخذ والرد ،



والمراجعة ، كما أنها قابلة لإعادة النظر والتغيير من زمان لزمان ومن مكان لمكان" (٩) .

الفرق بين المسلمين والإسلاميين

كذلك من المزاعم التى يطلقها بعض من يحملون فكراً إقصائيًّا للتيار الإسلامى وللفكرة السياسية الإسلامية بشكل عام خلطهم بين المسلمين والإسلاميين أصحاب المشروع السياسى الإسلامى الذى تعبر عنه جماعات وأحزاب وحركات، ذلك أنه من المعلوم يقيناً أن الأغلبية الكاسحة من الشعب المصرى مسلمون متدينون وكذلك مسيحيون متدينون ، أما من يتبنى مشروعًا سياسيًّا إسلاميًّا فهم الإسلاميون ، وهم شريحة من الشعب وليسوا كل الشعب ، ولن يُقبل أن يحتكروا الحديث باسم الإسلام ، لكن من حقهم أن يطرحوا مشروعًا سياسيًّا يستلهمون منه قيم الإسلام كمرجعية عامة لهم ولا يعتبروا من استلهم مرجعية أخرى سواء كان اشتراكيًّا أو ليبراليًا أو قوميًّا غير مسلم ، بل قد يكون فيهم مسلمون متدينون أكثر من المسلمين المنتمين لمشروعات سياسية إسلامية ، لكن فى المقابل تزعجنى جداً

---

(٩) كتاب أوراق حزب الوسط الجديد تقديم د / عبد الوهاب المسيرى صـ ٢٠ .



هذه الحساسية المفرطة من البعض التى تصل إلى حد الإرتكاريا نحو أى مرجعية إسلامية من أى نوع، وهو سلوك إقصائى مرضى يستحق الشفقة والعلاج أكثر ما يستحق المناقشة، لأنه لو وقف عند حد التساؤل المشروع عن المبادئ الأساسية لأى مشروع من حيث حق المواطنة والمساواة واحترام قواعد الديمقراطية والتعددية .. إلخ لكان الأمر مفهوماً ، أما الإصرار على رفض أى فكرة سياسية إسلامية فهو الأمر غير المفهوم وغير المبرر.

بين التدين والتطرف *

منذ عقود مضت وهناك نزاع بين تيارين رئيسيين من الناحية الفكرية فى العالم العربى بشكل عام وفى مصر بوجه خاص ، وهما تيار التدين والتيار العلمانى ، وداخل التيارين تطرف واعتدال ، لكن تيار التدين ينسجم من القواعد الجماهيرية المتدينة ويقف معها على الأرضية نفسها ، فى حين أن تيار العلمانية الذى يُستفز من التدين يتصادم مع الأرضية التى تقف عليها أغلب جماهير هذه المنطقة ، وهى كما قلت أرضية التدين ، لكن هذا التدين فى غالبه التدين المعتدل وينسحب التطرف هنا وهناك على هوامش المجتمعات العربية ، ومنها مصر كما ذكرت فالمتطرفون من المتدينين هم هامش وكذلك المتطرفون من العلمانيين هم هامش بالنسبة إلى القواعد الجماهيرية ، ولكن أغلب هؤلاء من النخبة التى تؤثر فى صياغة العقول من خلال مواقع مؤثرة ، منها ما هو فى الإعلام ، ومنها ما هو فى التدريس ومنها ما هو مراكز بحثية ، فكمية الشوشرة والالتباس التى يحدثونها أكبر من حجمهم فى المجتمع لهذا السبب ، وكثيرا ما أقول لعدد منهم : إن مشكلتكم أنكم تسبحون ضد التيار أى تيار التدين فى

---

* نُشرت هذه المقالة فى جريدة "المصريون" الإلكترونية اليومية بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٥



المجتمع المصرى ، والمجتمعات العربية والمسلمة - ولو كنتم (والحديث ما زال مع هؤلاء العلمانيين) تحاربون التطرف لكنا معكم لكنكم للأسف تحاربون التدين - فنحن وأغلب الشعب سيكون بالتأكيد ضدكم ولن تنجحوا ، وآخر هذه المشاهد ندوة شاركت فيها مع عدد من هؤلاء القوم نظمتها هيئة مصرية فى إحدى المدن الساحلية ، وكانت عن مشكلة العنف وكيفية مواجهتها وقدمت فيها ورقة حول هذا الموضوع ، حاولت أن أكون فيها موضوعيًّا فى رصد الظاهرة وأسبابها وكيفية علاجها وما أن انتهيت من إلقاء الورقة حتى بدأت التعليقات من المشاركين ، وكان من بينهم عدد من هؤلاء القوم وكان هناك أيضًا مشاركون متوازنون وممثلون للرؤية الأخرى (رؤية التدين)، لكن اثنين من الفئة الأولى عبروا عن ظاهرتين واضحتين فى مثل هذه النوعية، ظاهرة الاستفزاز من التدين وظاهرة التعصب فكان الأول علمانيًّا متطرفًا ، فقال - معقبًا على كلامى - إن هذا الكلام مراوغ ، وإن المشكلة فى النصوص القرآنية ذاتها ، واستمر يتحدث بهذا المنطلق ، أما المعقبة الثانية فكانت سيدة وتحدثت بروح تعصب مقيت ، فذكرت أنها تُستفز من الرجال الذين يرفضون مصافحة النساء والعكس بحجة التدين، وكيف تطالبون بحرية الانتخابات الطلابية ، وأنتم تعلمون أن أى انتخابات حرة سوف تأتى



بهؤلاء المتدينين ، وكيف تطالبون لهم بحزب وهو ما يجر على البلاد ويلات من هؤلاء المتدينين .. وهكذا ، وقد عقبت على كليهما مع آخرين من رجال ونساء أفاضل مشاركين فى الندوة، فعلقت على التعقيب الثانى أن هذه رؤية متعصبة لا تستحق المناقشة تلك التى تسوغ الطغيان والاستبداد حتى لا تُحكم هذه البلاد بأناس يقدمون الشريعة وهم متدينون ، أما التعقيب الأول فقد قلت لصاحبه إنه وأمثاله هم المراوغون لأنهم ليست لديهم الشجاعة أن يقولوا بشكل مباشر إنهم يكرهون التدين ويكرهون الإسلام ، فلجأ للهجوم على رؤية إسلامية ولو كانت معتدلة لأنه ليست لديه شجاعة الاعتراف بكراهية التدين ، وهؤلاء هم أكبر مورد لتغذية ظاهرة التطرف الإسلامى ، فهم يدَّعون الاعتدال والمدنية ، وهم من غلاة المتطرفين، وهم أهم سبب لتغذية ظاهرة التطرف .

لهذا نحن فى هذه المنطقة من العالم بين صراعين صراع التدين المعتدل الوسطى وصراع التطرف بكل أنواعه وأهم هذه الأنواع التطرف العلمانى ، لكن الذى يريحنا ويغيظهم فى الوقت نفسه أن أرضية شعوب هذه المنطقة تقف على أرضية التدين المعتدل الوسطى ؛ لذلك فخطابهم يكاد يكون منعدم التأثير مقابل خطاب التدين المتجذر فى أعماق شعوبنا . ولله الحمد من قبل ومن بعد .



العلمانية والشريعة الإسلامية *

شاركت فى لقاء تلفزيوني فى قناة " المحور" حول العلمانية مع أحد رموز هذا التيار العلمانى ، وهو الدكتور / مراد وهبة أستاذ الفلسفة جامعة عين شمس، وأدار هذا الحوار الصحفى والكاتب اللامع الأستاذ سيد على الكاتب بالأهرام ، وكان مناسبة تنظيم هذه الحلقة هو عقد مؤتمر لمجموعة العلمانيين المتطرفين تحت عنوان " لا ديمقراطية بلا علمانية " ودارت مواجهة بين كاتب هذه السطور ود. مراد وهبة أحب أن أسجل بعض ما جاء فيها بتصرف ، فلقد كان منهج د. مراد وهبة الذى بدأ الحديث منهجًا فلسفيًّا معلقًا فى الهواء حيث تحدث عن النسبى والمطلق ، واعتبر أن الحياة كلها أمر نسبى ولا يوجد فيها مطلقات ، كما اعتبر أن الغيب (أو قل الوحى) مطلق، ويجب ألا يتحكم المطلق فى النسبى ، وفى ردى عليه أردت أن أضع الموضوع فى شكله المباشر والصريح عن ما هى العلمانية التى تدعو إليها ؟ وما هو تاريخها ؟ وما علاقتنا نحن هنا فى الشرق العربى الإسلامى بهذا المفهوم ؟ وما حاجتنا إليه؟ ولقد أجبت عن هذه الأسئلة بتبسيط يستطيع أن يتابعه

---

* نُشرت هذه المقالة فى جريدة "المصريون" الإلكترونية اليومية بتاريخ ١٢/٣/٢٠٠٦

المشاهد العادى بعيداً عن الفلسفة التى هى فى هذا المقام محاولة هروبية من مواجهة الرأى العام مواجهة صريحة ، فلقد ذكرت أن العلمانية تعتبر وافداً لمفهوم نشأ فى الغرب نظراً لظروف تاريخية تتعلق بسيطرة الكنيسة على الدولة وسيطرة رجال الأكليروس أو (رجال الدين بالمفهوم الغربي) على الدولة وحدثت مظالم فظيعة ومحاربة واضحة للعلم والعلماء ، مما أثار الناس والعلماء والمفكرين على ظلم الكنيسة الغربية الكاثوليكية وسيطرتها ، ونادوا بفصل الكنيسة عن الدولة ، ونجحوا فى ذلك ولم تتقدم أوربا فعلا إلا بعد إبعاد رجال الأكليروس أو رجال الدين الكاثوليك عن السلطة وعن إدارة شئون الدولة ، وكلمة علمانى تطلق فى الكنائس على غير رجال الدين وذلك وفقا للمفهوم الكنسى ، وتطور المفهوم فى الغرب أى مفهوم العلمانية وغالى البعض فى تعريفه حتى عرفه أحد الفلاسفة الأمريكيين ، وهو بيتر جاى ، على أنه الإلحاد واعتبر العلمانى بمعنى الملحد ، كان هذا شأنهم أى شأن الغربيين ، لكن المشكلة أن العلمانيين العرب يحملون فكرا مستوردا نبت فى أرض غير أرضنا وفى ثقافة غير ثقافتنا ، وفى تجربة لتسلط الكنيسة الغربية ليس له مثيل فى بلادنا، فلم يعرف الإسلام الكهنوت ، ولم يعرف التاريخ الإسلامى سيطرة رجال الدين ؛ لأن الإسلام لا يعترف بصفة رجال الدين لكنه



يعرف علماء الإسلام وهؤلاء ليس لهم قدسية ، ولا يملكون صكوكًا للمغفرة يوزعونها على الناس ، ولكن تاريخنا عرف حكم أهل الحكم والاختصاص فى إدارة شئون البلاد والعباد ولكن بثقافة وعلم فيه ما هو شرعى متعلق بعلوم الإسلام وتخصصاته ، ومنه ما هو متعلق بشئون الحكم والإدارة والحرب والقتال والثقافة ... إلخ ، فلم تكن لدينا حاجه لما حدث فى أوربا نظرا لاختلاف طبيعة الدينين ، فالإسلام دين ودولة تنظم شئون الناس بالإضافة إلى المسائل الروحية والعبادة فى حين أن المسيحية مهتمة فقط بالشئون الروحية والعبادية فليس فيها شريعة كما توجد فى الإسلام شريعة من عند الله ؛لذلك كان وما زال وسيظل بإذن الله هؤلاء القوم من غلاة العلمانية العرب قلة القلة ، فلم يكن لهم - ولن يكون بإذن الله ، أى تأثير على القطاعات العريضة المتدينة من العرب والمسلمين ، بالرغم من أن أصواتهم علت متطاولة فى وسائل الإعلام المرئية والمقروءة وعلى شبكة المعلومات الدولية (internet) مطالبة بالعلمانية ومطالبة مع بعض الأصوات الطائفية بإلغاء المادة الثانية من الدستور المصرى التى تنص على " أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع " فهى أصوات لن تؤثر على الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى المتمسك بعقيدته ودينه وثقافته وهويته ولن

ينهزم بفعل هؤلاء العلمانيين المتطرفين الذين انهزموا أمام الغزو الفكرى والثقافى الغربى ، ويريدون أن ينقلوا هذه الهزيمة من نفوسهم إلى نفوس الشعوب العربية والإسلامية ومنها الشعب المصرى ، فلن يحدث هذا بإذن الله ، طالما بقى الوعى والتنبه والتمسك بهويتها هذه لأن لها عقيدتها وقيمها وخصوصيتها، ولعل مشهد الغضب الواسع النطاق الذى ظهر فى الفترة الأخيرة نتيجة الرسوم المسيئة للرسول الأعظم محمد ﷺ مؤشر ودلالة على أن هذه الشعوب العربية والمسلمة لن تفرط فى دينها وعقيدتها وهويتها وثقافتها ، ولن تسمح بتطاول المتطاولين هناك فى أقصى شمال الكرة الأرضية على أي من مقدساتهم ، فما بالك إذا حدث هذا التطاول هنا فى بلادنا ؛ لذلك فأنا مطمئن جداً أن العلمانية المتطرفة – والتى أسماها الدكتور المسيرى العلمانية الشاملة – لن تجد لها أرضا تنبت فيها ولن تجد لها مناخًا يغذيها مهما استقوت بالنظام العالمى الجديد الغشيم والإمبريالى ، فلقد أثبتت التجربة أن الشعوب المستضعفة أقوى بكثير من حكوماتها الضعيفة وأقوى بكثير من بطش القوى العالمية وجبروتها لأنها تستعين بالله القوى الجبار .

الشريعة الإسلامية *

جرى في الفترة الأخيرة - ومازال - جدل كبير حول "الشريعة الإسلامية" ، ساهم فيه كثير من الناس ولكن المتجادلين أنواع : فمنهم من دافع بحق عن الشريعة الغراء وكيفية فهمها وتطبيقها في حياة الناس باجتهاد يناسب العصر، ومنهم من دافع عنها بفهم ضيق الأفق ويرفض الاجتهاد، والفريق الثالث وهو الذي يعنينا في هذا المقال من هاجم "الشريعة" أو انتقدها أو طالب بإلغاء المادة الثانية من الدستور المصري الدائم التي تنص على أن (دين الدولة الرسمي هو الإسلام ولغتها هي اللغة العربية ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع) ، وأغلب المنادين بإلغاء هذه المادة أو تعديلها عبروا عنها بطريقة فيها قدر من السذاجة أكثر ما فيها من الجدية ، ويُعطي خطابهم انطباعًا وكأنهم معادون للدين وخاصة الإسلام وشريعته أكثر مما يحملون من قلق موضوعي من بعض تطبيقات للشريعة الإسلامية في أماكن مختلفة من العالم الإسلامي ، ولذلك كان نقدهم للشريعة ومطالبتهم بإلغاء هذا النص مستفزًا للأغلبية

---

* نُشرت هذه المقالة في جريدة "المصريون" اليومية الإلكترونية بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠٠٧



الكاسحة من المصريين المسلمين ولكل العقلاء فى هذا الوطن ، والمادة الثانية فى الدستور تعنى بثلاث قضايا ، وهى : دين الدولة وهو الإسلام ، ولغتها الرسمية وهى : العربية ، والشريعة المصدر الرئيسى للتشريع.

دين الدولة الإسلام :

ولنبدأ بدين الدولة وهو الإسلام ، لقد كان دين الدولة ونظامها مستمداً من الإسلام منذ الفتح الإسلامى لمصر على يد عمرو بن العاص وبعد التحول السلمى لغالبية المصريين من المسيحية إلى الإسلام برضاء تام ، وظل الأمر على ما هو عليه دون كتابة دستور حيث لم يوجد دستور وحتى ومصر تحت الاحتلال الإنجليزى كان الإسلام هو محور الدولة والمجتمع ، حتى كتابة أول دستور فى العصر الحديث وهو دستور عام ١٩٢٣ ، الذى صاغته لجنة من المسلمين والمسيحيين ، وكان من نصوصه : أن دين الدولة هو الإسلام ، والحقيقة أن مثل هذا النص موجود بشكل مباشر وبأشكال غير مباشرة فى دساتير الدنيا ومنها دول فى أوربا الغربية يُشار إليها كنموذج فى الحضارة والديمقراطية ، ويكفى كمثال ما ورد فى دراسة الدكتور/ خالد القاضى رئيس المحكمة والمنشورة فى جريدة



الأهرام وهذا نصه : " نجد على سبيل المثال فى المادة رقم (١) من دستور اليونان : (المذهب الرسمى لأمة اليونان هو مذهب الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية) ، وفى المادة رقم (٤٧) (كل من يعتلى عرش اليونان يجب أن يكون من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية)، أما دستور الدانمارك فينص فى المادة رقم (١) بند (٥) (على أن يكون الملك من أتباع الكنيسة الإنجيلية اللوثرية) ، وفى المادة (١) بند (٣) (أن الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هى الكنيسة المعترف بها فى الدانمارك) ، بينما تنص المادة (٩) من الدستور الإسبانى على أنه (يجب أن يكون رئيس الدولة من رعايا الكنيسة الكاثوليكية) ، وفى المادة (٦) (على الدولة رسميًّا حماية اعتناق وممارسة شعائر المذهب الكاثوليكى باعتباره المذهب الرسمى لها) ، وفى الدستور السويدى المادة (٤) (يجب أن يكون الملك من أتباع المذهب الإنجيلى الخالص) ، كما ينص على ذلك بالنسبة لأعضاء المجلس الوطنى ، وبالنسبة لإنجلترا نجد فى المادة (٣) من قانون التسوية « على كل شخص يتولى الملك أن يكون من رعايا كنيسة إنجلترا ، ولا يسمح بتاتاً لغير المسيحيين ولا لغير البروتستانتيين أن يكونوا أعضاء فى مجلس اللوردات » (١٠) .

---

(١٠) جريدة الأهرام عدد الجمعة ٢٣ فبراير ٢٠٠٧م صفحة الفكر الدينى .

لقد وجدنا فى الأمثلة السابقة نصًّا على دين الدولة بل ومذهبها الدينى وكلها أمثلة مسيحية سواء أرثوذكسية أو كاثوليكية أو بروتستانتية ، وهناك دول أخرى تنص على دينها ولن نضرب المثل بإسرائيل كدولة دينية يهودية ، ولكن مملكة نيبال هناك فى الشرق تنص على أن البوذية هى دين الدولة ، فلهذا فى بلد كمصر تاريخيًّا منذ الفتح الإسلامى وحتى الآن لا يوجد مبرر للنقاش حول دين الدولة بكل المعايير.

اللغة العربية هى اللغة الرسمية :

وكذلك الجزء الخاص باللغة العربية ، فمنذ دخول العرب مع الإسلام إلى مصر تحول اللسان المصرى إلى العربية وأتقنها وظهر بلغاء للعربية من مصر ، وصارت مصر جزءًا لا يتجزأ بل والقلب للوطن العربى الكبير ، واللسان العربى هو لسان القرآن والقرآن الدستور المعبر عن الإسلام فتلازم الجميع للتعبير عن الكل ، وأيضًا لم ينازع أحد قديمًا منذ الفتح الإسلامى ولا حديثًا حول اللغة العربية كونها هى اللغة الرسمية.

مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع :

هذه هى الجزئية الثالثة من نص المادة الثانية من الدستور ، وهذه المادة كُتبت بهذا النص بغير حروف التعريف (ال) فى دستور عام ١٩٧١م ، ثم عدلها الرئيس السادات فى مايو عام ١٩٨٠م ليضيف لها حروف "ال" ، فقد كانت "مبادئ الشريعة الإسلامية هى مصدر رئيسى للتشريع" ، فجعلها بعد التعديل "مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع" ، ولقد كانت مصر تحكم وتنظم قوانينها من الشريعة الإسلامية الغراء طوال قرون من غير نص ، حيث لم تكن هناك نصوص دستورية كما هو الحال بالنسبة إلى دين الدولة الرسمى وهو الإسلام ، والذى كُتب كما ذكرت فى دستور عام ١٩٢٣م ، الذى صاغته لجنة من ثلاثين عضواً منهم حوالى ٢٠ ٪ أقباط وواحد يهودى وأغلب المسلمين لم يكونوا ممن يمكن وصفهم الآن بالتيار الإسلامى السياسى كما ذكر المؤرخ العظيم المستشار طارق البشرى فى مقاله حول هذا الموضوع فى أهرام الأربعاء ٢٨ فبراير ٢٠٠٧ م ، وكون دين



الدولة الرسمى الإسلام يتضمن كون الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع ، كما ذكر المستشار طارق البشرى حول الموضوع نفسه ، حيث قال نصًّا : "معنى أن يكون الإسلام دين الدولة الرسمى أن تكون مرجعيتها الفكرية إسلامية ، وأن تكون هذه المرجعية إنما تترجح من داخلها الآراء والاجتهادات لما أورده الدستور من مبادئ أخرى تتعلق بالمساواة والحقوق والحريات ، وذلك كله فى إطار ما تسميه المرجعية الشرعية ، وما تتقبله بأى من وجوه الاجتهاد والفقه المعتبر مما يلائم أوضاع الزمان والمكان وتغير المصالح العامة للأمة . ومعناه أيضًا أن يكون النظام العام الذى تشير إليه القوانين مشمولاً بهذه المبادئ والقيم وما تتوافق عليه الجماعة ، وسنلاحظ تاريخيًّا أن النص على أن الإسلام هو الدين الرسمى للدولة، إنما يتضمن إقراراً بأن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية هى مصدر التشريع ، ومصدرية التشريع تعنى مرجعيته وتشير إلى المورد الذى تستقى منها الأحكام ، لأن دين الهيئة إنما يعنى مصدريتها ، وإلا كان النص لغواً (١١) " ، وهو يقصد بتعبير دين الهيئة أنه

---

(١١) مقال المستشار طارق البشرى فى جريدة "الأهرام" الخميس ١ /٣/ ٢٠٠٧ .



دين الدولة ، وكان قد رد فى المقال الأول على الذين يقولون كيف يكون للدولة وهى شخص معنوى دين وأثبت أن لها دين وهوية ، وقد نقلنا نحن فى بداية هذا المقال عن أن دولاً عدة مسيحية فى أوربا تنص على دين الدولة ، بل على مذهبها المسيحى فالأمر ليس بدعاً فى عالم الدول المتحضرة !!

السؤال المحير لماذا هذه الحملة الآن على المادة الثانية للدستور وخاصة الجزء الخاص بالشريعة الإسلامية ؟ لماذا صمت كل هؤلاء هذه السنين إن كانت هناك مشكلة تثير حفيظتهم؟ وما هى هذه المشكلة ؟ وهل استجدت هذه المشاكل بعد كل هذه السنين أو قل القرون إن شئت !!!

هل الأمر يتعلق بشعور عند البعض أن هناك ضغطًا أوربيًّا وأمريكيًّا للتدخل فى ثقافتنا وهويتنا، والدولة فى حالة ضعف، فظنوا أن الوقت مناسب لطمس هوية هذه الأمة واستفزاز مشاعرها، وإظهار العداء غير المبرر للإسلام كهوية للدولة المصرية وللشريعة كمصدر كان ـ وظل وسيظل بإذن الله ـ مصدراً للتشريع؟ وكم حجم هؤلاء فى الشعب المصري؟ أليس عجيباً أن مسئولى الدولة المصرية رغم سوء تصرفهم فى مواد كثيرة من الدستور يرفضون بشدة المساس بهذه المادة؟ ـ



بالطبع بحكم قرون استشعار الدولة للخطر - هم يعلمون أن هذا الأمر لعب بالنار ، وقد يلهب فتنة تقضى على الأخضر واليابس.

ولعل تصريح رمز من الكتّاب - الذى احترمه - وهو الدكتور محمد السيد سعيد بإعادة صياغة المادة الثانية من الدستور لتكون (الشريعة الإسلامية والشريعة المسيحية ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هى المصدر الرئيسى للتشريع) أصابنى بالدهشة ، فأنا أظن أن الدكتور محمداً يعلم أنه لا توجد شريعة مسيحية حتى يطالب بوضعها فى الدستور ، والأغرب من ذلك تلقف قيادة كنسية كبيرة لهذه المقولة وإعادتها مرة أخرى منسوبة إلى الدكتور محمد السيد سعيد ، فإذا كان د. محمد - وأنا أستبعد ذلك - لا يعرف أنه لا توجد شريعة مسيحية فهل هذه القيادة الكنسية لا تعرف ذلك أيضاً ؟ !! ثم عودة إلى كلام د. محمد فهو يعلم بيقين - حيث أنه نائب مدير مركز لحقوق الإنسان - أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان هو وثيقة دولية للدول التى تصدق عليها أن تقرها إذا أرادت بقرار من برلمانها أو حكومتها ليكون



في أحسن الدرجات قانونًا ، ويعلم أيضًا أن كل الدول العربية والإسلامية حينما صدقت على هذا الإعلان أضافت عبارة بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ؛ لأن هذا الإعلان به بعض النصوص التي تتعارض مع الشريعة ، وهو يعلم أيضًا أن الترتيب التشريعي لأي دولة يبدأ بالدستور وهو أبو القوانين ، وأن المواد الأولى من أي دستور هي مبادئ تهيمن حتى على باقي الدستور ، وأن الدستور كله أعلى من القانون ، والقانون أعلى من اللائحة .... إلخ.

فكيف يريد أن يجعل اتفاقية دولية – عليها تحفظ من كل الدول العربية والإسلامية – ليس فقط في الدستور ولكن في مادته الثانية التي هي بمثابة مبدأ دستوري ، مهيمنة على باقي نصوص الدستور وموجهة له .

كنت أفهم لو أن البعض طرح تساؤلات أو تخوفات من مواد محددة تؤدي إلى شكوك في أي موقف سواء كانت من ناحية المواطنة ، أو التساوي في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن جميعًا بغير تفرقة على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الدين أو المذهب، وحيث إن ما دار كله بعيد كل البعد عن



ذلك فـإن هذه الحـملة تثـيـر الشك فى نوايا من يقف وراءها، بالرغم من يقـينى بأنـهم لن يصلوا إلى شيء ، لكنهم يخسرون الأغلبية الساحقة من الرأى العام المصرى .



مساواة أم نقص إسلام *

الحقيقة أن صاحب هذه العبارة هو المستشار الجليل طارق البشرى أشار إليها فى مقاله بالأهرام ، والذى كان عنوانه "بين المواطنة والشريعة" ، وهو يعنى أن من يبحث عن المساواة نحن معه ونحاوره ونناقشه ونشرح له وجهة نظرنا ومن يكون له تخوف من نص المادة الثانية من الدستور المصرى والتى تتحدث عن دين الدولة الإسلام ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، أما إذا كان هدف من يتحدث هو إبعاد الإسلام عن الدولة ، والشريعة عن التشريع فهؤلاء الذين يقصدهم المستشار الجليل بمقولة من يريدون نقص الإسلام فليس بيننا وبينهم حوار ولا نقاش، فهو بهذه الكلمات القليلة عبر عن جوهر الموضوع ، لذلك سأستمر فى كتابة هذا المقال لأجيب عن تساؤلات أو تخوفات لدى البعض من هذا النص .

ولقد كان هدفى فى المقال السابق هو الإحاطة العامة بالحدث أى الندوة المشار إليها كونها جزءاً من سياق عام ، وأما ما قيل فيها أو قبلها أو بعدها من كلام دفع أصحابه للمطالبة بإلغاء المادة أو تعديلها ، فهو ما ستكون عليه هذه المقالة بإذن

---

* نُشرت هذه المقالة في جريدة "المصريون" بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٧



الله فى إيجاز شديد، وسأعتبر ردى هذا لطرفين مهمين بالنسبة إلى ، الطرف الأول الأصدقاء من التيارات الفكرية السياسية الأخرى الذين يتكلمون بحسن نية عن تخوفات مشروعة وليس الطرف المتحامل بغير مبرر موضوعى ، والطرف الثانى هم القراء الكرام من المهتمين بالفكرة الإسلامية وحججها فى مواجهة الطرف الآخر سواء كان علمانيًّا متطرفًا أو علمانيًّا أو قبطيًّا عاقلاً ، لكن له كما قلت تخوفات مشروعة نسعى لنقاشها.

أولاً : التوقيت :

إن أول نقطة قلتها للمطالبين الآن بإلغاء المادة الثانية أو تعديلها أنكم تتحدثون فى وقت لم تطرح فيه هذه المادة ، وأن الذى يطرح مواد أخرى يجرى حولها تعديلاً دستوريًّا إلى الأسوء فى وجهة نظرى ، وقد كتبت مقالاً مطولاً نُشر فى جريدة "الوفد" حول الموقف من التعديلات الدستورية شرحنا فيه خطورة ما يجرى الآن من تعديلات دستورية ، وبالتالى طرح هذه المادة الآن أشبه بقنبلة دخان تلقى لشغل الرأى العام فى موضوع غير مطروح ، يؤدى إلى استقطاب حاد بين المؤيدين لتعديل أو إلغاء هذه المادة (وبالطبع هم أقلية فى داخل النخبة) وبين المؤيدين لبقائها (وهم الأغلبية بين

الجمهور والنخبة) وبالتالى تمر هذه التعديلات الخطيرة دون أن تأخذ حقها فى النقاش والاعتراض ... إلخ) ، وحينها رد عليَّ الأستاذ / صلاح عيسى فى إحدى الندوات ، قال فيما معناه: "نعم نعرف أنها غير مطروحة الآن ، لكن كلامنا ثبت أنه يؤثر على السلطة فى اتخاذ قراراتها فنحن نبدأ من الآن حتى يتم تعديل هذه المادة فى المرة القادمة" ، انتهى كلام الأستاذ صلاح ، وهو قول بالغ الأهمية يفصح عن نية من يتبنون هذه الحملة ، وهو أحد الأسباب المهمة التى دفعتنى لكتابة المقال السابق لتنبيه الطرف الذى يتبنى الدفاع عن هذه المادة ، ولى الشرف أن أكون منهم ، حتى لا نتعامل مع هذه الحملة باستخفاف وعدم اكتراث ، لأن لدينا سلطة فى وضع ضعيف فإذا لم تسمع غير هذه الأصوات قد تصاب باهتزاز فى موقفها الحالى الرافض لتعديل هذه المادة ، إذا لم تتأكد من حجم الغضب الجماهيرى الواسع إذا مست هذه المادة .

ثانياً: هل للدولة دين ؟ ولماذا دين الدولة الإسلام ؟

أعاد المشاركون فى هذه الحملة مقولة هل للدولة دين ، كيف ينص على أن دين الدولة الإسلام ؟ وطالبوا بأن يكون التعديل مثلاً أن دين أغلبية المصريين الإسلام وليس دين



الدولة، وقد كان ردى على هؤلاء ما سبق أن كتبته فى مقالة "الشريعة الإسلامية" .

بل ذهب البعض منهم إلى القول كيف يكون للدولة دين، بقوله : هل تصوم الدولة وتصلى ... إلخ ، وبالطبع هو قول سخيف لأن القانون نظم ما عرف بالشخصية الطبيعية وهو الفرد ، والشخصية الاعتبارية وهو الكيان مثل الشركة والجمعية والدولة ... إلخ

ويعرف أهل القانون أن الشخصية الاعتبارية لها هوية ولها جنسية ، وقد أثبت فقهاء القانون أن أى شركة لها جنسية حتى لو كانت لها فروع كثيرة حول العالم ، واتفقوا على أن جنسية الشركة تحسب بمقرها الرئيسى أو مكان انعقاد مجلس إدارتها ، أو جمعيتها العمومية، ولم يظهر المتحذلقون ليقولوا كيف تكون للشركة جنسية مثل البشر وهل تحتاج الشركة إلى جواز سفر وتأشيرات حتى تسافر ... وغيرها من هذه الأسئلة السخيفة ، والأهم ما سبق أن ذكرته من أن دول أوربا المتحضرة!! التى صدعنا بها هؤلاء المنادون بإلغاء هذه المادة أو تعديلها ، والذين سخروا من أنه كيف يكون للدولة دين ؟! ، فها هى اليونان عضو الاتحاد الأوربى تنص على أن مذهب



الدولة المسيحية الأرثوذكسية وإسبانيا المتحضرة عضو الاتحاد الأوربى تنص أن دين الدولة الكاثوليكية والدانمارك والسويد وإنجلترا تنص بأشكال مختلفة ، أشرت إليها فى فى موضوع سابق على أن البروتستانتية هى مذهب الدولة ودينها، وهم يعلمون أن بهذه الدول أقليات إسلامية ويهودية ، بل وعدد كثير من الملحدين (لا دينيين) ، ولم تعترض هذه الأقليات على هذا الاختيار ولم يقولوا مثل ما قال أحدهم بجريدة "نهضة مصر" : إن النص على دين الدولة يتعارض مع حقوق الأقليات ، ويكفينا فى هذه النقطة أن أنقل كلام أستاذنا الفقيه القانونى الدكتور محمد سليم العوًا : "فالمادة الثانية من الدستور تنص على أن " الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع" ، فأما أن الإسلام دين الدولة فهو نص تقريرى معناه أنه دين غالبية أهلها (٩٤ ٪ من السكان مسلمون وفق آخر تعداد للسكان نشرت نتائجه وهو التعداد الذى تم عام ١٩٨٦م، (منقولة من كتاب المستشار طارق البشرى "الجماعة الوطنية" : العزلة والاندماج كتاب الهلال إبريل ٢٠٠٥ ص١٩) ، وقد استعمل المشرع الدستورى هذه العبارة



استعمالاً عربيًّا صحيحًا ، ففى القرآن الكريم "واسأل القرية التى كُنَّا فيها والعير التى اقبلنا فيها" (يوسف: ٨٢) والمراد : اسأل أهل القرية، وأسأل رفقتنا فى القافلة التى عدنا بها إلى بلادنا : لأنه لا سؤال ولا جواب بين مبانى القرية وأرضها ولا بين النوق والجمال وبين الإنسان (النبي) الذى وجه إليه إخوة يوسف حديثهم (وهو أبوهم وأبوه يعقوب عليه السلام)[١٢]، وبقيت عدة قضايا أثيرت حول الموضوع نستكملها بإذن الله.

---

(١٢) د/ محمد سليم العوا – كتاب "في أصول النظام الجنائي الإسلامي" مقدمة الطبعة الثانية ، دار نهضة مصر ، صـ ١٢ .



المواطنة فى الشريعة *

استكمالاً لحديثى السابق عمن يتكلمون عن المادة الثانية من الدستور المصرى والتى تنص على أن دين الدولة هو الإسلام والشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، فلقد تجاهل الكثير منهم أن المحكمة الدستورية العليا قضت فى حكم من أحكامها على أن المخاطب بهذه المادة هم المشرعون أى مجلس الشعب وليس أى طرف آخر ، فالتخوف من استغلال أى طرف للمادة الثانية فى غير محله ، وكذلك طرح البعض تخوف عن أى شريعة تقصدون وهناك أحكام فقهية مختلفة وآراء ومذاهب ، فجزمت أيضًا المحكمة الدستورية العليا الأمر على أن النصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة ومن ذلك قولها : "لا يجوز أن يناقض نص تشريعى - من تلك التشريعات - الأحكام الشرعية القطعية فى ثبوتها ودلالاتها ....." (١٣) ، وقطعية الثبوت هو القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة ، أما قطعية الدلالة فهى نصوص قليلة فى القرآن الكريم والسنة الصحيحة ؛ لأن كثيرًا من الآيات

---

* نُشرت هذه المقالة في جريدة "المصريون" بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٧ م .

(١٣) حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٦ لسنة ١٦ ق دستورية الصادر بتاريخ ١٦/١١/١٩٩٦ .

والأحاديث ظنى الدلالة ويحتمل عدة تفسيرات ، فالمحكمة الدستورية العليا ضيقت نطاق هذه النصوص التى تستعمل فى التشريع كالمصدر الرئيسى للتشريع ، أما ما يثار حول حقوق الأقليات والمواطنة وأن نص هذه المادة يخل بهما فهو قول مردود لأنه لم يثبت قط بأى دليل على صحة هذه المقولة ، ولكن الصحيح هو الاجتهاد الناضج الذى قاده مجموعة من العلماء المسلمين والمفكرين الإسلاميين حول موضوع المواطنة فى مقابل أهل الذمة وقضية الجزية فيما يتعلق بأهل الكتاب ، وعلى رأس هؤلاء فى العصر الحديث العلامة المرحوم الشيخ محمد الغزالى والعلامة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى ، وكذلك المستشار الجليل طارق البشرى ، والأستاذ الدكتور محمد سليم العوًا ، والكاتب الكبير الأستاذ فهمى هويدى وآخرون ، ومن أجمل الاجتهادات حول موضوع المواطنة وأهل الذمة هو ما شرحه الدكتور سليم العوًا ، عن عقد الذمة حيث قال : " إن الذمة عقد وليس وضع" وأن العقد يرتبط بأطرافه وشروطه فإذا تغيرت أطرافه أو شروطه يتغير العقد أما الوضع فهو ثابت لا يتغير ، وحيث إن المسلمين الأوائل عدلوا فى عقد الذمة وأسقطوا الجزية عن أهل الكتاب الذين قاتلوا فى الجيوش، وأن عقد الذمة الذى كان قائمًا قد عقدته الدولة



الإسلامية الأولى مع أهل الذمة الذين كانوا في ذلك الوقت ، فقد تغيرت الأوضاع وسقطت هذه الدولة في العصر الحديث بوجود الاحتلال الإنجليزى ، وأهل البلاد هنا المسلمون والمسيحيون، وبالتالى عقدوا عقداً جديداً وهو الدستور الذى بنى الحقوق والواجبات على أساس المواطنة ، وقال : إن مثل هذا العقد وهذه الصفة كانت موجودة في وثيقة المدينة التى عقدها رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بين المسلمين واليهود والمشركين من سكان المدينة ، واعتبر د. العوَّا أن وثيقة المدينة هى أول دستور عرفته الإنسانية ، وتحدث عن مضمون المواطنة بين المشاركين في الوثيقة ، كما ورد في بحثه القيم الذى عنوانه "المواطنة بين شرعية الفتح وشرعية التحرير" والذى نُشر مؤخراً في كتاب "للدين والوطن" ، وكذلك من الاجتهادات المهمة في هذا الشأن اجتهاد المستشار طارق البشرى الذى تحدث عن فكرة الولاية التى اشترط لها الفقهاء قديمًا الإسلام والذكورة وأشياء أخرى ، قال : إن الولاية في ذلك الزمان كانت فردية فاشترطت هذه الشروط أما الآن فأصبحت الولاية مؤسسة ، وبالتالى انفصلت الولاية عن الأفراد، وهذه المؤسسة منظمة بالدستور والقانون وفى مستويات مختلفة من اتخاذ القرار ، وبالتالى يجوز لأى



شخص أن يكون فى أى موقع لأن الولايات صارت مؤسسة وليست فردية ، فإذا جمعنا بين هذه الاجتهادات الخاصة بالمواطنة والخاصة بالولاية لا يكون لدينا فى الفهم الوسطى للشريعة أى مشكلة نحو المواطنة وأن أى افتراض غير ذلك هو تجنى على الحقيقة التى تقول إن الإسلام كدين وكحضارة حظى فيها الجميع مسلمون وغير مسلمين بعدالة ومساواة غير مسبوقة فى أى حضارة أخرى .

النقطة الأخيرة الجديرة بالتعليق فى هذا المقام ، هو ما أثاره البعض من أن وجود هذه المادة منع البهائيين من إثبات هذه الصفة كديانة فى البطاقة الشخصية ، وبالرغم من أن موقف هؤلاء متناقض لأنهم أحياناً يقومون بحملة لإلغاء خانة الديانة من البطاقة، ومرة أخرى يطالبون بإثبات البهائية كديانة فى البطاقة إلا أننا سنناقش هذه النقطة ، فلابد أن يدرك هؤلاء أن الإسلام من أعظم العقائد التى أعطت حرية الاعتقاد "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" ، لكن حرية الاعتقاد الشخصى ليس معناه الاعتراف بديانة ما غير الديانات السماوية السابقة {كاليهودية والنصرانية "المسيحية" }؛ لأن الاعتراف بالديانة هو قرار مجتمعى يخضع لاعتبارات عديدة تختلف من مجتمع إلى آخر ، ودائما ما أضرب مثالاً بألمانيا فى أوربا ففى



العام الماضى وفى لقاء حوارى مع وزير الدولة بوزارة الداخلية الألمانية مع مجموعة من الشخصيات المصرية ، ذكر وزير الدولة بوزارة الداخلية الألمانية أن عدد المسلمين فى ألمانيا حوالى ٣,٥ مليون نسمة وعدد اليهود حوالى ١٠٠٠٠٠ (مائة ألف) ، وإن كانت اليهودية معترفًا بها كدين ، لكن الإسلام غير معترف به ، فسألته كيف تعترفون بديانة عدد المنتمين لها مائة ألف ولا تعترفون بديانة ٣,٥ مليون فقال : إن هذا الأمر معقد ويحتاج لنقاش مجتمعى وتوافق على الاعتراف بهذه الديانة وتحتاج إلى مجلس موحد للمسلمين . . . . إلخ ، فقلت لماذا يريد بعض غلاة العلمانية الاعتراف بشيء غريب عبارة عن خليط من أشياء كثيرة وهم لا يتجاوزون بضع مئات أو حتى آلاف فى وسط أكثر من ٧٠ مليون مصرى ، ألا يحتاج الأمر إلى نقاش مجتمعى وتوافق على الاعتراف بهذا الشيء كونه ديناً أم لا ؟! أم يُفرض الاعتراف على الناس ؟! وهل ألمانيا الديمقراطية التى ترفض حتى كتابة هذه السطور الاعتراف بالإسلام ، وهى ثانى أكبر ديانة فى العالم ولديها ٣,٥ مليون مسلم لها هذا الحق ؟! ، ثم يحشر هؤلاء الناس المادة الثانية والشريعة كسبب فى رفض الاعتراف بالبهائيين ، أليس هذا خلطاً غير موضوعى بين حرية الاعتقاد الشخصى وبين فرض



الاعتراف بهذا الاعتقاد على المجتمع سواء كان رفض المجتمع أساسه الشريعة أو أى أساس آخر ؟ مثل ألمانيا المتحضرة !! ألم أقل إن الحجج التى تذكر كمدعاة القلق من المادة الثانية وبالرغم من قلتها - فهى أيضًا - واهية أمام النقاش والجدل الموضوعى .



الفيروس الطائفى *

لى صديق عراقى عاش دهراً فى الغرب وشارك فى أنشطة حول العمل المدنى والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وهو رجل متوازن وعاقل عرفته منذ أكثر من عشر سنوات وتشاركنا فى نقاشات ولقاءات كلها بالقاهرة ، فوجئت به عاد إلى العراق ، وعمل قريباً من مسئول عراقى رفيع المستوى حتى وقت قريب ، ولم أكن أفهم لماذا ذهب فى هذا الجو الكئيب وفى وجود الاحتلال الأمريكى ، ثم فوجئت به يختفى من الساحة العراقية مرة أخرى ويظهر فى الدولة الغربية التى كان بها قبل ذهابه إلى العراق وبعد فترة ومنذ حوالى ٥ – ٦ أشهر زار القاهرة وقابلته ، وبالطبع كان سؤالى عما جرى وما يجرى بالعراق الشقيق من هذه الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة ، وعن دور الأطراف الموجودة بالسلطة ورائحة الطائفية تفوح منهم (بالمناسبة كانت هذه المقابلة قبل عيد الأضحى وقبل الطريقة الهمجية التى أعدم بها الرئيس السابق صدام حسين) ، فشرح وجهة نظره فى لماذا ذهب ؟ وما حاول أن يفعله بشكل وطنى ، ورأيه بصراحة فى كل الأطراف فى السلطة ، ودور الاحتلال فى الأوضاع

---

* نُشرت هذه المقالة فى جريدة "المصريون" بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٠٧



الحالية وهو حديث يطول شرحه فى هذا المجال لأن استشهادى بهذه القصة سببه الخلاصة التى وصل إليها صديقى العراقى هذا حيث قال : إن هناك صناعة منظمة بالعالم الآن لنشر فيروس الطائفية فى أماكن كثيرة بالعالم و للأسف تقع أغلبها إن لم يكن كلها فى العالم الإسلامى ، وأن ما يحدث فى العراق فى السنوات الأخيرة يدل على أن هذه الآليات (أو ميكانيزمات) قد نجحت فى نشر فيروس الطائفية فى العراق – وحسب رأى صديقى هذا – لن يستطيع أن يشفى العراق منها فلذلك هو خرج مرة أخرى ، ولم يكتف صديقى بهذا التوصيف ولكن حذرنا نحن المصريين من أنه يشاهد محاولات لزرع هذا الفيروس الطائفى هنا فى مصر ، وإن كان هذا الفيروس وُجّه فى العراق إلى السنة والشيعة فهو فى مصر يوجه إلى المسلمين والمسيحيين ، وشدد صديقى هذا على ضرورة تنبه الأطراف العاقلة فى المجتمع المصرى إلى خطورة هذا الأمر لأنه يرى نفس (ميكانيزمات) أو الآليات تكاد تتكرر ، والحقيقة أننى انقبضت من مقولته هذه وظننته مبالغاً فيها نظراً للمرارة التى يشعر بها بسبب الوضع فى بلده العراق ، لكننى تذكرت مقولته تلك فى الفترة الأخيرة حينما وُجِد صدى لمحاولات من هذا النوع يتولى كبرها أطراف علمانية متطرفة



فشلت فشلاً ذريعًا فى أن يكون لها جمهور فى الشارع العربى عمومًا وفى الشارع المصرى خصوصًا ، تحاول أن تدفع بورقة الأقباط وتركبها ، وهى تهاجم المادة الثانية من الدستور المصرى التى تنص على أن "دين الدولة الإسلام ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع" ، بحجة أنها أحياناً تخل بحقوق الأقليات أو بالمساواة ، أو أنها تنص على هوية أغلبية المصريين ولا تنص على هوية الأقلية ... إلخ ، (وهى حجج واهية رددنا عليها فى المقالات السابقة)، ناهيك عن عدد من منظمات تنسب نفسها لأقباط المهجر ودورها السلبى فى هذا المجال ، ثم ما لبثنا أن شاهدنا وسمعنا بعض العقلاء من الرموز الدينية القبطية وهى تشارك فى هذه الحملة ، وكأنها وقعت فى شراك العلمانيين المتطرفين ، والغريب أن جزءاً من الحملة على المادة الثانية من الدستور المصرى أصبح مرتبطًا بالهجوم على المفكرين الإسلاميين الذين ساهموا فى نشر الاعتدال والوسطية وقدموا اجتهادات رائعة فى قضية المواطنة والولاية من منظور إسلامى وخاصة المستشار الجليل طارق البشرى ، والمفكر الكبير الدكتور سليم العوا ، والأستاذ فهمى هويدى ، وغيرهم . وللأسف تشارك فى الهجوم عليهم سواء بإساءة الأدب مثل المواقع الإلكترونية المتطرفة أو بأدب مثل نيافة الأنبا

موسى أسقف الشباب بالكنيسة الأرثوذكسية حينما ذكر فى سبيل الاستدلال على استغلال المادة الثانية بحكم للمستشار طارق البشرى ـ وهو نائب لرئيس مجلس الدولة ـ خاص بحزب الصحوة وهى واقعة مر عليها أكثر من ١٥ سنة فلماذا تَذكُرها الآن من الجميع بعد صمت دام أكثر من ١٥ سنة ، وهو الأمر الذى تكرر على لسان قس إنجيلى فى ندوة شاركت فيها ، وكذلك مشاركة مجلات ذات صلات وثيقة بالكنيسة الأرثوذكسية والمجلة المعبرة عن الكنيسة الإنجيلية فى الهجوم على الدكتور سليم العوًا بعد موقفه الحاسم فى أزمة السيدتين وفاء قسطنطين ومارى عبد الله ، ألا يؤكد هذا الأمر وخاصة حدوث كل ذلك منذ فترة وجيزة صواب أن مقولة صديقى العراقى أن فيروس الطائفية يقترب من مصر ، أليس واجب العقلاء من أبناء هذا الوطن مسلمين ومسيحيين أن ينتبهوا لهذا الخطر ويواجهوه حرصاً على الوطن (مصر) والشعب (مسلمين ومسيحيين) ، على أرضية المواطنة والعدالة والمساواة واحترام هوية الدولة وخصوصيتها .



الحرية والشريعة *

ما زالت الحملة المنسقة للهجوم على المادة الثانية فى الدستور المصرى والتى تنص على "أن دين الدولة الإسلام ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع" مستمرة، وهذا الذى يجعلنى أستمر فى الكتابة للرد على شبهات هؤلاء المتحاملين غير الموضوعيين ، وللإجابة عن تساؤلات الحائرين الموضوعيين فى ذات الوقت ، والموضوع الذى أخذته اليوم هو موضوع موقف الشريعة أو موقف الإسلام كدين من قضية الحرية ، وبالطبع قضية الحرية أنواع وأهمها هى حرية الاعتقاد ثم حرية الرأى والتعبير والحريات السياسية والعامة والحريات الشخصية . . . إلخ ، لكننا اليوم سنتحدث عن قيمة الحرية بشكل عام ونموذجها حرية الاعتقاد واختيار الدين.

لقد كتب أستاذنا الدكتور / محمد سليم العوًا فى كتابه الرائع "فى النظام السياسى للدولة الإسلامية" وهو يشرح القيم السياسية الإسلامية وفى مبحث خاص بعنوان "أهم المبادئ الدستورية الإسلامية" ذكر أربعة مبادئ: المبدأ الأول: الشورى. والمبدأ الثانى: العدل والمبدأ. الثالث: الحرية. والمبدأ

* نشرت هذه المقالة فى جريدة "المصريون" بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٧م



الرابع : المساواة . وشرح كيف اهتم الإسلام بالحرية بكافة أشكالها وأدلته فى ذلك ونقل عن العلماء والمفكرين الإسلاميين مقولات معينة حول الحرية وقيم العقل والاختيار وعدم الإكراه ومنها ما نقله عن الشيخ مصطفى الزرقا "أن للإسلام ثلاثة أهداف إصلاحية كبرى مرتبة فيجعل أولها "تحرير العقل البشرى وتوجيهه نحو الدليل والبرهان والتفكير العلمى الحر" (١٤)، كما ينقل عن العالم الجزائرى المجاهد الشيخ عبد الحميد بن باديس عن واجب الدولة الإسلامية فى كفالة الحرية " فقال : حق كل إنسان فى الحرية كحقه فى الحياة، ومقدار ما عنده من حياة هو مقدار ما عنده من حرية، والمعتدى عليه فى شيء من حريته كالمعتدى عليه فى شيء من حياته، وما أرسل الله من رسل وما شرع لهم الشرع إلا ليحيوا أحراراً، وليعرفوا كيف يأخذون بأسباب الحياة والحرية، وحتى يستثمروا تلك الحياة وتلك الحرية إلى أقصى حدود الاستثمار النافع، وما انتشر الإسلام فى الأمم إلا لما شاهدت فيه من تعظيم للحياة والحرية ومحافظة عليها وتسوية بين الناس فيها، مما لم تعرفه تلك الأمم من قبل لا من ملوكها ولا من أحبارها ورهبانها" (١٥).

(١٤) د/ محمد سليم العوا – فى النظام السياسى للدولة الإسلامية ، دار الشروق، ٢٠٠٦ ، ص ٢١١ هامش (١).

(١٥) د. محمد سليم العوا – المصدر السابق ، صـ ٢١٩ ، صـ ٢٢٠ .



ويحضرنى فى ذلك إدراك المفكر الكبير الدكتور عبد الوهاب المسيرى للمشروع الغربى المهين ، والذى يرفع شعار الحرية وهو يهدمها فى الواقع ، حينما تكلم فى بحثه القيم عن "الخطاب الإسلامى الجديد" كيف انبهر عدد من رموز العرب بباريس رمز الحرية والاستنارة فى الوقت الذى كانت تحتل الجزائر وتقهر أهلها، وحينما قال بعضهم لشيخ جزائرى بسيط : إن الفرنسيين جاءوا إلى بلادكم لنشر الحرية والاستنارة والتقدم فقال : ولم كل هذا البارود إذن ؟!، ولعمل مقارنة لهذه الواقعة من الفقه الإسلامى أورد مثالاً ذكره لنا المرحوم العلامة الشيخ سيد سابق فى محاضرة له فى مدينتنا المنيا فى صعيد مصر فى أواخر السبعينيات ، حيث ذكر أن هناك مثالاً فى الفقه أجمع على الرأى فيه كل الفقهاء يبين أهمية الحرية فى الإسلام فقال: لو وُجد طفل لقيط وادَّعت امرأتان أنه لهما وليس لأى منهما دليل على صدق ادعاءاتها الأولى مسيحية وقالت هذا ابنى ، والثانية مسلمة وقالت هذا عبدى ، فقال: أجمع الفقهاء على أن يُعطى للمسيحية على أنه ابنها ولا يُعطى للمسلمة على أنه عبدها لأن الحرية مقدمة على الدين" . انتهى كلام الشيخ سيد سابق رحمه الله، إلى هذا الحد قدم الإسلام والشريعة الحرية على الدين ؛ لأن الإنسان

الحر يستطيع أن يختار الدين الذى يريده ، أما العبد فمجبر على اختياراته، ألا يكفى هذا المثال ليبرهن للجميع ومنهم المشككون فى الإسلام كدين وفى الشريعة كمصدر للتشريع كم هما (الإسلام والشريعة) أكثر حرصاً على الحرية من أى مصادر أخرى عرفتها البشرية فى تاريخها كله .



الديمقراطية والشريعة *

استكمالاً لسلسلة الدفاع عن المادة الثانية من الدستور المصرى والتى تتضمن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، يثير من ينتقدون أو يشككون فى هذه المادة وفى الشريعة نفسها من أنها تتعارض مع الديمقراطية ، وكأن المرجعية والقياس هما الديمقراطية الغربية لقياس أى مبدأ أو مرجعية أخرى وليس العكس، المهم أننا نود شرح هذه العلاقة وبالطبع لست فى وضع الدفاع ، ولكن لكثرة الكلام عن هذا الموضوع من طرف واحد - أغلب الوقت علمانى متطرف - أحدث لبساً لدى الأجيال الجديدة من الشباب .

الشورى والديمقراطية :

بالطبع حينما نتكلم عن الإسلام وعن الشريعة فالمعنى الذى يرد على الذهن فى هذا السياق هو مبدأ الشورى ، والذى يريد البعض أن يضعه كأنه ضد الديمقراطية أو أن الديمقراطية بديل له ، وهو أمر خاطئ بالأساس ، فالشورى مبدأ وجزء من الإسلام والشريعة ومن يؤمن بهما (أى الإسلام

* نُشرت هذه المقالة فى جريدة "المصريون" اليومية الإلكترونية بتاريخ ١٥/٤/٢٠٠٧م



والشريعة) يؤمن بالشورى كجزء رئيسى منهما ، ولكن ما هى الشورى ؟ وما هى الديمقراطية؟ وما العلاقة بينهما؟

الشورى والاستشارة :

شرح فقهاء ومفكرون مسلمون هذه المسألة فى مؤلفات كثيرة ولكن أهمها على الإطلاق الكتاب المرجع للعلامة والفقيه القانونى الدكتور / توفيق الشاوى – عافاه الله وشفاه– فى كتاب "فقه الشورى والاستشارة" ونقل عنه خلاصة رأيه الأستاذ الدكتور / محمد سليم العوًا فى كتابه "فى النظام السياسى للدولة الإسلامية" .

وبالطبع رأى أستاذنا العلامة د. الشاوى أن الشورى تختلف عن الاستشارة ، فالشورى هى القرار الجماعى الملزم للحاكم ، أما الاستشارة فأخذ رأى أهل الاختصاص كفنيين أو أخذ رأى لشخص وليس فى نطاق حكم ، والاستشارة طبعًا غير ملزمة لمن يطلبها وأنقل نصًّا عن كتاب د. سليم العوًا نقلاً عن الدكتور توفيق الشاوى "وهو يرى أن الاستشارة هى طلب الرأى أو المشورة ممن يكون محل ثقة الطالب وطالب الاستشارة هو وحده صاحب الحق فى اتخاذ القرار فى المسألة التى يطلب الرأى فيها ، أما الشورى فهى الوسيلة الجماعية الشرعية التى



تصدر بها الجماعة أو الأمة قراراً في شأن من شئونها العامة بحرية كاملة . والاستشارة غير واجبة ، والرأى الذى يبدى لطالبه فيها غير ملزم له ، أما الشورى فهى واجبة وملزمة"(١٦) .

ما هى الديمقراطية ؟

اختلف الناس فى تعريفها لعدة تعريفات ، ومن هذه التعريفات من يلونها كل بلونه ، من يريد أن يدافع عنها يصفها بأوصاف تساعده على ذلك ، ومن يريد أن يرفضها يصفها بأوصاف تساعده على ذلك أيضًا ، أما من يريد أن يكون موضوعيًا ومحايداً فلعله يختار هذا التعريف ، وهو أن الديمقراطية وسيلة إنسانية تنظم طرق اختيار الحكام ومحاسبتهم وطريقة تغييرهم وتنظم حرية ممارسة الحريات السياسية وحرية الرأى والتعبير وتداول السلطة . . إلخ ، فهى بذلك ليست أيدلوجية كما يريد البعض من غلاة العلمانية أو غلاة المتدينين أن يصفوها ، فهى - كما نراها - آلية بشرية لتنظيم العلاقات السياسية فى المجتمع الحديث بعد تطورها بأشكال عديدة .

---

(١٦) د/ محمد سليم العوا – فى النظام السياسى للدولة الإسلامية ، دار الشروق ، ٢٠٠٦ ط الثانية صـ ١٨١ .

العلاقة بين الشورى والديمقراطية :

كما قلنا ، الشورى مبدأ ملزم ذو أبعاد دينية وثقافية مرتبطة بالمجتمع الذى شكل الإسلام هويته وثقافته ، ولكن لعظمة الإسلام كدين والشريعة كمصدر فإن الأحكام المتغيرة لم يرد فيها تفصيل نظراً للتطور الإنسانى ، أما الأحكام الثابتة فمنصوص عليها بالتفصيل ، وبالتالى المبادئ العامة كالشورى لا يوجد فيها تفصيل عن كيفية اختيار الحكام ، وهل يكون هناك مجلس أو مجلسان للتشريع وتنظيم التداول وغيره ، وبالتالى الأخذ بالوسائل الديمقراطية لتنظيم مبدأ الشورى لا شيء عليه ؛ لأن شعارنا حديث الرسول ،صلى الله عليه وسلم: "الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها" ، بل إن أستاذنا العلامة الدكتور / توفيق الشاوى ألف كتاباً آخر عنوانه "الشورى أعلى مراتب الديمقراطية" طبعة الزهراء للإعلام العربى عام ١٩٩٤م ، وذكر فيه العناصر المشتركة بين الشورى والديمقراطية فى فصل كامل (الفصل الثالث) ، وشرح أيضًا التكامل بين الشورى والديمقراطية فى فصل آخر (الفصل الرابع) ؛ ولذلك فإن جهود العلماء والمفكرين الإسلاميين لم تتوقف حتى إن "العلامة الشيخ شلتوت فسر أولى الأمر الذى أوجب القرآن طاعتهم هم أهل



الشورى بالمعنى العام"[17] ، كما فسر آخرون تعبير أهل الحل والعقد فى شأن السياسة بالنواب المنتخبين فى المجالس النيابية . . . إلخ ، وعلى هذا الشورى كمبدأ رئيسى من مبادئ الشريعة هى أعمق وأكثر بعداً من الديمقراطية من الناحية المبدئية ، ولكن الديمقراطية كوسيلة مطبقه ومنفذه لقيمة الشورى ومكملة لها على رأى أستاذنا د. توفيق الشاوى .

---

(١٧) د/ توفيق الشاوى – فقه الشورى والاستشارة ، دار الوفاء ، ١٩٩٢ ، ط الثانية ، ص ١٥٦ بتصرف .



الدين والدولـــة *

منذ فـترة يـبدو فى الأفـق العـام جـدال حـول عـلاقـة الدين بالدولة، يهـدأ أحـيـاناً ويتـصـاعـد أحـيـاناً أخـرى ، وفى الآونة الأخيرة أُعيد طرح الموضوع من جديد فى إطار الحملة العلمانية المتطرفة ضد المادة الثانية من الدستور المصرى التى تنص على أن "دين الدولة الإسـلام ومبـادئ الشـريعة الإسلامـية المصـدر الرئيسى للتشريع" ، فهناك رؤى متطرفة على الجهتين : الجهة العلمـانيـة فـيـهـا من يطالب بإبعـاد الدين تمامًـا عن الدولة ويفـسـرون العلمـانيـة بأنهـا إبعـاد الدين عن الدولة ، والجـهـة الإسلامية فيها من يطالب بصياغات دينية متشددة للدولة تجعلها أقرب إلى مفهوم الدولة الدينية التى عُرفت فى الغرب المسيحى ولم تكن يوماً فى العالم الإسلامى ، وكلتا الرؤيتين لا تصلحان لمجتمعاتنا العربية والإسلامية الحديثة.

الخبرة الغربية وفصل الكنيسة عن الدولة :

بطبـيـعـة الدين المسـيـحى لا توجـد فـيـهـا نظم وأحكام وشريعة، وبالتـالى فى المجتمعات الغربية ذات الأغلبية المسيحية

* نُشرت هذه المقالة فى جريدة (المصريون) بتاريخ ٢٢ / ٤ /٢٠٠٧



لم تعرف نظام حكم مسيحى ، وفى القرون الوسطى حيث تحالفت الكنيسة مع الأباطرة والملوك ، ثم تحول الحكم إلى الكنيسة وليست للدين المسيحى ، وسام رجال الكنيسة مجتمعاتهم سوء العذاب باسم الإله وباسم الرب ، واحتكروا الحقيقة وهرطقوا (أى كفروا) من خالفهم وأعملوا القتل والتعذيب باسم الإله ، وكرد فعل على هذه التجربة تمردت هذه المجتمعات على دور الكنيسة ورجالها وهم يسمون (رجال الإكليروس) وطالب الناس بحكم المدنيين وهم يسمون فى المفهوم الكنسى (العلمانيين) كتعبير مضاد للاكليروس ، فالعلمانيون فى المفهوم الكنسى هم عكس رجال الدين والكنيسة (الإكليروس) ، فطالبوا بالعلمانية بمفهوم فصل الكنيسة ورجالها عن الدولة ، أى إبعاد المؤسسة الدينية عن الحكم والسلطان ، ولقد تفاوتت الخبرة الغربية فى رد فعلها نحو هذا المفهوم من دولة إلى أخرى ، فلقد وجدتُ فى ألمانيا فى زيارات لى متعددة وحوارات مع رجال الدولة والفكر ونواب البرلمان ورؤساء الكنائس أن العلمانية فى ألمانيا لا تبعد حتى الكنيسة عن إدارة شئون الدولة ، فلقد حضرت لقاءً منذ عامين فى مقر الكنيسة البروتستانتية لنواب يمثلون الكنائس فى الأحزاب الحاكمة والمعارضة وهم ينقلون مشروعات القوانين



للكنيسة لتقول رأيها فيه قبل أن تصدر ويأخذ البرلمان الألمانى (البوندستاج) برأى هذه الكنائس ، وهما كنيستان كبيرتان (الكنيسة البروتستانتية والكنيسة الكاثوليكية) ، بالطبع هذا بخلاف فرنسا شديدة العلمانية نظراً لتجاربها المريرة مع الكنيسة الكاثوليكية ، أما فى إنجلترا فعلمانيتها أيضاً مختلفة والملكة ترأس كنيسة إنجلترا ولا تقوم هى أو أى من أركان الدولة بما يغضب الكنيسة ورجالها ، فالوضع فى التجربة الغربية إذن متفاوت ، والتمرد كان على سطوة أو سيطرة الكنيسة على الحكم والفصل كان للمؤسسة الدينية المستبدة وإبعادها عن أن تكون هى الحاكمة بشكل مباشر . وإن تفاوت هذا الإبعاد من بلد إلى آخر كما أسلفنا.

الخبرة العربية الإسلامية وعلاقة الدين بالدولة :

منذ ظهور الإسلام فى المنطقة العربية وانتشاره فيها من المحيط إلى الخليج كان له دور رئيسى فى تكوين هوية وحضارة هذه المنطقة من العالم ، ولأن طبيعة الإسلام مختلفة عن المسيحية حيث أن الإسلام دين ودولة ، قيم روحية وأحكام منظمة لشئون الحياة ، فكان له إسهاماته فى صياغة منظومة القيم فى المجتمع بكل أشكالها ومنها المنظومة السياسية والقيم



الحاكمة للدولة فى هذه المنطقة ، ولهذا السبب لا يوجد فى الإسلام مفهوم كهنوتى ولا ما يسمى رجال الدين (الإكليروس) ولكن يوجد علماء متخصصون فى علومه الشرعية من فقه وتفسير وعقيدة . . . إلخ ، وبالتالى كان من حكم فى الدولة الإسلامية الأولى هم رجال حكم ، وبحكم دور الدين فى الدولة فى المفهوم الإسلامى ودور الحاكم الفرد فى هذه الفترة كان من شروط الحاكم إلمامه بعلوم الشريعة ، بالإضافة إلى إلمامه بنظم الحكم والإدارة والعلوم العسكرية المتاحة فى هذه الفترة لقيادة الجيوش ، ولما تطورت الدولة الإسلامية وتعقدت واتسعت تحولت هذه المنظومات الحاكمة إلى مؤسسات أنفصل فيها الفرد عن المؤسسة مثل ما حدث فى رأس الدولة وفى القضاء وفى الجيش وفى الاقتصاد . . إلخ ، ولأن أحكام الإسلام صالحة لكل زمان ومكان ، فكان من رحمة الله بالبشر أن جعل الأحكام الثابتة فيها بالتفصيل والأحكام المتغيرة فيها المبادئ العامة دون تفصيل لتغير التفاصيل حسب المكان والزمان والتطور البشرى الإنسانى ، وبالطبع نظم الحكم والإدارة والسياسة من هذه الأحكام المتغيرة، فالذى يحكمها هى مبادئ الإسلام من العدل والشورى والحرية . . إلخ .



وعلى هذا جرى اختيار الناس ورضاهم طوال التاريخ على استلهام مبادئ الإسلام فى تنظيم حياتهم السياسية كما يقول د . محمد سليم العوا " . . وحين تتفق أغلبية الناس فى دولة إسلامية ما على استلهام أحكام الإسلام فى المجال السياسى لتنظيم حياتهم السياسية ، فإن التفاصيل لن تكون أبداً مشكلة ، وحتى إذا كانت لأى سبب من الأسباب ، فإنها سوف تحل على أساس الحاجات الاجتماعية ، بوضع الحلول العلمية لها فى ضوء قواعد الاجتهاد الإسلامية" (١٨) ، ونظراً لتعقد الدولة فى العصر الحديث فقد تطور الاجتهاد الإسلامى للفصل بين الإمامة الدينية والإمامة السياسية (كما ذكر د. توفيق الشاوى فى "فقه الشورى والاستشارة" ، وكذلك المستشار حسن العشماوى الذى فرق بين الالهى والبشرى ، فى القضية السياسية التى سماها "مشكلة الحكم فى كتاب "الفرد العربى ومشكلة الحكم"). وكذلك رفض حسن العشماوى إقامة الحكومة الدينية ، ويذكر أن الداعين للمشروع الإسلامى، والقائلين بأن الإسلام دين ودولة لا يمكن فهم دعواهم على أنها دعوة لحكومة دينية ويقول : " . . . لقد جربت الأرض

---

(١٨) د/ محمد سليم العوا ـ فى النظام السياسى للدولة الإسلامية ، دار الشروق، ٢٠٠٦ م ، الطبعة الثانية ، ص ٢٣٥



الحكومة الدينية أكثر من مرة، جربتها على يد كهنة الآلهة المتعددين فى أكثر من مكان ، فكانت المآسى فى الحكم باسم الآلهة ، وجربتها على يد أحبار اليهود الذين أباحوا - باسم السماء - قتل زكريا ويحيى وحكموا بإعدام المسيح ، وجربتها على يد الكنيسة والملوك والقياصرة أصحاب الحق الإلهى، فرأت محاكم التفتيش وإحراق القديسين والعلماء والمجددين فى المذهب ، ورأت شهداء المسيحية الأصلية فى مصر تقتلهم الواسطة الرومانية التى ادعت أنها تحكم باسم السماء . . وجربتها أمة المسلمين مع من ظنوا أن الخلافة ظل الله فى الأرض ، وأن قولها هو قول السماء ، فرأت مبكراً محنة مالك وابن حنبل ، ثم رأت حبس كل من اجتهد أو قتله ليواكب أحداث العصر أو سطوة الحكم ، ثم رأت اضطهاد كل مجدد - أخطأ أو أصاب - يريد أن يرجع إلى أصل الدين لا شكله وقشوره [١٩] ، كما أن كثيراً من الكتاب المحدثين ناقش أفكاراً مشابهة مثل كتاب السفير محمد أمين جبر (الدين والدولة الحديثة) ، وكذلك الدراسة المهمة للمستشار طارق البشرى التى عنوانها (الوضع القانونى المعاصر . . . بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي) .

---

(١٩) المستشار حسن العشماوى - الفرد العربى ومشكلة الحكم ، بيروت ، دار الفتح ، ١٩٧٠ ، ص ١٣٢.

العلاقة بين الدين والدولة تنظيم أم إبعاد ؟ !

ننتهى من كل ما سبق إلى أن العلاقة بين الدين والدولة فى بلادنا قائمة لا يمكن فصلها أو إبعادها ، ولكن المطلوب مناقشة هادفة من كل الأطراف للاتفاق على قواعد هذه العلاقة وتنظيمها بما لا يسمح بتكرار وقائع ظلم باسم الدين أو الحكومة الدينية أو الاستبداد عن أى أيدلوجية ، وكذلك رفض الفكر العلمانى المتطرف الذى يريد أن يبعد الدين تمامًا عن الدولة ، فهذا لن يكون أبدًا بإذن الله ، طالما كان أغلب هذه البلاد يتمسكون بهويتهم وثقافتهم التى شكل وعيها الإسلام كدين وحضارة.



التعددية فى إطار المواطنة (*)

١ – التعددية الدينية والسياسية.. رؤية إسلامية معاصرة **

التعددية الدينية :

يؤمن الإسلام بأصلين مهمين هما : الوحدة الإنسانية والتعدد الدينى، فالوحدة الإنسانية المترتبة على أصل الخلق من أب وأم واحدة، والتعدد الدينى المترتب على توالى رسل الله وكتبه على بنى الإنسان، فآمن بكل نبى وكتاب من شاء الله له أن يؤمن ، وكذب به آخرون فأنكروا وكفروا وأشركوا .

فالأصل الأول أى الوحدة الإنسانية بينها الله تعالى فى القرآن الكريم بقوله: ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا...**﴾. (٢٠)

(*) ورقة مقدمة لندوة " التعددية من منظور المواطنة " التى ينظمها الفريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى بالقاهرة فى الفترة من ٣٠ / ٣ إلى ١ / ٤ / ٢٠٠٦ م – فندق هيلتون النيل .

(**) المصدر : "التعددية الدينية والسياسية" ورقة غير منشورة للدكتور / محمد سليم العوّا وراجع كذلك كتابنا " رؤية الوسط فى السياسية والمجتمع " مكتبة الشروق الدولية ط ٢٠٠٥ م فصل " الدين والسياسية .... "

(٢٠) الحجرات الآية رقم ١٣ .



وقوله تعالى : ﴿ **يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءا ,واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً** ﴾ .(٢١)

والأصل الثانى وهو التعدد الدينى ثابت بنصوص كثيرة فى القرآن الكريم والسنة النبوية، ومن هذه النصوص ما ذكرته سورة البقرة عن أهل الأديان فى قوله تعالى : ﴿ **إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون** ﴾ .(٢٢)

وكذلك فى سورة الحج فى قوله تعالى :﴿ **إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد** ﴾ .(٢٣)

وبالتالى آمن الإسلام بوجود منتمين لأديان مختلفة منها

---

(٢١) سورة النساء الآية رقم ١ .

(٢٢) سورة البقرة آية ٦٢ .

(٢٣) سورة الحج الآية ١٧ .



السماوى كاليهود والنصارى ، ومنها وضعى كالمجوس ، ومنها ملحد كالكفار والمشركين.

ودعا الإسلام إلى التعايش بين أهل الأديان جميعًا شريطة عدم العدوان وعدم الإخراج من الأراضى والتآمر للإخراج من الأرض " احتلال الأرض" ، فإذ لم يفعلوا ذلك دعا الإسلام إلى البر أى القسط والعدل والتعاون ,وهناك نص فى القرآن على هذا المعنى فى سورة الممتحنة فى الآيتين الثامنة والتاسعة، وعلى هذا شجع الإسلام على أخوة الإنسانية وعلى شركاء الوطن وجيران الدار وزملاء العمل وأصدقاء الحياة مهما اختلفت الأديان ، طالما توفر بينهم شرط عدم العدوان واحتلال الأرض . فغير المسلم الذى لا يحارب الإسلام تكون مودته واجبة وصلته فريضة دينية .

التعددية السياسية :

التعددية السياسية تعنى فى جوهرها التسليم بالاختلاف : التسليم به واقعاً لا يسع عاقل إنكاره، والتسليم به حقًّا للمختلفين لا يملك أحد أو سلطة حرمناهم منه وهى توصف بالموضوع الذى يكون الاختلاف حوله والذى ينحصر نطاقه فتكون سياسية أو اقتصادية أو دينية أو عرقية أو لغوية أو غير ذلك .



والتسليم بالتعددية السياسية تبعاً للتسليم بحق الاختلاف تعود بغير كبير جهد إلى التسليم بحق التعددية فى المذهب السياسى .

والمنتمون للفكر السياسى الإسلامى كثيراً ما يهربون من تفاصيل الرؤية الإسلامية السياسية ويكتفون بالشعارات الكبيرة العامة .

وهذا الأمر لا يكفى للإجابة عن تصور واقعى يمكن فهمه والتعامل معه قبولاً ورفضاً، ففى وجهة نظرنا أن مصادر الإسلام الرئيسية - وهى القرآن والسنة - لم تحدد نظاماً معيناً للحكم، ولكنها حددت القيم الإسلامية التى يجب أن تتمسك بها الأمة وتحاكم بها الحاكمين إليها ، وهذه القيم يسميها الفقهاء والمفكرون الإسلاميون " القواعد العامة" وعلى سبيل المثال :

١- الحرية كقيمة إسلامية ملزمة كفلها الإسلام للإنسان منذ كان وهى فطرة الله الذى فطر الناس عليها .

٢- المساواة بين الناس فى تطبيق القانون وفى ممارسة الحقوق والحريات العامة أصل إسلامى أصيل ، لا يجوز العدوان عليه ولا استثناء فيه .

٣-اختـيـار الحـاكـم يـجـب أن يتم بإرادة الأمـة الحـرة ، لأن الشـورى أسـاس الاخـتـيـار ، ولـم يوضـع أسلوب مـفـصـل وثابت لتطبيق الشـورى ، ولعل الأسـلوب الأفضل فى زمـاننا هو تقـرير حق الشـعـب فى اخـتـيـار رئيس الدولة ونـوابه بالاخـتـيـار الحـر المباشـر ، وهو حق لجـمـيع المـواطنين ، ويجـب أن تكـون التـولية لمدة يحـددها الدسـتـور ، وأن يكـون لهـذه المدة حـد أقـصى لا يعاد بعـدها انتخاب الشخص نفسه ، وهذا الاختيار يكـون بين أكثر من مرشح ، أى فى ظل التعددية .

٤- الأمة مصدر السلطات ، وهى صـاحبة الحق الأصيل فى تحديد المشروعية إما للدستور أو القانون أو اختيار الأفراد .

٥- حق المواطنة مـكفـول لجـمـيع أبناء الوطن أيًّا كـانت ديانتهـم، وهـم متساوون جميعًا فى الحقوق والواجبات .

٦- الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجبان شرعيان تقوم بهـما نظم الإسلام كافة، وهى أشبـه الآن بحرية النقـد والتعبير والمعارضة .

وبناء على هذه القـواعـد فـإن أى وسـيلة عـصـرية مناسـبـة لتـحـقيـقـها مـقبـولة شرعًا وعـقـلا وواقعًا، وبالتـالى كل أساليب الديمقـراطيـة التى تبـدأ بالـتـعـددية الـسـيـاسـيـة والفكـرية فى



الأحزاب والجماعات والجمعيات المدنية والمحكومة بهذه القواعد والقيم مقبولة ومرحب بها .

والتداول السلمى للسلطة وحرية الانتخاب للسلطة العليا وللمجلس النيابى والمحاسبة والشفافية ، وكذلك المعارضة والتعبير عن الرأى كلها أسس إسلامية صحيحة من وجهة نظرنا وندعو إليها .

ونرفض رفضًا قاطعًا منع أى قوة سياسية تريد أن تؤسس مشروعًا سياسيًّا لتعبر فيه عن وجهة نظرها ؛ ليكون الحَكَم فى النهاية هو الشعب صاحب الاختيار وفق القواعد الكلية المنظمة لهذا النشاط فى الدستور والقانون وتحت رقابة القضاء الحر النزيه المستقل، فقوة أى فكرة أو مشروع فى حجتها وفى قبول الناس لها وقدرتها على العيش والاستمرار بشكل طبيعى وليس قسريًّا .

٢- المواطنة فى الفكر الإسلامى الحديث (٢٤)

تطور مفهوم المواطنة فى العالم الإسلامى حين اشترك غير المسلمين فى جيش الدولة وبذلك سقطت الجزية، لأنها - كما

---

(٢٤) راجع فصل "المواطنة بين شرعية الفتح وشرعية التحرير" د. محمد سليم العوا - فى كتاب الدين والوطن - نهضة مصر ، ط مارس ٢٠٠٦م .



ذكرنا ـ ضريبة نظير عدم الاشتراك فى الجيش، وقد حدث ذلك فى مصر عام ١٨٥٦م فى عهد سعيد باشا حينما أعلن عن سقوط الجزية عن غير المسلمين والسماح لهم بالاشتراك فى الخدمة العسكرية، فلقد كافح أهل البلاد جميعًا (مسلمون ومسيحيون)ضد المستعمر الأجنبى ورووا الأرض جميعًا بدمائهم، وشاركوا فى الحركات الوطنية التى قادت الكفاح حتى تحررت الأوطان ، ولما نجحوا فى ذلك اتخذوا وثائق لتنظيم الحياة فى هذه الدول "الدساتير" قامت على المساواة بين المواطنين، وهو لفظ لم يعرفه لساننا العربى القانونى أو الشرعى (الفقهي) قبل نشأة هذه الدول، وإن عرفت المعنى، ونصت معظم هذه الدساتير على منع التفريق بين المواطنين على أساس العقيدة الدينية .

ورضى بذلك المسلمون وغير المسلمين على السواء، وعاشوا فى ظل تلك الدساتير حين احترمت كلمتها، وفى ظل الطغيان الذى أهدرها، دون أن تثور بينهم ثائرة التفريق بين مسلم وغير مسلم إلا فيما لابد منه فى شئون الولايات الدينية المحضة، والزواج وما إليه .

وحين بدت بوادر الصحوة الإسلامية الحاضرة، ودعا زعماء



هذه الصحوة وقادتها وعلماؤها المسلمين إلى تحكيم الشريعة ، فى حياتهم بشكل أكثر وأشمل، وأظهر بعض غير المسلمين خوفاً من أن يؤدى ذلك إلى الذهاب بما تقرر قانونًا وواقعًا مقبولاً، من حق المساواة بينهم وبين إخوانهم المسلمين فى الوطن الواحد، وجاهر بعض الكارهين للإسلام ممن يحملون أسماء المسلمين، بأن قصد هذه الدعوة هى العودة إلى عهد الذمة ، ويعد عقدها انتقاصًا من حقوق غير المسلمين وحرياتهم وحرمات دور عبادتهم وعدم احترام لقوانين أحوالهم الشخصية أو العائلية، . [وعهد الذمة برىء من ذلك كله] .

وردَّ مفكرون إسلاميون عدول وعلى رأسهم د/ محمد سليم العوًّا ذلك كله وقالوا : إن الذمة عقدٌ لا وضعٌ . وقد انتهى العقد بزوال طرفيه من الوجود، أو زوال أحدهما على الأقل؛ أعنى زوال الدولة الإسلامية التى عقدته، وما ورثها من دول الخلافة الإسلامية حتى نهاية الدولة العثمانية. وإن الدول العصرية ليست خلفًا لتلك الدولة الإسلامية الأولى، حتى يظل العقد عاملاً فى حقها، وإن غير المسلمين الذين أبرموا عقد الذمة ورضوا بعدها على ألا يكلفوا قتالاً مع المسلمين قد غادروا دنيانا، والموجودون معنا من غير المسلمين قوم آخرون قاتلوا معنا عدونا، وهم جنودٌ وضباط فى جيوش دولنا . وهم



ساهموا معنا بدمائهم وأموالهم فى صنعها، ويوم سقطت أراضى الدولة الإسلامية فى أيدى الجيوش الغربية الغازية لم يعد أحد يستطيع أن يقول إن عقد الذمة بما تضمنه من حقوق وواجبات لا يزال قائماً وقالوا إن الدولة الإسلامية الأولى، الدولة النبوية جعلت غير المسلمين الذين وجدتهم فى أرضها عند نشأتها مواطنين فيها، نصَّت الوثيقة النبوية على أن "اليهود أمة مع المؤمنين " وأن "اليهود ينفقون مع المؤمنين " ، ما داموا محاربين " ، وأن "لليهود النصر والأسوة بينهم وبين المؤمنين" : إلى كثير من مثل ذلك وقبيله .

وإن فى هذا الصنيع النبوى هدياً يتبع ، ولا تثريب علينا إن فعلنا فعله - صلى الله عليه وسلم - بل نحن على عين الصواب إن شاء الله .

وقالوا : إن العقد الذى رضى المسلمون وغير المسلمين بإقامة الدولة العصرية على أساسه هو هذه الدساتير الحديثة .

والمسلم مكلف شرعًا بالوفاء بالعهد والعقد ، وخيانة هذا العقد أو العهد إيذاء لغير المسلمين، وقال نبينا صلى الله عليه وسلم : "من آذى ذميًّا فقد آذانى ، ومن خاصم معاهداً فأنا خصيمه" . والذمى هو المقيم فى الدولة الإسلامية إقامة دائمة،



والمعاهد هو المقيم بصورة مؤقتة.

فالمسلمون وغير المسلمين سواء فى حقوق المواطنة وواجباتها . وعلاقاتهم فى الدول الإسلامية اليوم تنظمها الوثائق التأسيسية لهذه الدول (الدساتير)، وهى واجبة الاتباع ما لم تأمر بحرام ، أو تنهى عن واجب.

٣ - التعددية الدينية لا تتعارض مع المواطنة السياسية :

نخلص مما تقدم أن الرؤية الإسلامية التى نتبناها والتى تؤمن بأن التعددية الدينية جزء من طبيعة إيماننا الإسلامى ، كما أنها واقع إنسانى وسنة كونية ، سواء كانت هذه التعددية فى الدين لأديان أخرى ، مع العلم بأن أقرب أهل دين سماوى للمسلمين هم النصارى (المسيحيون) قال تعالى ... " ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إن نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون " الآية٨٢ سورة المائدة ، أو كانت مذهبية داخل الدين الواحد كالمذاهب الإسلامية المختلفة كالسنة والشيعة وغيرهما ، أو كانت تعددية فقهية وفكرية داخل المذهب الواحد ، أو كانت تعددية سياسية لتيارات سياسية مختلفة أو تعددية داخل التيار السياسى الواحد ، وكل هذه التعددية بأنواعها لا تتعارض بأى



حال من الأحوال مع المواطنة السياسية التى هى مكفولة دينيا لدى المسلمين كما شرحنا ، أو دستوراً أو قانونًا كما ينص على ذلك الدستور المصرى والقوانين المصرية كذلك بل إن الوطن المتعدد دينيًّا وسياسيًّا أقوى من الوطن ذى الصبغة الواحدة ؛ لأن التعددية ثراء وتنوع وإبداع وإضافة وحيوية ... إلخ.

٤- التدين الصحيح يقوى المواطنة ، والتعصب الدينى يفسدها :

سبق أن بينا أن التدين الصحيح لبنة مهمة فى بناء مجتمعاتنا العربية ، لأن التدين الصحيح وقود ودافع لكل فعل إيجابى سواء للإنسان أو لأخيه فى الدين أو الوطن أو فى الإنسانية ، حينما يكون التدين مشمولاً بالفهم الصحيح للدين الذى يحض على قبول الآخر وقبول التعددية وعلى المساواة بين الناس فى الحقوق والواجبات على أساس المواطنة ، فالمؤمن الصحيح هو الذى يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله ولتحقيق صالح الوطن ، أما التعصب لدين أو لمذهب أو لحزب أو لجماعة بعينها وخاصة التعصب الدينى ؛ فإنه يدفع صاحبه لأن يرى فقط من يتوافق مع فهمه الضيق وانتمائه الضيق لدينه أو لطائفته أو لحزبه أو جماعته ، فالخطر الذى يهدد الأوطان بل



والبشرية هو التعصب والتطرف والغلو فهم جميعا وقود الفتنة ومصدرها فى آن واحد ، فواجب العقلاء دائمًا أن يتصدوا للتعصب سواء جاء من طرف مسلم أو طرف مسيحى ، ففى كل الأطراف متعصبون وهم مصدر الخطر على الأوطان وعلى الإنسان جميعًا .

٥- ضرورة مواجهة الخروج عن المواطنة الحقيقية :

فى ضوء ما ذكرنا من أن التعصب والغلو والتطرف وأحيانًا المطامع السياسية لرموز دينية أو سياسية تغذى التعصب وتدفعه نحو الفتنة ، سواء تم ذلك بأقوال أو تصريحات أو كتابات أو أفعال، وواجب العقلاء من الطرفين التصدى لكل أشكال الخروج عن المواطنة الحقيقية . والحقيقة أنه قامت فى مصر رموز كثيرة من المفكرين والعلماء من الطرف المسلم بالتصدى لهذه الحالات سواء فى الفكر أو فى السلوكيات ، وقد أثمرت تغيرات كثيرة للمفاهيم لدى الطرف المسلم، وفى تحول جزء كبير من المزاج العام نحو تقبل فكرة المواطنة والمساواة مع أبناء الوطن من غير المسلمين ، كان على رأس هؤلاء : الأستاذ المستشار طارق البشرى ، والأستاذ الدكتور / محمد سليم العوًا ، والأستاذ الكاتب / فهمى هويدى ، وآخرون ، بل تصدت للرموز الإسلامية الكبيرة حينما صرحت



بتصريحات فيها انتقاص من حقوق المواطنة لإخواننا الأقباط المسيحيين ، حينما صرح مرشد الإخوان الأسبق الأستاذ / مصطفى مشهور عن ضرورة دفع الجزية للأقباط وكان المقال الشهير للدكتور العوًّا الذى نُشر فى جريدة "الوفد" ثم أعيد نشره فى جريدة "الشعب" بعنوان "بل الجزية فى ذمة التاريخ" ، لكن المشكلة فى الطرف القبطى المسيحى ففى الفترة الأخيرة حدثت وقائع فيها تجاوز من طرف الكنيسة الأرثوذكسية وقياداتها وخاصة البابا شنودة فى قضايا حساسة مثل قضية وفاء قسطنطين ، وقضية الاستيلاء على أرض الدولة بالقوة لصالح دير فى البحر الأحمر وقضية القرص المدمج CDالذى عليه مسرحية مسيئة والتى عرضت فى كنيسة بالإسكندرية ، فلم يقم أى طرف مسيحى بالرد على هذه التجاوزات وهذا واجب الرموز الفكرية المسيحية الأرثوذكسية خاصة كما قام المفكرون والرموز المسلمة بالتصدى لأطراف مسلمة مهما علت مراتبها ، ولقد عاتبت صديقًا قبطيًّا مسيحيًّا على هذا الموقف فقال : لا نستطيع أن نفعل ذلك لأننا لو فعلنا لحرمنا البابا من الصلاة علينا عند وفاتنا ، فقلت له : إن هذه مشكلتكم يجب أن تحلوها ولسنا المسؤولين عنها،ولذلك ما تم بناؤه فى السنوات الأخيرة فى علاقة المواطنة وتأصيلها والدفاع عنها من الطرفين ، وخاصة من الطرف المسلم أصيبت بشرخ



كبير نظرا لمواقف الكنيسة الأرثوذكسية المصرية فى الفترة الأخيرة وصمت الرموز القبطية المدنية عن النقد العلنى لهذه المواقف والتصريحات، بل وأحيانا التماس الأعذار لها أو الدفاع عنها ولهذا من أجل معالجة هذا الصدع يجب على الطرف المسيحى المصرى فى مثل هذه الحوادث وغيرها أن يراجع موقفه فى الفترة الأخيرة، ويعود ليعمل بشكل جدى للتصدى للتجاوزات والخروقات لفكرة المواطنة الحقيقية والحرص على الصالح العام، وليس الصالح الخاص أو الدينى أو الطائفى.

لهذا فالحل : فى التزام التعددية الحقيقة فى إطار المواطنة العملية والالتزام بالقانون والدستور واحترام أحكامهما والالتزام بإطار الدولة وأجهزتها وليس الاستقواء بالخارج ولى ذراع الدولة والمجتمع للحصول على مكاسب صورية تثير استفزاز المجتمع كله وتهدم كيان الدولة وتحرض فعلا على الفتنة والشقاق ، والعودة إلى الأجندة الوطنية فى المطالب السياسية بالإصلاح السياسى والمساواة بين المواطنين وليس الأجندة الطائفية التى تركز على المطالب المستفزة لأغلبية المسلمين ، مثل إلغاء المادة الثانية من الدستور وما شابهها من مطالب تثير الفتنة أكثر مما تثير الوحدة والاستقرار .



[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الباب الثالث

معنى الصحوة الدينية (الإسلامية) *

* ورقة قُدمت فى الحوار المصرى الألمانى فى مدينة لوكوم-هانوفر بألمانيا فى الفترة من ١- ٧/٥/٢٠٠٦م

١- مقدمة تعريفية:

كثيراً ما يجرى خلاف حول المعنى المقصود لكثير من المصطلحات ، وخاصة تلك المتعلقة بالظواهر الدينية الإسلامية، ولذلك يجب تعريف المصطلحات التى سوف نستخدمها في هذه الدراسة مثل مصطلحى (الأصولية والأصوليين) .. ففى التعريف الغربى لهذه الكلمات مدلول سلبى .. فكما قال البروفسير "جون إسبوزيتو" فى كتابه "التهديد الإسلامى خرافة أم حقيقة" : "إن فهمنا ومفاهيمنا للأصولية متأثرة كثيرا بالبروتستانتية الأمريكية" . ويحدد قاموس ويبستر مصطلح أصولية "fundamentalism" على أنه" حركة فى بروتستانتية القرن العشرين تؤكد على حرفية الكتاب المقدس المفسر باعتباره أصلا للحياة والتعليم المسيحي" وبالنسبة إلى الكثير من المسيحيين المتحررين والعاديين فان كلمة "أصولي" تحط من قدر المرء وتدينه، لأنها تطلق دونما تمييز على كل أولئك الذين يحبذون وضعا إنجيليًّا حرفيًّا، ومن ثم يعتبرون جامدين ورجعيين ومتطرفين"(٢٥) .. هكذا كان تعريف د.جون إسبوزيتو، أما فى الثقافة العربية

(٢٥) جون أسبوزيتو ، "التهديد الإسلامى خرافة أم حقيقة" ترجمة د. قاسم عبده قاسم طبعة دار الشروق ٢٠٠١ م ص ٢٣ .



الإسلامية فالأصولية عند غالبية المسلمين ـ وخاصة عند الدارسين لعلوم الإسلام المختلفة ـ كلمة محببة ؛ لأنها تتحدث عن علم الأصول، أى أصول الفقه أو علم أصول الدين، وهما ركنان أساسيان فى العلوم الشرعية الإسلامية ، وبالتالى فكلمة أصولى كلمة محببة وليست مذمومة، ولهذا فشلت كل محاولات بعض غلاة العلمانيين فى بلا دنا لتشويه هذه الكلمة مثل ما هى كذلك فى المفهوم الغربى، ولذلك يطلق العرب والمسلمون على الذين يغالون فى أحكام الإسلام ويتشددون لفظ متطرفين وليس أصوليين. وكذلك يطلق على الحركات الإسلامية التى تتبنى مشروعا إسلاميا حركيا سواء كان معتدلا أو متطرفا لفظ إسلاميين، ويضاف للكلمة تعبير معتدل أو متطرف إذا كان من التيار المعتدل والثانى إذا كان من التيار المتشدد أو المتطرف أو الذى ينتهج العنف.

ومن ذلك أيضا تعبير الصحوة الإسلامية أو (حركة الإحياء الإسلامى أو النشاط الإسلامى) وما فى حكمها.

٢-معنى الصحوة الدينية الإسلامية:

يمكن تعريف الصحوة الدينية الإسلامية بتعريفات كثيرة ، لكن ما أظنه اقرب إلى الصواب هو تزايد دور الدين ومظاهره



فى حياة الأفراد والمجتمعات ، وفى صياغة النظام العام وفى توجه الحكومات ، وفى تحديد العلاقات داخل المجتمع وخارجه.

وبالتالى يمكن أن تكون الصحوة كذلك أو "الإحياء الإسلامي" هى بث الروح فى المجتمع على أساس دينى إسلامى وإلى دخول الإسلام بقدر أكبر فى السياسات وفى المجتمع الإسلامى.

وهو نفس المعنى تقريبًا الذى قدمته الورقة الخلفية لهذه الندوة التى أعدتها د. نيفين مسعد والتى عرفتها بأنها "هى تزايد الاحتكام إلى النصوص المقدسة فى إدارة شئون الدولة والمجتمع وفى ضبط التفاعلات الفردية والجماعية ، وفى تحديد معايير السلوك وتقيم الظواهر المختلفة" .

٣- الصحوة الدينية هل هى صحوة إسلامية فقط أم عالمية؟

بالنظر إلى تطور الأحداث وتفاعلاتها فى كثير من بقاع العالم نجد أن ظاهرة إدخال الدين بشكل أكبر فى حياة الأفراد، وفى سلوك الدول والحكومات لم تعد ظاهرة عربية فقط أو إسلامية ، بل ظاهرة عالمية حيث حدث هذا فى العقود الأخيرة



فى كثير من مناطق العالم ، فهى موجودة فى الهند حيث تزايد تمسك الهندوس والسيخ بكثير من المظاهر الدينية، بل إن أحد الأحزاب الدينية الهندوسية وهو حزب "بهال جناتا" وصل إلى السلطة وحكم الهند التى توصف بأنها أكبر ديمقراطيات العالم. وتكرر الأمر نفسه فى الولايات المتحدة الأمريكية من تزايد دور الدين فى صنع القرار السياسى الدولى والمحلى ووصل ذروته بوصول "المحافظين الجدد" واليمينيين الدينيين فى الحزب الجمهورى إلى قمة السلطة فى عهد الرئيس بوش الابن. كما تزايد مظاهر تأثير الدين فى كثير من الدول الأوربية بأشكال مختلفة وبنسب مختلفة وظهر الدور المسيحى فى كثير من الحساسيات تجاه المسلمين فى الغرب بل وتجاه انضمام بلد يسكنه أغلبية من المسلمين كتركيا إلى الاتحاد الأوروبى، واعتراضات أصوات سياسية مؤثرة – وليست دينية فقط– مثل الرئيس الفرنسى الأسبق "فاليرى جيسكار ديستان" الذى قال عن الاتحاد الأوربى : إنه (نادٍ مسيحي) !! ، وكذلك دور الدين اليهودى فى وجود دولة مثل دولة إسرائيل قائمة على أساس دينى وبدعم من يهود العالم لها ، واحتكامها لمعايير دينية فى كل تصرفاتها وقراراتها الرئيسية . وكذلك تنامى دور البوذية فى الصين وجبال التبت وغيرها.

ومما سبق يتضح أن ظاهرة الصحوة الدينية بكافة أشكالها وتنوعها هى ظاهرة عالمية وليست فقط ظاهرة إسلامية .

٤-الصحوة الدينية الإسلامية فى السياق المصرى :

أ- الصحوة الأولى فى بدايات القرن العشرين :

أحب أن أؤكد هنا على أن فكرة الصحوة الإسلامية ليست جديدة على التاريخ الإسلامى أو العربى أو المصرى بل والإنسانى أيضًا ، ففى كل مرة تحدث أحداث كبرى تصيب المجتمعات بهزات عنيفة تكون إحدى تجلياتها العودة إلى الدين والتمسك به وإحياء دوره فى المجتمع والدولة وعلى المستوى الفردى، وفى التاريخ الحديث وفى القرن الماضى تحديدا ، حدث ذلك فى السياق المصرى مرتين. المرة الأولى فى بداية القرن العشرين نتيجة الاحتلال الغربى لمصر ومحاولات التغريب الفكرى الثقافى، وقاد هذه الصحوة فكريًا منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مفكرون مثل محمد عبده وجمال الدين الأفغانى ورشيد رضا . ولكن هذه الصحوة تبلورت بشكل حركى مؤثر فى الشارع على يد الشيخ حسن البنا الذى تأثر فكريا بهؤلاء الشيوخ . وأسس حركة إسلامية دعوية سياسية هى جماعة الإخوان المسلمين فى



مارس ١٩٢٨م وانتشرت موجة التدين والعودة إلى الدين بشكل كبير طوال النصف الأول من القرن العشرين .. حتى الصدام الشهير بين حركة الإخوان المسلمين ونظام حكم الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر.

طوال هذه الفترة كانت هناك صحوة إسلامية لها تجلياتها ، كانت تساهم فيها عدة جماعات وجمعيات وحركات من جمعية أنصار السنة المحمدية إلى الجمعية الشرعية إلى الجماعات الصوفية العديدة إلى علماء الأزهر ودعاته وشيوخه، ولكن كانت القاطرة السياسية لهذه الصحوة حركة الإخوان المسلمين التى مرت بمراحل عدة فى هذه الفترة ، ففى الفترة الأولى أو العشر سنوات الأولى منذ ١٩٢٨م حتى ١٩٣٨م استمر حسن البنا يبنى جماعته على أساس دينى دعوى من وجوب التمسك بالإسلام سلوكا وعبادة ووجوب إصلاح الفرد لنفسه كمسلم مستقيم وصالح وضرورة بناء أسرة مسلمة والتأثير فى مجتمعه ..... إلخ ، وبعد عام ١٩٣٨م وهو العام الذى عقد فيه المؤتمر العام الخامس لجماعة الإخوان المسلمين تحول إلى الاهتمام بالعمل السياسى وظهر ذلك فى خطابه فى هذا المؤتمر وفى القضايا التى تناولها، وبعدها حاول البنا نفسه الترشح لانتخابات البرلمان المصرى فى دائرة الإسماعيلية مركز

نشاطه الأول ، وقد تمت محاولة ترشيحه .. مرتين : واحدة انسحب بعد تهديد واتفاق مع رئيس الوزراء فى ذلك الوقت مصطفى النحاس باشا ، والثانية ترشح ورسب فى الانتخابات ، ثم بدأ اهتمام البنا بالقضية الوطنية (أى تحرير البلاد من الاحتلال الإنجليزي) ثم تحول نحو الاهتمام بالقضية الفلسطينية ، ودعمها ، وكذلك أنشأ البنا جناحا مسلحًا سريًّا أطلق عليه "النظام الخاص" واختلف المؤرخون على السبب الحقيقى لنشأة الجناح المسلح فالإخوان يقولون أنه أُنشىء لمقاومة الاحتلال الإنجليزى وللقتال فى فلسطين ، وخصوم الإخوان يقولون : إنه أنشىء لاغتيال خصوم الإخوان السياسيين والوصول للسلطة ، وكل طرف يستشهد بوقائع صحيحة تؤيد روايته فالإخوان يستشهدون بالعمليات الفدائية التى حدثت فى مدن القناة (قناة السويس) ضد الجيش الإنجليزى، وكذلك مشاركة متطوعين من الإخوان فى الحرب فى فلسطين عام ١٩٤٨م أما خصومهم فيستشهدون بحوادث اغتيال لخصومهم السياسيين مثل النقراشى باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى ذلك العهد ، وكذلك قاضٍ اسمه الخازندار حكم حكمًا قاسيًا على أفراد من الإخوان فى قضية منظورة أمامه وحوادث أخرى . أدى تنامى قوة الإخوان إلى صدامات



متعددة بدأت فى العهد الملكى باغتيال مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا ردًّا على قيام الجماعة باغتيال رئيس الوزراء النقراشى باشا الذى أصدر قراراً بحل الجماعة واعتقال كثير من قادتها قبل اغتياله فى عام ١٩٤٩م (اغتيال البنا ٢فبراير١٩٤٩م) ثم عادت الجماعة مرة أخرى بعد إلغاء قرار الحل فى عام ١٩٥١ برئاسة المستشار حسن الهضيبى وعند قيام حركة ضباط يوليو عام ١٩٥٢م بالاستيلاء على السلطة كانت علاقتهم جيدة بالإخوان فى البداية ثم ساءت خلال عام ١٩٥٤م ، حيث صدر قرار بحل الجماعة فى بداية العام ثم عاد مجلس قيادة الثورة عن قراره بعدها ، ثم حدثت محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر فى أكتوبر من نفس العام (١٩٥٤م) فى ميدان المنشية بمدينة الإسكندرية شمال مصر ، وبعدها تم حل الجماعة مرة ثانية ، واعتقال الآلاف منها ، وإعدام عدد من قادتها ، وهروب عدد آخر خارج مصر...

واستمرت حالة الكمون والتوقف عن النشاط وكذلك ضمور كل مظاهر الصحوة حتى نهايات حكم الرئيس عبد الناصر، حيث عاودت الظهور وخاصة بعد هزيمة ٥ يونيو١٩٦٧م أمام إسرائيل واحتلال شبة جزيرة سيناء بالكامل، وحدثت بعدها هزة عنيفة للمجتمع المصرى كله ، وبدأ رد



الفعل نحو العودة إلى التدين تدريجيًّا بعد الهزيمة ، لكنه انطلق بشكل أكبر بعد وفاة الرئيس عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م ، ووصول الرئيس السادات إلى الحكم.

ب-الصحوة الإسلامية الثانية فى مصر منذ السبعينيات وحتى الآن :

ذكرت أن بدايات ملامح الصحوة الإسلامية الحالية بدأت ككثير من الصحوات الدينية كرد فعل على حدث كبير صادم أو فشل كبير أحدث اهتزازا فى المجتمع أدى إلى عودة كثير من الناس إلى الدين واسترجاعه فى حياتهم سواء الخاصة أو العامة، وهذا الذى جرى فى مصر بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م ، وبدأت مظاهر إحياء دور الدين تعود للظهور تدريجيًّا حتى وفاة الرئيس عبد الناصر ، ووصول الرئيس السادات للسلطة ، والذى أراد أن يصنع مشروعية لنفسه فى مقابل مشروعية الرئيس عبد الناصر فأراد أن يقود تحول المجتمع من فكرة الاشتراكية ونظام الحزب الواحد إلى دولة العلم والإيمان والتعددية ، والسماح بحرية حركة لكل فصائل المجتمع بما فيها القوى الإسلامية الجديدة الناشئة أو العائدة للظهور مرة أخرى كالإخوان ، كما أن الإعداد المعنوى للمقاتل المصرى (الجندى



المصري) كان على أساس إيماني إسلامي، وكان شعار معركة أكتوبر ١٩٧٣م التى انتصر فيها الجيش المصرى هو شعار الله أكبر ، وكانت الأناشيد الوطنية مدعمة بالمعانى الإيمانية الإسلامية مما شكل دفعة قوية لقوى الإحياء الإسلامى ومظاهر الصحوة الإسلامية التى ظهرت تجلياتها ومظاهرها فى الصور الآتية .

٥- مظاهر الصحوة الإسلامية في مصر :

كانت ـ وما زالت ـ صور الصحوة الإسلامية ومظاهرها فى مصر تبدو من خلال الممارسات الدينية الشخصية مثل كثرة المصلين فى المساجد خاصة بين الشباب من الجنسين ، وحلقات حفظ القرآن الكريم، وكذلك انتشار ظواهر الحجاب (غطاء الرأس) والاحتشام بشكل عام والاهتمام بالصوم فى رمضان وغيره من صوم النوافل أو السنن وموائد الرحمن لإطعام الفقراء في رمضان فى الشوارع والميادين وأسفل المبانى، وكثرة الجمعيات الخيرية الإسلامية لتقديم العون للمحتاجين فى الصحة والتعليم ، وإعانة الفقراء واليتامى . . . . إلخ

كذلك انتشار ظاهرة الكتاب الدينى الإسلامى الفقهى أو الفكرى، وكتب التفسير والأحاديث . . .إلخ ، وزيادة مبيعاتها



بشكل كبير سواء فى المعارض أو طوال العام ، وكذلك انتشار ظاهرة الكاسيت الصوتى والأقراص المدمجة CD للعلماء والدعاة وقرّاء القرآن من مختلف البلدان الإسلامية. كما ظهرت حفلات العرس فى المساجد بأشكال أكثر تحفظًا، كما كان من صورها أيضًا التقليل من الصور شبة العارية فى وسائل الإعلام الرسمى، والاهتمام بالبرامج الدينية وزيادة نفوذ العلماء وتأثيرهم .كذلك ظهور شركات توظيف الأموال الإسلامية، وسيطرة التيارات الإسلامية على انتخابات اتحاد الطلاب فى الجامعات ثم فى المدارس منذ أواخر السبعينيات وحتى الآن، وكذلك سيطرتهم على معظم نوادى هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وكذلك مشاركتهم فى النشاط النقابى المهنى والفوز بالأغلبية فى عدد مهم من هذه النقابات كالأطباء والمهندسين والصيادلة والعلميين والمحامين وبنسب أقل فى التجاريين والزراعيين والمعلمين. والمساهمة فى انتخابات البرلمان فى الأعوام ١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٩٥، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠٥م ، وفوز مجموعة من الإسلاميين سواء من الإخوان أو من المستقلين، تزايدت بالنسبة للإخوان من ٨ مقاعد فى العام ٨٤ إلى ٣٦ مقعداً فى العام ١٩٨٧ م ، ثم مقعد واحد فى العام ١٩٩٥م ، ثم ١٧ مقعد عام٢٠٠٠ م ، حتى وصلت إلى



٨٨ مقعد عام ٢٠٠٥م ، وبالتالى زاد التأثير فى الحياة العامة وفى سن القوانين ونظام البنوك والخدمات الاجتماعية التعليمية والصحة والثقافة ... إلخ .

كذلك زاد الاهتمام بالبعد الدولى سواء بالقضية الأفغانية فى الثمانينيات ثم قضية البوسنة فى التسعينيات ، ثم القضية الفلسطينية واحتلال العراق فى الفترة الأخيرة منذ الانتفاضة الأولى عام ٨٧ وحتى الآن .

٦-المقارنة بين الصحوة الإسلامية الآن ونظيرتها فى عشرينيات القرن الماضى :

- كانت الصحوة الإسلامية الأولى فى عشرينيات القرن المنصرم حتى منتصفه محدودة مقارنة بنظيرتها الأخيرة ،حيث التأثير أكبر والانتشار أكثر ، وخاصة تأثيرات الصحوة الإسلامية فى مصر على المنطقة العربية والعالم الإسلامى .

- كانت الصحوة الإسلامية الأولى لا تهتم بالمظاهر الخارجية مثل الحجاب ، فى حين أن الصحوة الإسلامية الحالية اهتمت بهذه الظاهرة .

- كانت الصحوة الإسلامية الأولى أقل نضجًا من حيث



الأفكار السياسية نحو التعدد الحزبى ودور المرأة ، ومشاركة غير المسلمين فى المجتمعات الإسلامية فى الحياة العامة ، فى حين أن الصحوة الحالية ، أو شريحة منها أكثر نضجًا فى هذه الأفكار.

- كانت الممارسة السياسية فى الصحوة الأولى اقل بكثير من الصحوة الحالية، التى تعددت فيها صور المشاركة السياسية و المجتمعية على نطاق واسع.

- كانت ظواهر العنف والتشدد أقل فى الصحوة الأولى من الصحوة الثانية ، حيث ظهر عدد من الجماعات العنيفة والمتصادمة مع مجتمعاتها ومع العالم اكبر بكثير واشد عنفا وراديكالية .

- كانت الصحوة الأولى أقل تأثيرًا فى محيطها العربى وفى المجال الدولى، فى حين أن الصحوة الحالية اتسع تأثيرها على المحيط العربى وعلى المستوى الدولى ، سواء بأشكال سلبية مثل أحداث طالبان فى أفغانستان ، وأحداث الهجوم الإرهابى فى نيويورك وواشنطن لندن ومدريد وغيرها.

- فى الصحوة الأولى لم تنجح أى حركة إسلامية سياسية فى الوصول للسلطة والمشاركة فى الحكم، فى حين أن هذا تحقق فى الصحوة الثانية ، إما بأشكال انقلابية مثل السودان،



أو ديمقراطية مثل الأردن والمغرب واليمن ، وأخيراً بفلسطين ، أو ثورية مثل إيران .

- فى الصحوة الأولى لم يكن هناك تأثير على الجاليات المسلمة فى الغرب، إما لقلتهم أو لضعف وسائل الاتصال، أما فى الصحوة الحالية فهناك تأثير كبير على هذه الجاليات من جراء هذه الصحوة .

- فى الصحوة الأولى كان التيار الوحيد الممثل لحركات الإسلام السياسى هم الإخوان المسلمين، أما فى الصحوة الثانية فحدث تعدد داخل الحركات الإسلامية السياسية، سواء التى مارست العنف أو الجماعات والحركات الإسلامية من غير الإخوان المسلمين .

- فى الصحوة الأولى نظراً لتأثيرها الأقل على كل المستويات كما أسلفنا فلم تظهر ظاهرة ترشيد الصحوة كما حدث فى الصحوة الحالية من كتابات وحركات ومجموعات قامت بدور الترشيد لهذه الصحوة .

٧- مبررات الصحوة الإسلامية الحديثة :

كما ذكرنا داخل هذه الدراسة أن هناك ظروفًا وأحداثًا

ساهمت فى وجود حالة الصحوة أو فى دعمها ودفعها إلى الأمام ، ومن هذه الأحداث ما هو سياسى ، ومنها ما هو اجتماعى ومنها ما هو ثقافى، ومنها ما هو أسباب ومبررات داخلية فى المجتمع المصرى ومنها ما هو إقليمى على المستوى العربى والإسلامى ومنها ما هو دولى.

فبالنسبة إلى أهم الأحداث السياسية التى أوجدت الصحوة الحديثة هى هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ والشعور بالانكسار أمام دولة صغيرة وحديثة قامت على أساس دينى فى حين أن الدول التى هزمت أكبر منها عدداً وأعمق تاريخاً لكن بسبب ابتعاد هذه الدول العربية وخاصة مصر عن التدين العميق وتراجع دور الدين كانت الهزيمة ، وكما قلت كان ذلك من أهم المبررات ، كذلك من المبررات السياسية الصدام السياسى الشهير بين جماعة الإخوان المسلمين والمتعاطفين معها ونظام الرئيس عبد الناصر وقهر الحريات وانتشار قصص التعذيب والقتل والإعدام وتشريد أسر وعائلات ، هذه القصص ساهمت مع تضخيمها فى عصر الرئيس السادات فى تغذية شعور التعاطف مع الإسلاميين بوجه عام والإخوان بوجه خاص ، وكان هذا أحد أسباب دخول أفواج من شباب الجامعات إلى الحركة الإسلامية الطلابية الحديثة التى تحول



معظمها إلى حركة الإخوان فيما بعد، كذلك فشل السياسات الاقتصادية فى حل مشاكل الناس الحياتية من عمل وسكن وزواج... إلخ، وكذلك الفشل على المستوى الاجتماعى وازدياد الفقر ومعدلاته وتراجع دور الدولة وفسادها وانهيار أدائها على كل المستويات ، كل ذلك ساهم فى وجود الصحوة وتغذيتها ، وخاصة فى ظل أداء مميز فى مجال الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية من قبل مجموعات كبرى ومتنوعة وروافد للصحوة الإسلامية.

وفى الفترات الأخيرة وطوال أكثر من عقدين ساهم الموقف العدوانى الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى والتواطؤ الغربى (الأوربى والأمريكي) فى دعم إسرائيل على طول الخط وحمايتها من تطبيق القرارات الدولية ومن عدم ردعها ووقف عدوانها على الشعب الفلسطينى ، وضعف الأنظمة العربية الحاكمة التى هى غير منتخبة ديمقراطيًّا فى أغلبها أمام هذه السياسة ، ساهم ذلك فى دعم الصحوة الإسلامية وحركاتها ورموزها كرموز مقاومة ودفاع عن الشعب الفلسطينى وعن المقدسات الإسلامية ، كذلك قضية العراق وحصاره الذى دام أكثر من عشر سنوات مات فيها آلاف الأطفال والمدنيين ، ثم العدوان من غير مبرر قانونى واحتلاله ، وما جرى فيه منذ



الاحـتـلال حـتى الآن كل ذلك سـاهـم فى تغـذية الصـحـوة الإسـلامـيـة وفى تعـاطف قطاعـات واسـعـة من الجـمـاهـيـر مع فصائلها المقاومة سواء بالسلاح مثل حماس والجهاد وحزب الله أو مـقـاومة سلمـيـة من بـاقى الحـركـات والجـمـاعـات والأحزاب الإسلامية.

كـذلك المناخ العـدائى الدولى الذى ساد بعـد أحـداث ١١ سـبـتـمـبر ٢٠٠١م والتـمـيـيز ضـد العـرب والمسلمين فى الولايات المتـحـدة الأمـريكيـة وأوربا وحـول العـالم ، مما زاد من الشـعـور بالاضطهـاد والاسـتـهـداف من قـبل أغلبـيـة الشـعـوب الإسـلامـيـة والعربية ، مما زاد أيضًا من أسهم كل روافـد الصحوة الإسلامية، وظهـر ذلك جليًّا فى كـل انتـخـابات حـرة أو شـبـه حـرة جـرت مؤخرًا فى المنطقة العربية بما فيها مصر.

٨- تجليات الصحوة فى المجال السياسى وتقويمها :

نتيجة لهـذه الصحوة الإسلامية كـانت هناك مظاهر إيجابية ومظاهر سلبية :

أ - المظاهر السلبية للصحوة :

كـان من المظاهر السلبيـة للصـحـوة ظهـور جـمـاعـات



راديكالية تبنت أفكار متشددة ومتطرفة ساهمت فى نشر أفكار التشدد والتطرف فى بعض قطاعات المجتمع المصرى وخاصة فى نظرته للعملية السياسية والديمقراطية والتغيير السلمى والنظرة إلى المرأة وغير المسلمين (المسيحيين) والانتقاص من حقوقهم ، بل وتطورت هذه المجموعات (٢٦) إلى ممارسة العنف فى مراحل بدأت فى السبعينيات مثل حادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤م كمحاولة لقلب نظام الحكم، ثم قيام جماعة متطرفة تدعى جماعة التكفير والهجرة بقتل وزير الأوقاف الشيخ محمد الذهبى عام ١٩٧٧م ، ثم عملية قتل الرئيس السادات عام ١٩٨١م وقتل اكثر من ٨٠ جنديا وضابطا بعدها بأيام فى مدينة أسيوط فى صعيد مصر.

ثم حقبة العنف غير المسبوق فى التاريخ المصرى كله التى حدثت فى التسعينيات بقتل عدد كبير من رموز الدولة وقادة الأجهزة الأمنية ، ضباطها وجنودها وعدد من المواطنين الأقباط والمسلمين ، وعدد من السائحين الأجانب فى حوادث عنف مجنون وغير مبرر، كان آخرها حادث الهجوم الإرهابى فى عام

---

(٢٦) هناك دراسة لكاتب هذه السطور صدرت فى كتاب عنوانها "جماعات العنف المصرية وتأويلاتها للإسلام" - مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٦ م .



١٩٩٧م على عدد من السائحين في مدينة الأقصر فى صعيد مصر وراح ضحيته أكثر من ٦٠ بريئًا أغلبهم سائحون أجانب.

وإن كان الفصيل الأكبر الذى مارس هذا العنف طوال حقبة التسعينيات وهو فصيل الجماعة الإسلامية قد تراجع الآن، وأعلن مبادرة لوقف العنف فى عامى ١٩٩٧ م ، ١٩٩٨م، ثم أصدر كتب مراجعات لأفكاره نشرت بدءاً من يناير ٢٠٠٢ حتى الآن. وأعلن ذلك فى كل وسائل الإعلام وتم الإفراج عن الآلاف منهم وجارى دمجهم فى الحياة العامة.

ومن المظاهر السلبية كذلك انتشار أفكار التشدد داخل قطاعات المجتمع التى تعمق من عزلة الأقباط المسيحيين وتقلل من دور المرأة ، وتضيق على الناس فى كثير من نواحى الشان العام فى الفن والثقافة وغيرهما.

ب- المظاهر الإيجابية للصحوة :

مما لا شك فيه أن انتشار الصحوة ساهم فى ازدياد صورة المشاركة العامة فى العمليات الانتخابية والتحول الديمقراطى من خلال المشاركة فى انتخابات اتحاد الطلاب بالجامعات والمدارس، والانتخابات النقابية والمحلية والبرلمانية والسعى لتطوير الخطاب الإسلامى من خلال فكر مدنى مثل مشروع



حزب الوسط وكذلك قيام مفكرين إسلاميين وعلماء كبار أمثال: د.محمد سليم العوّا ، والمستشار طارق البشرى ، والكاتب فهمى هويدى بعدة كتابات ساهمت فى تطوير الخطاب الإسلامى نحو العقل والرشد وقيم المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية و المساواة بين الرجال و النساء ....إلخ ، وكذلك علماء مثل : الشيخ يوسف القرضاوى ، الذى كتب كثيراً فى ترشيد الصحوة الإسلامية ومن أهم كتبه فى هذا الشأن : "الصحوة الإسلامية من المراهقة إلى الرشد" (٢٧) ، ويكفى أن أنقل عناوين فصول الكتاب العشرة لنعرف كيف ساهم فى هذا الترشيد وهي:

١– من الشكل والمظهر إلى الحقيقة والجوهر.

٢– من الكلام والجدل إلى العطاء والعمل.

٣– من العاطفية والغوغائية إلى العقلانية والعلمية.

٤– من الفروع والذيول إلى الرءوس والأصول.

٥– من التعسير والتنفير إلى التيسير والتبشير.

٦– من الجمود والتقليد إلى الاجتهاد والتحديث.

---

(٢٧) د. يوسف القرضاوى ، "الصحوة الإسلامية من المراهقة إلى الرشد" ، طبعة دار الشروق م ٢٠٠٢ م .



٧- من التعصب والانغلاق إلى التسامح والانطلاق.

٨- من الغلو والانحلال إلى الوسطية والاعتدال.

٩- من العنف والنقمة إلى الرفق والرحمة.

١٠- من الاختلاف والتشاحن إلى الائتلاف والتضامن.

الخلاصة فى هذه النقطة أن الصحوة الإسلامية لها إيجابيات كما أن لها سلبيات ، وإن كانت الإيجابيات - برأى كاتب هذه السطور- أكثر من السلبيات، وهذا لا يمنع استمرار محاولات الترشيد والتطوير والتجديد داخل الصحوة سواء من مفكرين وعلماء أو ناشطين وحركيين وأحزاب.

٩- نتائج انتخابات البرلمان المصرى الأخيرة ٢٠٠٥م وربطها بحالة الصحوة الإسلامية :

سبق أن أشرنا إلى مشاركة "الإخوان المسلمين" فى الانتخابات البرلمانية المصرية فى العقدين الآخرين منذ عام ١٩٨٤م حتى ٢٠٠٥م وفوز مجموعة منهم عدة مرات ، منها : ٨ مقاعد عام ١٩٨٤م ، ثم ٣٦ مقعداً عام ١٩٨٧م ، ثم مقعد واحد عام ١٩٩٥م ، ثم ١٧ مقعداًعام ٢٠٠٠م ، وأخيرا ٨٨ مقعداً فى الانتخابات الأخيرة التى جرت فى ديسمبر ٢٠٠٥م.

ولتحليل نتائج الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٥م يجب أن ننظر فى وضع الحياة السياسية المصرية منذ بدء التحول نحو التعددية فى منتصف السبعينيات وحتى الآن، حيث بدأ الرئيس الراحل أنور السادات سياسة التحول من الحزب الواحدة إلى التعددية عام ١٩٧٦م ، لكنها كانت تعددية مقيدة بحيث يغلب عليها الجانب الشكلى اكثر من الجانب العملى، وفى بداية عهد الرئيس مبارك حدثت انفراجة أكثر نحو التعددية حتى عام ١٩٩٢م ، بدأ التضييق على الحياة السياسية يشتد، وتزامن ذلك مع أحداث العنف الدموى التى مارسته جماعات العنف المصرية مثل "الجماعة الإسلامية" و"تنظيم الجهاد" وبعد توقف عمليات العنف استمر التضييق على الحياة السياسية وخاصة على الأحزاب الرسمية المصرح لها ، كما قامت الحكومة بسياسة السماح لأحزاب كثيرة كرتونية غير جادة لتزحم الحياة الحزبية ولتقفل الباب على الأحزاب الجادة، كما لم تستطع أن تمنع انتشار الإخوان وتمددهم وهم كيان غير مصرح به قانونًا، فأصبحت المفارقة أن الأحزاب الرسمية تحت الحصار ومن خلال مشاكلها الداخلية ازدادت ضعفًا وكذلك الأحزاب الجديدة مثل حزب "الوسط" و"الكرامة" مازال الرفض هو سيد الموقف، وحزب واحد هو حزب "الغد" تم السماح له



ثم تعرض رئيسه للقبض عليه والسجن ، ووضع الحزب أيضًا في حالة حصار بإحداث انشقاقات داخله ، فلم يبقى في الساحة غير الإخوان والحزب الوطني الحاكم المتسلح بالدولة وأجهزتها وأدواتها وأموالها ووسائل إعلامها.

وفي نهاية عام ٢٠٠٤م ظهرت حركة معارضة مستقلة هي "الحركة المصرية من أجل التغيير" المعروفة باسم حركة " كفاية" والتي تشكلت من كل القوى والتيارات السياسية بغرض الضغط الداخلي لإحداث تغيير ديمقراطي حقيقي ، وقد ساهمت هذه الحركة في رفع سقف النقد لرئيس الجمهورية وانتزعت حق التظاهر في الشارع .. مما ساعد على جرأة قطاعات كبيرة من الشعب في النقد ، كذلك ساهمت حركة القضاة المطالبة بالاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية عن الجهاز التنفيذي للدولة في زيادة سقف الحراك السياسي، وبالتالي حينما جرت الانتخابات الأخيرة كان الناس بين خيارين فقط الحزب الوطني الحاكم المكروه والمرفوض والنظر لمرشحيه كرموز تسلط وفساد وبين الإخوان المسلمين الذين ينظر إليهم قطاع كبير من الناس كمجموعة نظيفة غير ملوثة ؛ ولذلك فإن جزءًا من نتائج التصويت كان بسبب رفض الناخبين لمرشحي الحزب الوطني الحاكم بالإضافة إلى ثمرة



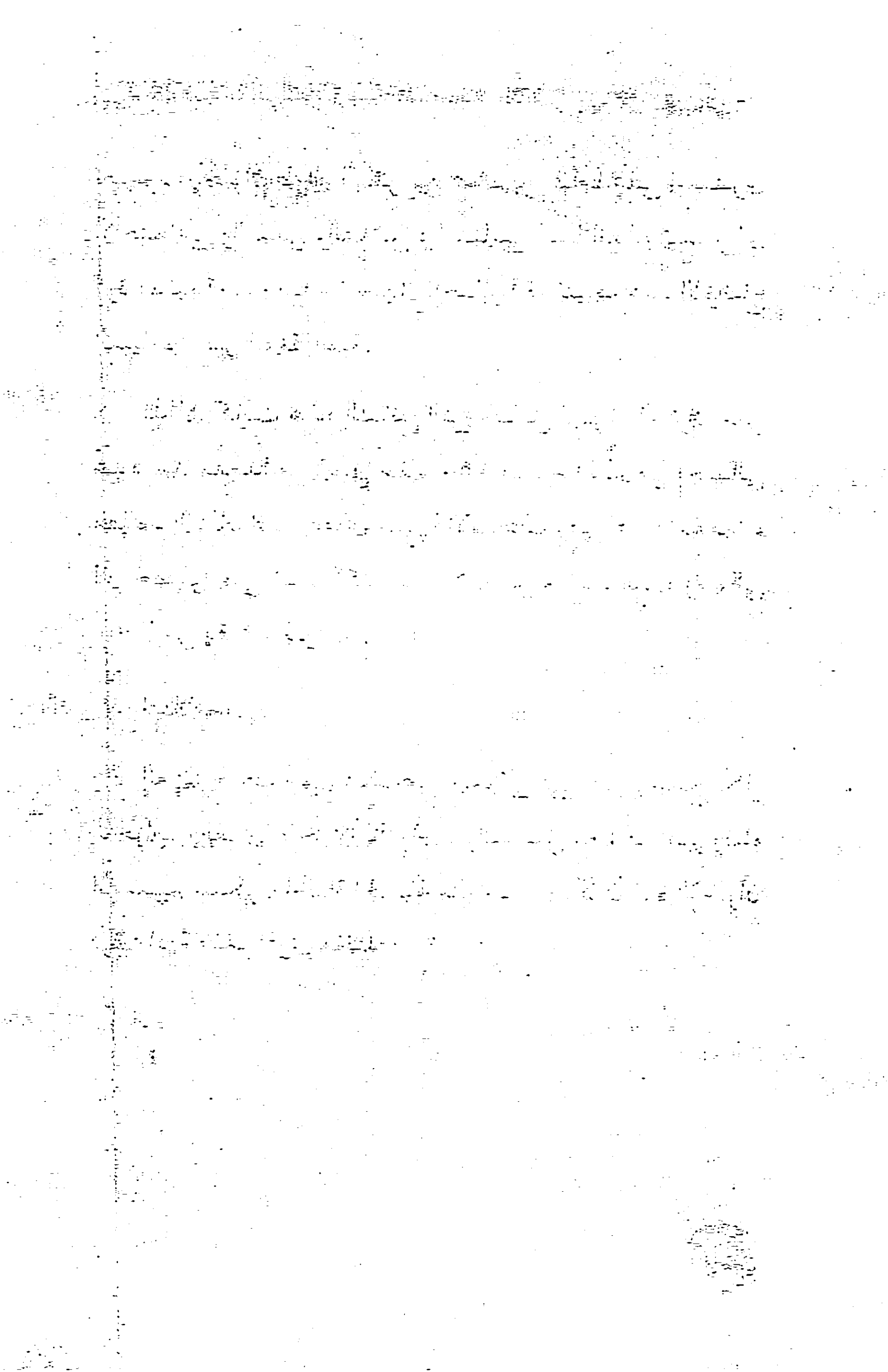
جهود الإخوان طوال أكثر من عشرين عامًا على المستوى الاجتماعى والنقابى والطلابى والسياسى كما أنه لم تتبلور أى قوة مدنية أخرى تقدم نفسها كاختيار آخر نتيجة هذه الأوضاع السياسية غير الديمقراطية.

لذلك كانت هذه النتائج التى حصل فيها الإخوان على عدد ٨٨ مقعداً من أصل عدد ١٥٠ مرشحًا لهم من إجمالى مقاعد البرلمان التى يجرى عليها الانتخاب وهى ٤٤٤ مقعداً، أى حصلوا على نسبة اكثر من ٥٠ ٪ من مرشحيهم، وحوالى ٢٠ ٪ من مقاعد البرلمان .

الخلاصة:

إنه إذا حدث تحول ديمقراطى حقيقى فى مصر وسمح لكل الأحزاب والقوى الأخرى بالتواجد والتواصل مع الجماهير وبناء أنفسهم ستكون الحياة الحزبية متوازنة، وتكون قوة الإخوان قوة عادية ضمن قوى مختلفة.





الباب الرابع

الأصولية ...

وجهة نظر إسلامية

الأصولية .... وجهة نظر إسلامية *

تم في الفترة الأخيرة استدعاء تعبير كان ضامراً في الاستعمال اللهم إلاعند أهل الاختصاص وهو تعبير الأصولية ، ولأن الاستدعاء كان غريباً في الأساس فكان استعماله في اتجاه التعبير بالسلب عن هذا التعبير ، فكان هذا الاستعمال صادماً لكثير من المسلمين ؛ لأن التعبير عند المسلمين ليس سلبيا بل تعبيراً إيجابيًّا ، فالأصولية والأصوليون وهم أهل الاختصاص في الأصول (أى أصول الدين أو أصول الفقه) هي تعبيرات كما قلت ذات مدلول إيجابي ، والأصوليون بهذا التعريف هم أهل تقدير واحترام بين أغلب المسلمين الحريصين على دينهم وأهل الاختصاص الشرعي فيهم (أى الأصوليون) .

الأصولية عند المسلمين :

فالأصولية عند المسلمين تعنى شيئين :

أ - الأول : هي العناية بأصول الدين .

وهي العقائد والعبادات وأصول المحرمات والواجبات في المعاملات .

---

* ورقة مقدمة للحلقة الدراسية "الأديان نظرات متبادلة" التي ينظمها الفريق العربي للحوار الإسلامي - المسيحي عمان - الأردن ١٧ - ٢١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ م .

ب - الثانى : العناية بأصول الفقه .

وهى أدلة الأحكام وطرق الاستنباط منها أو كما عرفها العلامة الشيخ عبد الوهاب خلاف " فعلم أصول الفقه فى الاصطلاح الشرعى هو العلم بالقواعد والبحوث التى يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، أو هى مجموعة القواعد والبحوث التى يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية"(٢٨) .

ويتحدث علماء الشريعة بتقدير كبير عن المتخصصين فى هذا العلم وهم الأصوليون فيقول عنهم الشيخ محمد الخضرى فى كتابه أصول الفقه : " ... ومما تقدم قال بعض الأصوليين : إن علم أصول الفقه قواعد مستعارة من علوم أخرى (يقصد علوماً شرعية ولغوية أخرى) وليس فى ذلك غض منه لأن الأصوليين جمعوا من العلوم المختلفة ما يرجع إلى غرضهم ويختص ببحثهم ، فألفوه وصيروه علما موضوعه الدليل السمعى "(٢٩) .

---

(٢٨) الشيخ عبد الوهاب خلاف أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة سابقًا . كتاب علم أصول الفقه ص ١٢,

(٢٩) الشيخ محمد الخضرى كتاب أصول الفقه ص ١٥ .

لكل ما تقدم يتضح أن كلمة الأصولية كلمة محببة لدى المسلمين ، وأن تعبير الأصولية ليس ذمًّا بل مدحًا بهذا المفهوم الإسلامى الصحيح فالعودة إلى الأصول وخاصة أصول الدين عودة محمودة حيث النبع الصافى ونقاء الرسالة وبعدها عن الدخن والتحريف

الأصولية بمفهومها الغربى :

أما الاستعمال الغربى لهذا المصطلح والذى يقصد فيه الذم بمعنيين أن الأصولية إما تعبير عن التطرف والغلو أو تعبير عن الإرهاب وجرائمه بمعنى القتل الظالم والعدوان غير المبرر .

ففى اللغة الإنجليزية كلمة " Fundamentalist " لا تعنى كلمة أصولى فى العربية ولكن ترجمتها فى القواميس هى متعصب ومتشدد ومتزمت (قاموس المورد) وكلمة" Fundamentalism " ترجمتها فى القاموس (مذهب العصمة الحرفية وهى حركة عرفتها البروتستانتية فى القرن العشرين تؤكد على أن الكتاب المقدس معصوم عن الخطأ لا فى قضايا العقيدة والأخلاق فحسب بل أيضا فى كل ما يتعلق بالتاريخ ومسائل الغيب كقصة الخلق وولادة المسيح من مريم العذراء ، ومجيئه ثانية إلى العالم والحشر الجسدى وكذلك



تعنى الإيمان بهـذا المذهب) [٣٠] يتـضح مما سـبق أن تاريخ الكلمـة ومعنى كلمة الأصـوليـة تختلف اختـلافا كـاملاً فى الثقافة الإسلامية العربية عنه فى الثقافة المسيحية الغربية وأن كلمة الأصولية العربية لا تساوى كلمة " Fundamentalism " الإنجليزية، لكن يبقى السؤال ما هو التوصيف الإسلامى العربى لجرائم العدوان على النفس بغير حق وترويع الناس والتأثير فى الأمن العـام للشـعـوب والدول والأمن الخـاص للأفـراد أو مـا اصطلح على إطلاق كلمـة جـرائم " الإرهاب " فى الآونة الأخيرة؟ نقول : إن الكلمة المساوية لهذا المعنى فى الشريعة وعند المسلمين هى كلمة الحرابة .

جرائم الأمن العام والأمن الخاص (الحرابة)

كـما ذكرنا أن كلمة الأصولية ليست سلبية فى الثقافة العربية الإسلامية ، وكلمة أصولى أيضا فهى كلمات محببة لنفس المسلم، وبالتالى استخدامها فى سياق الذم يكون صادماً لمشاعر المسلمين ، كذلك حدث استخدام لتعبير عليه خلاف فى الرؤية الإسلامية وهو تعبير الإرهاب ، فهو يستخدم للتعبير على جرائم العدوان والقتل غير المبرر وغير المشروع طوال

---

(٣٠) قاموس المورد إنجليزى – عربى طبعة ١٩٩٣سنة حرف F



الوقت، فى حين أن هناك وجهة نظر إسلامية ترى أن هذا التعبير له أحيانًا وجهة إيجابية بالمعنى الوارد فى القرآن الكريم : ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴾ (٣١) . ففى هذا السياق إعداد القوة للأمة الإسلامية يرهب العدو فيمنعه من العدوان قبل أن يقع وهو وضع أفضل من مقاومة العدوان بعد وقوعه ، وعلى هذا الرأى يتعامل مع تعبير الإرهاب كمعنى إيجابى، ولذلك يطلق المسلمون على جرائم العدوان غير المبرر تعبير أوضح وهو " الحرابة "وهذه التسمية مأخوذة من التعبير القرآنى الوارد فى سورة المائدة فى قوله تعالى : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يُقتلوا أو يُصلبوا أو تُقطع أيديهم وأرجُلهم من خلاف أو يُنفوا من الأرض ذلك لهم خزيٌ فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم ﴾ (٣٢) .

وهذه الآية جاءت بعد قوله تعالى : ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفسًا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ثُم إن كثيرا منهم بعد

---

(٣١) سورة الأنفال الآية ٦٠ .

(٣٢) سورة المائدة الآية ٣٣ .



ذلك فى الأرض لمسرفون ﴾[٣٣] .

وهذه الآية تعقب الآيات السابقة التى روى فيها الله تعالى قصة قابيل وهابيل (ابنى آدم) ، وكيف قتل قابيل هابيل ، ولم يدر كيف يدفنه فأرسل الله له غرابًا ليريه كيف يدفن أخاه، والتى اعتبر الله فى الآية السابقة أنه من أجل هذه الجريمة الأولى فى البشرية (جريمة القتل) " قتل ابن آدم أخاه ظلما وعدوانا شرع لبنى إسرائيل وأعلمهم أنه من قتل نفسا بغير سبب من قصاص أو فسادٍ فى الأرض ، واستحل قتلها بلا سبب ولا جناية فكأنما قتل الناس جميعًا ، لأنه لا فرق عنده بين نفس ونفس ، ومن أحياها أى حرم قتلها واعتقد ذلك فقد سلم الناس كلهم منه بهذا الاعتبار"[٣٤] .

فقد قرر الله تعالى منذ القدم حرمة قتل النفس البشرية بغير حق ، أى نفس بشرية ثم أعقب هذا القانون الإلهى بعقوبة مغلظة بالغة الشدة فى الآية التى تتكلم عن " الحرابة " .

" إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يُقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من

---

(٣٣) سورة المائدة الآية ٣٢

(٣٤) مختصر تفسير ابن كثير للصابونى ج ١ ص ٥٠٩ .



خلاف أو يُنفوا من الأرض ... " يقدم هذا الردع الشديد حتى يوفر الأمن العام للأمة والشعوب والأمن الخاص للأفراد ، فهؤلاء الذين يروعون الناس ويقطعون الطريق ويفسدون فى الأرض ويسرقون ويقتلون هذه كلها أشد أنواع الانتهاك للأمن العام والأمن الخاص ؛ لذلك كانت العقوبة المغلظة لهذا الفعل الآثم ، وهو فعل يتشابه مع الجرائم الحديثة التى يطلق عليها الناس جرائم الإرهاب الحديثة ، وبالتالى فهذه الأفعال مجرمة إسلاميًّا، وكما قلت تعبير " الحرابة " هو أقرب إلى نفوس المسلمين من أى تعبير آخر .

التطرف والغلو " التعبير الثانى للظاهرة الغربية المعروفة بالأصولية " :

ذكرنا أن الأفعال والأفكار المتشددة والمتزمتة التى تعبر عنها كلمات " الأصولية " و" الأصولي" فى الكلمات الإنجليزية ، التعبير الأمثل عنها فى الجرائم المرتكبة هو تعبير " الحرابة " ، وأما التعبير الثانى عن التزمت والتعصب فى الفكر الإسلامى فهى كلمات التطرف والغلو ، وهى صفات تصطدم مع صحيح الدين ومع صحيح الأصولية الإسلامية ، وتعبير المتطرف هو التعبير الإسلامى المرادف للكلمة الغربية "Fundamentalist" وليس " الأصولى " ولقد تصدى الإسلام

منذ ظهوره على يد الرسول محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ لظاهرة الغلظة والشدة والتشدد فى نصوص كثيرة، منها فى القرآن الكريم ومنها فى الأحاديث النبوية الصحيحة، فالله تعالى يخاطب الرسول الموحى إليه ويذكره بنعمة الله عليه فى قوله : ﴿ **فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظًا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين** ﴾ [٣٥] ، والرسول نفسه ﷺ يحض على الرفق والتيسير فى أحاديث كثيرة منها قوله ﷺ : « إن الله تعالى لم يبعثنى معنتًا ولا متعنتًا ، ولكن بعثنى معلمًا ميسرًا » [٣٦] .

ويقول كذلك ﷺ : « يسروا ولا تعسروا ، وبشروا ولا تنفروا » [٣٧] .

وكذلك ما روته السيدة عائشة عنه ﷺ : « إن الله رفيق يحب الرفق فى الأمر كله » [٣٨] .

---

(٣٥) سورة آل عمران الآية ١٥٩

(٣٦) رواه مسلم عن عائشة

(٣٧) متفق عليه .

(٣٨) رواه البخاري

وكذلك ما روته أيضا السيدة عائشة عنه ﷺ : «إن الله رفيق يحب الرفق ، ويعطى على الرفق ما لا يعطى على العنف، وما لا يعطى على سواه» (٣٩) .

وعنها أيضا عن النبى ﷺ : «إن الرفق لا يكون فى شئ إلا زانه، ولا ينزع من شىء إلا شانه» (٤٠) شانه أى عابه .

ولذلك فإن التشدد والغلظة والعنف فى غير موضعه كلها أوصاف مذمومة طوال التاريخ الإسلامى حتى أواخر العلماء والدعاة المعاصرين قد تصدوا لها ، ومنهم العلامة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى الذى رصد فى كتاب له ٦ دلائل ومظاهر للغلو والتطرف وهى:

١- عدم الاعتراف بالرأى الآخر.

٢- إلزام جمهور الناس بالعزائم والشدائد .

٣- التشديد فى غير محله.

٤- الغلظة والخشونة .

٥- سوء الظن بالناس .

---

(٣٩) رواه مسلم .

(٤٠) رواه مسلم .

٦– السقوط فى هاوية التكفير [٤١] .

ولعلى أختم هنا بالواقعة التى حدثت فى أول رسالة الإسلام حيث جاء مجموعة من الشباب المتشدد يسأل عن عبادة النبى المعصوم محمد ، ﷺ ، والرواية عن " أنس بن مالك قال : جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبى – ﷺ – يسألون عن عبادة النبى، فلما أُخبروا كأنهم تقالوها (أى استقلوها) فقالوا : وأين نحن من النبى – ﷺ – وقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فقال أحدهم ! أما أنا فأصلى الليل أبدا، وقال آخر : وأنا أصوم الدهر ولا أفطر وقال آخر : وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا ، فجاء رسول الله ﷺ فقال: « أنتم اللذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إنى لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكنى أصوم وأفطر ، وأصلى وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتى فليس منى » [٤٢] .

وفعلاً هؤلاء الذين يتشددون ويتزمتون ويتنطعون ليسوا من هدى الإسلام ولا هدى نبى الإسلام ﷺ .

لهذا فهؤلاء أيضًا ليسوا أصوليين لكنهم مغالون

---

(٤١) د/ يوسف القرضاوى ، مصدر سابق ، صـ ٢٥٠ – ٢٥٢ .

(٤٢) متفق عليه .



ومتطرفون، وأفكارهم ليست أصولية إسلامية ولكنها انحراف عن الأصولية الإسلامية.

الخلاصة

نعيد تأكيد ما شرحناه فى هذه الورقة على أن معنى الأصولية الغربية باللغات الغربية ومنها اللغة الإنجليزية ليست الأصولية الإسلامية ، فالأصولية الإسلامية كلمة محببة ومحمودة لدى المسلمين وكذلك الأصوليون هم أهل الاختصاص فى علوم الدين وأصول الفقه فهم محل تقدير واحترام .

أما المعنى السلبى لهذه الكلمة فهو فى الفقه والفكر الإسلامى يعبر عنه بالتطرف والغلو فى الأفكار، ويعبر عن الظاهرة التى ترتكب الجرائم وخاصة القتل والترويع بتعبير " الحرابة " كما ذكرنا، كما يعبر عن المتزمتين والمتشددين بالمتطرفين وجماعات العنف والغلو وليس الأصوليين .



خاتمة الكتاب

فى نهاية هذا الكتاب الذى حاولت أن أشرح فيه أربعة ملفات مهمة فى الشأن العام المصرى والعربى ، وهى ملفات مرتبطة ببعضها البعض ، فالملف الأول يتعلق بالقضايا الخاصة بالمواطنين المسيحيين المصريين الذين اصطلح على إطلاق كلمة الأقباط عليهم ـ وقد شرحت خلفية هذه التسمية داخل هذه الدراسة ؛ ولأن تناول هذا الموضوع شائك ويسبب حساسيات لأطراف كثيرة وأيضًا يُستغل من أطراف كثيرة فلقد حاولت أن أرصد هذه المسألة من كل جوانبها بحثًا عن الحقيقة وحرصًا على الوطن ، ولقد كان استعمال العناوين والمصطلحات محل نظر وتفكير وأحيانًا نقاش مع عدد من الأصدقاء ، وتعبير "المسألة القبطية" أكثر التعبيرات التى استخدمت وغير محملة بمضامين مسبقة ، وكلمة إشكالياتها التى استخدمت أيضاً فى العنوان تعبر عن الواقع بغير تهوين ولا تهويل ، وخلاصة ما وصلت إليه عما يثار كان محل نظر وتفكير ونقاش مع أصدقاء كما ذكرت ولقد كان المطلوب تسمية هذه الأشياء التى يشكو منها الأقباط هل هو اضطهاد أم تمييز أم مشكلات؟ ، ولقد ارتاح ضميرى لاختيار كلمة مشكلات فهو إقرار بوجود

مشكلات لكنها لا تصل إلى حد الاضطهاد أو التمييز فى يقينى وضميرى ، لكن الأهم ما هو المدخل الصحيح لحل هذه المشكلات ؟ وبالطبع إجابتى مع كل العقلاء هو المزيد من الاندماج فى المجتمع وطرح قضايانا ومشاكلنا على أرضية المواطنة والمساواة الكاملة فى الحقوق والوجبات ، وأن التحول الديمقراطى الحقيقى بمشاركة كل المصريين (مسلمين ومسيحيين) سيحل كل المشكلات بما فيها المشاكل التى يعانى منها بعض الأقباط من خلال هذا التحول ، وأن المطالب الطائفية الخاصة بحرية بناء الكنائس أو تعيين مسيحيين فى مناصب مهمة أو حساسة الأولى منها والأصوب المطالب الوطنية المشتركة الخاصة بحرية بناء دور العبادة للجميع والمساواة بين جميع المواطنين فى الوصول إلى كل المواقع وفق الكفاءة والشروط الموضوعية لكل وظيفة وموقع .

كما أن الحالة التى أوجدها عدد من العلمانيين المتطرفين بالاستفزاز ضد المادة الثانية من الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية _وبالمناسبة سألنى بعض الأصدقاء لماذا أُصر على تعبير علمانيين متطرفين فقلت لهم : هذا تمييز لهم عن العلمانيين العقلاء والذين لم يتورطوا فى الحملة المنسقة ضد الشريعة الإسلامية ، أقول : إن العقلاء من المسيحيين المصريين



يجب عليهم أن يتنبهوا لهذا الفخ الذى نصبه هؤلاء الغلاة المشار إليهم وأن يستمروا فى موقفهم التاريخى الذى انتمى إلى الحضارة الإسلامية وساهم فيها ، وأن لا يستجيبوا كذلك للتحريض الغربى الذى يريد أن يعزلهم عن مجتمعاتهم لكنهم سيفشلون بإذن الله كما فشلت الحملات الفرنسية والإنجليزية القديمة فى زرع الفتنة والعزلة بين أبناء الوطن الواحد ، ولابد أيضًا لهؤلاء العقلاء أن يتعاونوا مع العقلاء من إخوانهم المسلمين الذين أصّلوا للمواطنة من خلال اجتهاد إسلامى تجديدى ؛ لأن عدم التعاون والركون للتحريض الغربى والعلمانى ومنظمات أقباط المهجر سيؤدى إلى زيادة الغلو والتطرف والتشدد فى الجانب الإسلامى وفى المجتمع كله ، وأظن أن ذلك ليس فى مصلحة أحد ولا مصلحة الوطن الذى يجمعنا جميعاً .

ونظرًا لتشابك القضايا والملفات كما ذكرت فإن دراسة ما اصطلح على تسميتها بالصحوة الإسلامية وتجلياتها السياسية وتقويمها من خلال سلبياتها وإيجابياتها أمر فى منتهى الأهمية لتطوير هذه الظاهرة لصالح المجتمع ولحل مشاكله ومشاكلها ، وأهمها دمج الظاهرة السياسية الإسلامية المعتدلة فى الحياة الحزبية السياسية من خلال قبولها للعمل السلمى والتعددية



والتداول وقبول قواعد اللعبة الديمقراطية ، وخاصة أن كاتب هذه الدراسة يقف على نفس هذه الأرضية الإسلامية فلهذا كان التحليل يحاول البحث عن الحقيقة بعين الإنصاف أيضاً ولعلاقة ذلك بالمخاوف المشروعة التى تُطرح من قبل الأقباط المسيحيين أو من العلمانيين بشكل عام .

وأخيراً ملف الأصولية الذى أهتم به هذا الكتاب يرتبط بتعريف الظاهرة الإسلامية وتأثيرها على الملفات الثلاث السابقة .

آمل أخيراً أن يساهم هذا الكتاب فى معالجة قضايانا المهمة من منظور إسلامى ، يبنى الجسور ويطفئ الحرائق ، ويقيم العمل الوطنى الإيجابى مع باقى القوى الوطنية الأخرى من كافة الاتجاهات ، الذى يبنى الوطن ويطوره ويخدم المشروع الحضارى العربى الإسلامى لنهضة هذه الأمة ولمواجهة التحديات التى تواجهها ، سواء تحديات التخلف والقهر والاستبداد أو تحديات الاحتلال والسيطرة والهيمنة الخارجية .

والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل .

